جامعة الشرق الأوسط
كليـــة الآداب والعلوم
قسم العلوم السياسية

المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية

Initiatives and Political Responses in Libyan Foreign Policy towards non–Arab African Countries

إعداد الطالب / جمعة عمر عامر المودي

إشراف الأستاذ الدكتور / محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

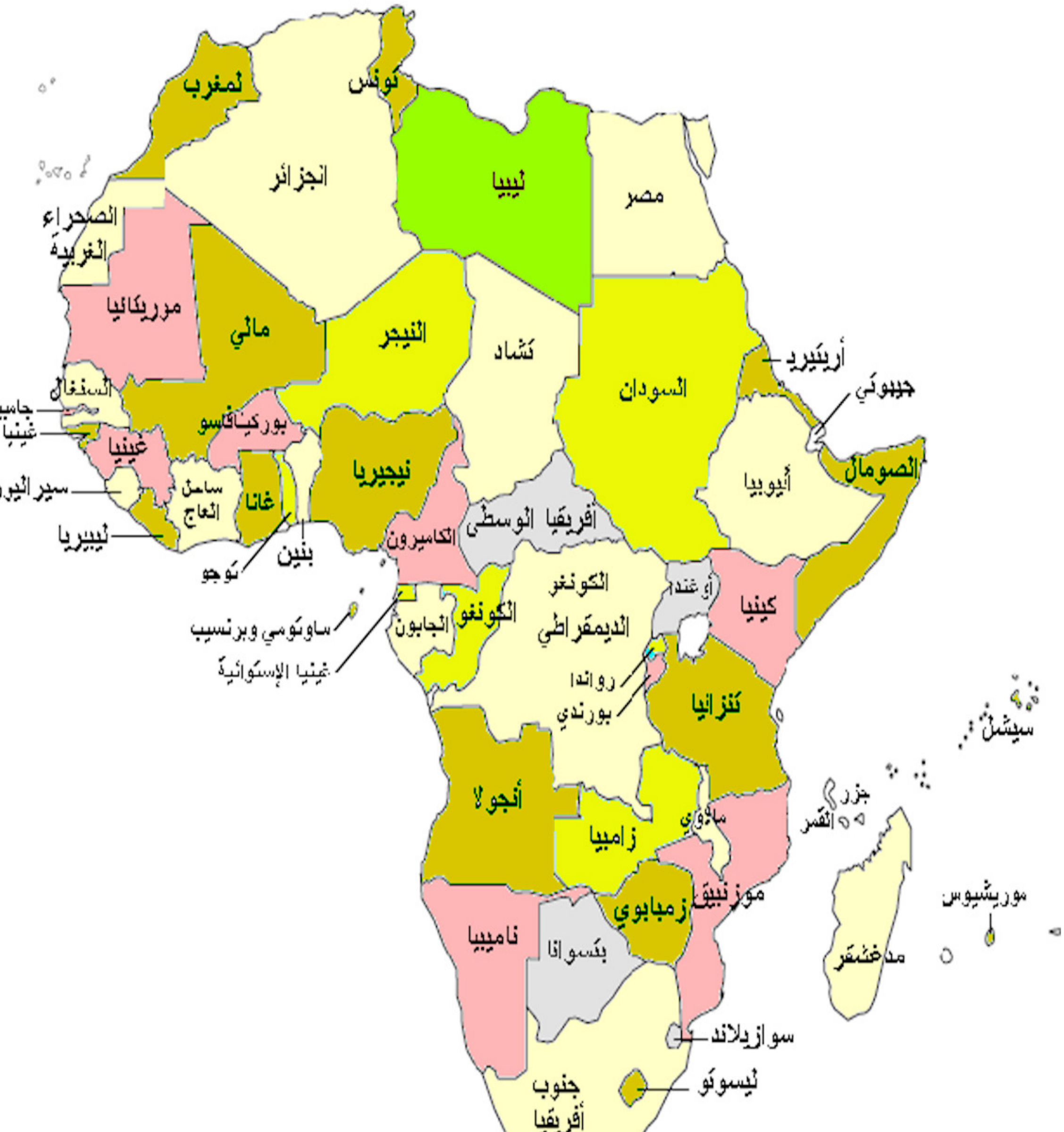
خريطة رقم (1)

ليبيا



خريطة رقم (2)

إفريقيا السياسية



التفويض

أنا الطالب جمعة عمر عامر المودي أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليـــا بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤســسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: جمعة عمر عامر المودي.

التاريخ: 2 / 1 / 2011 م

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة : " المبادرات والاستجابات السياسية للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية "

وأجيزت بتاريخ : 2 / 1 / 2011 م

أعضاء لجنة المناقشة :

1- الأستاذ الدكتور/ أحمد سليم البرصان رئيساً ______

2- الأستاذ الدكتور/ محمد عوض الهزايمة مشرفاً ______

3- الأستاذ الدكتور/ عطا محمد زهرة ممتحناً خارجياً – جامعة اليرموك ______

شكر وتقدير

أحمد الله على فضله بإتمام هذا الجهد المتواضع ، وأشكره سبحانه وتعالى على إعانتي لبلوغ هذه الغاية ، وأصلي وأسلم على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه الغر الميامين والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الدكتور محمد عوض الهزايمة على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجيه خلال إعداد هذه الرسالة ، وكل الشكر والتقدير لأساتذتي الدكتور أحمد البرصان والدكتور سعد السعد والدكتور أمين المشاقبة والدكتور محمد النعيمي الذين نهلت من معين علمهم ، والشكر موصول إلى أساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة ، ومما لاشك فيه بأن ملاحظاتهم ستكون موضع اهتمامي وستثري رسالتي وتخرجها في أحسن صورة.

ولا يفوتني هنا بأن أتقدم بالشكر إلى الأخ الدكتور محمد حسن البرغثي أمين مكتب الأخوة العربي الليبي بالأردن لما قدمه لي من دعم وما لمسته منه من رعاية واهتمام طيلة فترة إعدادي لهذه الرسالة.

والله ولي التوفيق

الباحث / جمعة عمر عامر المودي

الإهداء

إلى أمي وأبي حباً واعتزازاً ووفاءً ، إلى زوجتي رفيقة دربي ، إلى أبنائي وأرجو أن يكون عملي هذا حافزاً لهم في بناء مستقبلهم بإذن الله.

فهرست المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

المبادرات والاستجابات السياسية

في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية

الباحث : جمعة عمر عامر المودي

إشراف : الأستاذ الدكتور / محمد عوض الهزايمة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان المبادرات والاستجابات السياسية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية ، وقد قامت هذه الدراسة على أخذ نموذج لمبادرة واحدة وما ترتب عليها من ردة فعل تمثلت بالاستجابة لهذه المبادرة ، كما قامت على فرضية أساسية مفادها :" أن السياسة الخارجية للجماهيرية الليبية تتخذ من المبادرات السياسية عاملاً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى يتبلور ذلك السلوك باستجابات لتلك المبادرات والتي تعطي نتائج إيجابية على صعيد الحياة السياسية لتلك الدول فتعزز بذلك هيبة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي ، هذا وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على أساس المدخلات والمخرجات وهو ما عرف لدى أهل الاختصاص بنموذج (ديفيد إيستون) ، بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي لا بد منه عند استعراض الأحداث التي كان منبعها الماضي.

إن هذه الدراسة أوصلت الباحث إلى عدة استنتاجات هامة أهمها : إن السياسة الخارجية في الجماهيرية الليبية تقوم على منهجية خاصة قوامها المدخلات كعوامل مؤثرة في السياسة الخارجية ، والمخرجات وهي ما تنتج عن التفاعل الذي يكون جراء هذه العوامل؛ إن الأهداف التي تتوخّاها السياسة الخارجية الليبية من مبادراتها كانت أهدافاً إنسانية بالدرجة الأولى لوقف نزيف الدماء الذي أخذ يدمر الدولة في الكونجو الديمقراطية لسنين عدّة. إن صناعة السياسة الخارجية الليبية تختلف عن غيرها لكونها من صناعة الشعب من خلال مؤتمراته ولجانه الشعبية. إن السياسة الخارجية الليبية تستند إلى شرعية الثورة مع كل ما هو

قديم ولا يتماشى مع العصر الحديث ، إن الجماهيرية الليبية تتبع سياسة النفس الطويل وهي ماضية في تنفيذ مبادراتها لكون الأمر يستدعي دراسة الحدث بكل أبعاده حتى يتم اتخاذ لكل أمر عدته وقطع الطريق على كل ما يمكن أن يعيد الحدث على المسرح من جديد. إن السياسة الخارجية الليبية تنطلق من نشرها الأمن والسلام في ربوع الدول الأخرى من مبدأ الإسلام الذي ينادي بذلك. إن السياسة الخارجية الليبية بإطلاقها للمبادرة واستجابة الدول الأخرى حققت هدفاً له من الأهمية مكانه وهو تحقيق هيبة الدولة على الساحتين الإقليمية والدولية.

إن ما سبق من استنتاجات أوجبت عدة توصيات أهمها:

ضرورة التحرك الليبي تجاه الدول التي تنشبب بها الحروب الإثنية لكون ليبيا اكتسبت خبرة في هذا المجال من أجل كسب الدول الإفريقية غير العربية إلى جانب القضايا القومية العربية. إن السياسة الخارجية الليبية الموجهة تجاه إفريقيا غير العربية تعتمد على نشر الإسلام في هذه الدول ، وهذا يساهم في إنجاح السياسة الخارجية الليبية في تحقيق أهدافها لأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان. وتسعى ليبيا في هذه السياسة الى ملء الفراغ في دول إفريقيا غير العربية والتي تحاول دول الغرب ملأها؛ اعتقاداً منها بأنها ما زالت قارة بكر يجب استغلالها.

Initiatives and Policy response in the Libyan
Foreign Policy towards non- Arab Africa

Researcher: Jumaa Omar Amer ALmoudi

Supervision: Prof. Dr. Mohammed Awad ALHazaimah

Summery

The Purpose of this Study is to Statement the initiatives and the Libyan Policy response towards non- Arab Africa, this study take the form of a single initiative and the ensuing of reaction which exemplifies by a respond to this initiative, it has also based on a basic hypothesis that: " The Foreign Policy of the Libyan Jamahiriya adopts the Policy initiatives as an effective Factor in the behavior of other Countries, this behavior a companies by response to those initiatives , which give positive results at the level of the political life of those countries and thereby the prestige of the State will be Strengthened at the regional and international level." The description and analytical approach has been used which based on the inputs and outputs and which was known to the competent authorities as David Easton Model, in the addition to the historical approach which is essential reviewing the events which their source was the past.

This study has carried the researcher to several important conclusion mainly : The Foreign Policy in Libyan Jamahiriya is based on a special methodology its frame is the inputs as influential factors in foreign Policy and the outputs which is produced by the interaction that is a result of these factors, the targets that intend by the Libyan Foreign Policy From its initiatives was humanitarian goals in the first class to stop the bloodshed which destroys the state in the Democratic of Cango for several years
And the industry of the popular Committees, the Libyan Foreign Policy is based on the Legitimacy of the revolution with all that is old and incompatible with the modern age, Libyan Jamahiriya Pursued Policy of

Patience and is Continuing to implement its initiatives because this issue requires event study in all its dimensions until the stabilization of this issue and Cut the road to all that can restore the event newly.

The Libyan Foreign Policy darts to publish security and Peace in the other countries from the principle of Islam which Call for that, and with its Launch of the initiative and the response of other countries have achieved an important goal which is achieving estate's prestige on the regional and international level.

The above Conclusion necessitated several recommendations, mainly:
The necessary of Libyan moving towards Countries which have ethic wars for the Fact that Libya has gained experience in this Field in order to gain non-Arab African Countries as well as the Arab Nationalism issues.

Also the Libyan Foreign Policy which directed towards non-Arab Africa depends on spread of Islam in these Countries, that Contributes in the success of the Libyan Foreign Countries in achieving its goals, because Islam is Valid for all time and Place, and Libyan Jamahiriya in this Policy Seeks to Fill the void in non-Arab African Countries which the western countries wish to fill this void because they see it as a virgin continent and it should be exploited.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

المقدمة

أشارت معظم المصادر التاريخية إلى العمق التاريخي لمراحل التواصل العربي – الأفريقي إذ كان لعامل القرب الجغرافي دور مهم في تسهيل التبادل وخلق حالة التداخل والتلاحم الذي شكل نسيج العلاقات العربية _ الإفريقية.

وبظهور الإسلام بدأت مرحلة جديدة في تاريخ التواصل العربي – الإفريقي إذ دخل الإسلام إلى أفريقيا مبكراً وكان أول اتصال مباشر من خلال هجرة أتباع الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – إلى الحبشة وازدياد وشائج التواصل حيوية إذ لعبت منطقة المغرب العربي بفضل الفتوحات العربية الإسلامية دوراً أساسيا في مد جسور التلاقي بين العرب وشعوب الدول الإفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى.

لقد سلك العرب في نشر الدعوة الإسلامية في أنحاء مختلفة من أفريقيا الطرق نفسها التي سلكها أجدادهم من قبل في التجارة أو الهجرة ، وإن التطور الذي حصل في حياة العرب أدى إلى حدوث نقلة نوعية في تاريخ العلاقات الثقافية بين العرب الأفارقة ، فساعد ذلك على رواج مظاهر الثقافة العربية كاللغة التي أعطتها محتوى لغوياً وثقافياً في حين أعطاها الإسلام بعداً عقائدياً.

بناءً عليه ، نجد أن موضوع العلاقات العربية _ الأفريقية من الموضوعات المهمة التي يقع على عاتق الباحثين من عرب وأفارقة أن يأخذوها بالحسبان دراسةً وتمحيصاً للاعتبارات الاستراتيجية والثقافية والدينية والاقتصادية والسياسية..الخ.

لذلك نجد أن ليبيا بدأت في التحرك مبكراً في علاقاتها نحو القارة السمراء ، فمنذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م كانت هموم القارة الإفريقية من أولويات السياسة الخارجية الليبية وقد تركز الجهد الليبي حيال القارة الإفريقية في هذه المرحلة على استكمال تحرير القارة من الاستعمار الأجنبي وصولاً إلى التحرير الكامل ، لذلك كان من الطبيعي أن يتسم التحرك بالدعم اللامحدود لحركات التحرر الإفريقية التي تناضل من أجل الاستقلال وتقرير المصير ، ومن الثابت أن انتصار أغلب حركات التحرر الوطني في أفريقيا قد استند إلى المساعدات التي قدمتها ليبيا لهذه الحركات.

وبعد نيل جميع دول القارة الإفريقية استقلالها ، ونتيجة للمتغيرات الدولية والمعطيات السياسية والاقتصادية ، وولوج عصر العولمة والفضاءات التي لا تقيم وزناً للكيانات الصغيرة ، فإنه يمكن القول

إن هناك تطورين في التوجه الليبي نحو القارة الإفريقية يحددان بوضوح المبادرات والاستجابات الليبية تجاه إفريقيا.

- يأتي الأول على شكل استجابات تبنتها ليبيا لما طلبته بعض الدول الإفريقية ذات الطابع السلمي في الصراعات والأزمات السياسية والاقتصادية في القارة وقد بدا هذا واضحاً في أدوار الوساطة الليبية في حل العديد من الأزمات التي شهدتها القارة.
- يأتي الثاني على شكل مبادرات تدعو إلى تكوين الفضاء الإفريقي.

لا شك أن هناك العديد من العناصر السياسية مثل الصفات التي يتمتع بها صانع القرار الليبي ، وطريقته في اتخاذ القرار ، والدوافع التي تقف وراء المبادرات التي يتبناها صانع القرار السياسي ومفاهيمه عنها..، كل ذلك يعمل على المساهمة في فهم السياسة الخارجية وتشكيلها لأي بلد تجاه البلد الآخر ، وفي بحثنا هذا سيتم التركيز على أدوات السياسة الخارجية الليبية التي تقوم على تنفيذ المبادرات والاستجابات الليبية تجاه دول القارة الإفريقية غير العربية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى ما تقوم به السياسة الخارجية الليبية من مبادرات واستجابات على ساحة إفريقيا غير العربية متأثرة ومؤثرة في الأحداث السياسية التي تدور على ساحتها.

وبناءً عليه يمكن التعامل مع مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. ما المنهجية التي تتبعها السياسة الخارجية الليبية عند اتخاذها قراراتها السياسية ؟
2. ما السلوك السياسي الليبي الخارجي تجاه إفريقيا غير العربية ؟
3. ما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية ؟
4. ما المبادرات والاستجابات التي تقوم بها السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية ؟

أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

1. بيان منهجية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، مع القيام بعملية مفاضلة لاختيار أيها الأنسب.
2. التعرف على السلوك السياسي الخارجي الليبي تجاه إفريقيا غير العربية.
3. توضيح العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية ، ودور أجهزة صنع القرار فيها وفقاً للعوامل المؤثرة.

4. إبراز بعضٍ من المبادرات والاستجابات السياسية في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية ، وبيان مدى نجاحها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الرؤية السياسية الليبية تجاه الأحداث الحاصلة في إفريقيا غير العربية والتي يمكن أن تقع في المستقبل ، فتتجلى على شكل مبادرات وأخرى عبر استجابات سياسية ، لما يتنبأ وقوعه ، تخفيفاً لوطأة الحدث أولاً ، والاستفادة من النتائج التي تتمخض عن ذلك الحدث ثانياً ، وتجييرها لصالح السياسة الخارجية الليبية بدايةً ، ولصالح الدولة الليبية فيما بعد ، كما تتبع أهمية الدراسة من كونها تتعلق بشأن إقليمي خاص بالدولة الليبية والمتمثل بالقارة الإفريقية غير العربية ، وهذا يعطي ليبيا أهمية كدولة ودوراً سياسياً رياديا على مساحة القارة الإفريقية غير العربية ، كما تتبع أهميتها من كون هذه الدراسة تجعل صناع القرار الليبي في حالة يقظة واستباق الأمور قبل وقوعها من أجل أخذ الحيطة والحذر ، وعدم المفاجأة بوقع الأحداث ، والتخفيف من آثارها السلبية على الدولة الليبية إذا ما وقعت.

فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى الفرضية الرئيسية التي مفادها: إن السياسة الخارجية للجماهيرية الليبية تتخذ من المبادرات السياسية عاملاً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى حيث يتبلور ذلك السلوك باستجابات لتلك المبادرات ، والتي تعطي نتائج إيجابية على صعيد الحياة السياسية لتلك الدول ، فتعزز بذلك هيبة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وبخاصة إقليمياً على صعيد القارة الإفريقية غير العربية وهذا له ما يبرره ، كون ليبيا تحمل هموم القارة الإفريقية من جهة والأحداث التي تقع على مسرح دول القارة الإفريقية غير العربية والقريبة من ليبيا من جهة أخرى ، فهي والحالة هذه تؤثر وتتأثر بها ويظهر ذلك على سياستها الخارجية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة الفترة مابين عام 1999م إلى عام 2009م ، ولقد اختار الباحث هذه الفترة؛ لأنها تشكل منعطفا استراتيجيا في مسار السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية بعد إطلاق مشروع الاتحاد الإفريقي في القمة الإفريقية التي عقدت في مدينة سرت الليبية في 9 أيلول 1999م هذا وإن كانت الدراسة تخص فترة زمنية حصلت فيها المبادرة

المنوي بيانها والاستجابة التي ترتبت عليها وهي عام 2005م ، فإن ما بعد هذا العام ستكون دراسة استشرافية لمعرفة مدى نجاح المبادرة والاستجابة في إنهاء الصراع.

- **الحدود الجغرافية:** تغطي هذه الدراسة الجماهيرية الليبية والدول الإفريقية غير العربية التي تعتبر المجال الإقليمي للدولة الليبية وبالتحديد دولة الكونجو الديمقراطية والأطراف التي سعت مع ليبيا إليها لإنهاء الصراع داخل هذه الدولة.
- **الحدود البشرية:** تتناول هذه الدراسة الأفراد الاعتباريين الذين يقع على عاتقهم تفعيل المبادرات والاستجابات وتنفيذها ، تجاه القارة الإفريقية غير العربية في الجماهيرية الليبية والدول الأخرى التي سعت لإنهاء الصراع في الكونجو الديمقراطية.

محددات الدراسة:

إن هذه الدراسة ذات محددات خاصة بالسياسة الخارجية الليبية والتي تعتبر القارة السمراء مجالها الإقليمي ، إذ ستقتصر الدراسة على تناول ما دار من صراع (إثني) في دولة الكونجو الديمقراطية كنموذج للدراسة ، والتي دعت القيادة الليبية للقيام بمبادرتها الداعية إلى إنهاء الصراع، والاستجابة الإفريقية لهذه المبادرة والتي تعتبر هذه الاستجابة ردة فعل للمبادرة الليبية ، لذا سنكتفي بإيراد مبادرة واستجابة واحدة كنموذج للمبادرات والاستجابات الليبية في هذا التوجه.

مصطلحات الدراسة:

هناك ثلاثة مصطلحات تتضمنها هذه الدراسة لا بد من تعريفها تعريفاً إجرائياً وذلك لإزالة اللبس عن الأذهان قبل الشروع بالدراسة وهذه المصطلحات هي:

المبادرات : هي مجموعة من الأفكار السياسية التي تتجلى في ذهنية صانع القرار وتأتي على شكل مقترحات سرعان ما تتحول إلى قرارات يتبناها صانع القرار لتحقيق أهداف محددة للسياسة الخارجية لذلك البلد وعادة ما تسبق المبادرات الأحداث ، وقد تأتي بعد الحدث.

الاستجابات: وهي ما تطلبه الدولة أو الدول الأخرى من الدولة القادرة على الفعل الاستجابي ، لتخفيف معاناة تلك الدول الطالبة لما تطلبه ، وبما يحقق آمالها ومصالحها بحيث ينعكس إيجاباً على أهداف الدولة المستجيبة في واحدة منها تحقيق هيبة الدولة وهي أعلى الأهداف المدرجة على سلم أولويات السياسة الخارجية في أي دولة.

السياسة الخارجية: عُرّفت السياسة الخارجية تعريفات متنوّعة ، ويمكننا الإشارة إلى بعض منها:فقد عرفت بأنها نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول(عيسى،1989 :15) وعُرّفت بأنها:مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدولة أو الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها

الوطنية بالدرجة الأولى ، ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى(هزايمة،1994 :23) ، وعُرّفت أيضاً بأنها: مجموع السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الخارجية(البرناوي،2006 :7).

ومن خلال ما سبق ، فإننا نرى بأن السياسة الخارجية يمكن أن نعرفها بأنها: مجموعة من المبادرات والاستجابات السياسية وغير السياسية التي تقوم بها الدولة خارج حدودها السياسية سعياً منها لتحقيق أهدافها المرسومة.

القارة الإفريقية غير العربية: وهي المساحة التي تضم الدول الإفريقية غير العربية ، وهي في عددها(42) دولة تقدر مساحتها الجغرافية بــ(20.105.343) عشرين مليون ومائة وخمسة ألاف وثلاثمائة وثلاثة وأربعين كيلومتراً مربعاً ، أما عدد سكانها فيبلغ (584.888.972) خمسمائة وأربعة وثمانين مليوناً وثمانمائة وثمانية وثمانين ألفاً وتسعمائة واثنين وسبعين نسمة(خلف،2009 :16)، وتشمل المنطقة التي تقع جنوب دول إفريقيا العربية ويحدها من الشرق والجنوب المحيط الهادي ، ومن الغرب المحيط الأطلسي.

الإطار النظري للدراسة:

لقد طرأ على مفهوم السياسة الخارجية تطورات كبيرة ، ففي الوقت الذي كان يفهم من هذا المصطلح أنه "مجموعة من التعاملات والارتباطات الرسمية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى في البيئة السياسية الدولية" هذه المجموعة من التعاملات والارتباطات ما هي إلا السمة الرسمية التي كانت تحكم السياسة الخارجية في منتصف القرن الماضي وحتى الربع الأخير منه ، إلا أن السياسة الخارجية طرأ عليها بعد ذلك عدة تغيرات وذلك بعد انقسام العالم إلى معسكرين:يقود إحداهما الاتحاد السوفيتي ، والثاني الولايات المتحدة الأمريكية بعد الخروج من عزلتها ، هذا الانقسام كان له تأثيره على الدول الأخرى مما أدى إلى تقليص السيادة المطلقة للكثير من الدول إن لم تكن جلها ، وبعدها تداخلت العلاقات الرسمية وغير الرسمية وأصبح التقارب والتداخل بين الدول وخصوصاً النامية منها فأكثر(حصوة،د.ت :5).

ومع بداية القرن الجديد أصبح التقارب أكبر بمعنى أنه أصبح هناك تداخل شديد بين الأولويات والاهتمامات الداخلية والخارجية للدول ، إلا أن الأولويات الخارجية باتت أكثر أهمية والسبب في ذلك أن الدول أصبحت تخشى على استقلالها وسيادتها من ذلك العملاق الذي انفلت من عقاله ، وأخذ بسبب وبغير سبب يتدخل في شؤون الدول ، وفي ظل هذا التدخل أخذت الدول تمارس سيادتها وفقا لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت تحالفاً هنا وتحالفاً هناك وفقا لسياسة(من ليس معنا فهو ضدنا) ،

وبدا واضحاً أنه لم يعد بالإمكان الفصل بين الداخل والخارج وبين المحلي والعالمي ، لأن الكثير من الدول فرضت عليها سياسات داخلية وقبلت بها مرغمة ، وكان استخدام أراضي دول لأغراض عسكرية وفق ما ترتئيه الدولة التي ترفع لواء التحالف ، عندها أخذت السياسة الخارجية نمطاً من النشاط السياسي قوامه العمل على التكيف مع البيئة الخارجية القريبة والبعيدة وبما يعزز هيبة الدولة ويحقق ولو الحد الأدنى من الأهداف(الهزايمة،2005 :17).

لذا فإن السمة السياسية التي اتسمت بها السياسة الخارجية عند هذا الحد هي سمة ما بين المبادرات من ناحية وبين الاستجابات من ناحية أخرى ، الأمر الذي يمكن أن نطلق عليه عند تعريف السياسة الخارجية بالقول: "إن السياسة الخارجية ما هي إلا عبارة عن سلسلة من المبادرات والاستجابات تقوم بها الدولة ، من أجل التعامل مع الفرص السانحة لتحقيق أهدافها ، وتعزيز سيادتها وهيبتها ، التي تعد أعلى الأهداف وأجلها" وعندما تكون الدولة في حالة مبادرات تجاه العالم الخارجي ، يعني هذا أنها تستند إلى برامج معدة إعداداً محكماً من قبل مؤسسات صنع القرار الخارجي فيها ، وتكون عندها أهداف السياسة الخارجية واضحة ومحددة ، فإذا كانت المبادرات مهمة فإن الاستجابات تبدو أهم ، لأن الدول في حالة الاستجابات تكون أكثر منها في حالة المبادرات كون المبادرات ما هي إلا ردود فعل والبيئة الدولية تصبح مرتبطة بالسياسات التي تعمل من أجل تحقيق أهداف دولها وبالتالي فهي بحالة ضغط مستمر على سياسات الدول الأخرى وبخاصة النامية ، لأن ما تحققه السياسات التابعة للدول الكبرى أو الأقوى هو بالقدر الذي تخسره الدول التي تقف على الضفة الأخرى(شرف،1992 :2).

إن هذا شأن السياسات الخارجية للدول على هذا الكوكب جميعاً بما فيها السياسة الخارجية للجماهيرية الليبية ، فما تقوم به من مبادرات فإنه يصب بالدرجة الأولى في خانة الحفاظ على السيادة الوطنية وتحقيق جملة من الأهداف الأخرى مثل حماية المصالح الوطنية ، والوقوف في وجه التدخلات الأجنبية ، والحد من الاختراقات غير المرغوب فيها ومن ثم الانطلاق إلى تحقيق الأهداف القومية.

إن السياسة الخارجية الليبية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة 1969م ، جمعت وبشكل ملحوظ ما بين المبادرات والاستجابات خاصة على المستوى القومي والإقليمي ، وفي الوقت نفسه لم تغفل البعد الإفريقي بحكم الموقع الجغرافي ، والعمق الاستراتيجي ، الذي تمثله إفريقيا للأمة العربية ، الأمر الذي استدعى الوعي السياسي في الجماهيرية الليبية إلى إيلاء هذا الشأن اهتماماً خاصاً ، إذ مكنها موقعها الجغرافي الذي يمثل أحد النوافذ الشمالية المهمة على البحر الأبيض المتوسط وأوروبا التي تقابلها على الجهة الشمالية على البحر ذاته ، وكذلك الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها ليبيا ، والنشاط السياسي الذي تقوم به في القارة السمراء ، الأمر الذي دفع كثيراً من الدول الإفريقية للتوجه

إلى ليبيا ، وذلك من أجل القيام بمبادرة لفض نزاع ، أو وقف حرب ، أو المساعدة في صنع مفاوضات ، الأمر الذي يستدعي الاستجابة من ليبيا لما تطلبه الدول ، في حين نجد الجماهيرية في كثير من الأمور لا تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يدور بل تقوم بمبادرات من تلقاء نفسها تجاه قضايا القارة الإفريقية(يونس،2007 :113).

إن القارة الإفريقية ما هي إلا البيئة الحاضنة للسياسة الخارجية الليبية على اعتبار أنها تعد بمثابة الإطار الإقليمي لهذه السياسة ، ولما كانت الدول الإفريقية غير العربية تكثر فيها الصراعات والأحداث السياسية والنزاعات على اختلافها في داخل الدولة الواحدة ، وذلك بسبب تصارع الإثنيات داخل كل دولة عرفت الصراع بين سكانها ، كانت الدولة الليبية توجه نشاطها السياسي في حالة الطلب منها لإنهاء ذلك الصراع الحادث ، وهذه حالة من حالات الاستجابة الليبية للطلب ، أو تبادر الدولة الليبية في توجيه نشاطها السياسي لإنهاء حالة الصراع ، وهذا شأن القائد معمر القذافي الذي يرى أن دوام أمان القارة الإفريقية ينعكس إيجاباً على أمن ليبيا ، بالإضافة إلى أنه يعتبر نجاحه بالمبادرات أو الاستجابات تصب في كفة ميزان الدولة وتترجمه في نهاية المطاف علوّاً في الشأن الليبي وهذا يفسره السياسيون بالنجاح في تحقيق هيبة الدولة وهو هدف هام من أهداف السياسة الخارجية.

إن الموقع الجغرافي للجماهيرية الليبية والذي يعتبر بمثابة البوابة الشمالية على البحر المتوسط قبالة أوروبا ، جعل من ليبيا قبلة الدول التي تحتاج لمساعدة بسبب ما يحل بها من أزمات على الرغم مما أحدثته التطورات التكنولوجية من تغيير نسبي في قيمة الموقع الجغرافي إلا أنه لم يقلل من أهميته(سكريبة،1988 :34).

هذا والملاحظ أن الموقع الجغرافي الليبي قد لعب دوراً كبيراً ومهماً عبر التاريخ وهذا ما فطن إليه الأخرون في الحرب العالمية الثانية ، حيث شهد الموقع الجغرافي سياسة تأجير القواعد العسكرية ، وكان الموقع الذي عليه القواعد بمثابة حلقة الاتصال مع أوروبا فهو بذلك يشكل حلقة ممر له أهميته بين أوروبا المتقدمة وإفريقيا التي لا زالت في طور نمو(حمدان،1996 :134).

إزاء هذا كله ، فلا عجب أن تقوم ليبيا بمبادرات تجاه محيطها الإقليمي وبيئتها السياسية وهي إفريقيا التي تشكل ذلك المحيط وتلك البيئة ، وكذلك لا عجب أن تقوم بتحركات سياسية إزاء ما يطلب منها وتلك هي التي نعني بها بالاستجابات التي هي محط الدراسة إضافة إلى المبادرات التي سبق ذكرها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت بعضاً من جوانب هذه الدراسة ونشير إلى أهمها بالتالي:

دراسة الحسن(1982) والموسومة بـــ:(التعاون العربي الإفريقي) وقد استهدف الباحث تناول جوهر التعاون العربي مع دول إفريقيا وكان التعاون الليبي تجاه القارة الإفريقية ضمن مجموعة الدول العربية،وقد خلص الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: أن التعاون العربي مع دول إفريقيا يكسب الطرفين انسجاما في العلاقات وتفهُّماً لقضايا الطرفين بعضهم لبعض ، كما أن التعاون مع الدول الإفريقية يكسب الدول العربية كما الدول الإفريقية حالة من الاستقرار ، وتخطي أزمات العنف ، هذا وقد توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة الارتقاء بالتعاون العربي الإفريقي إلى مستويات عليا أكثر مما هو عليه ، واستخدام كل ما يمكن استخدامه من قدرات الطرفين للوصول إلى حالة تبني كل طرف قضايا الطرف الآخر ، ومد يد العون للدول الإفريقية الفقيرة وذلك باستثمار المال العربي فيها بدلا من استثماره في الدول الغربية.

دراسة المبروك(1998) والموسومة بـــ: (جغرافية ليبيا البشرية) وقد استهدفت الدراسة الإحاطة العامة بسكان الجماهيرية ، ومدى فاعلية السكان في كل المجالات في حين أبرز الباحث الأهمية لدور السكان في العملية السياسية ، هذا وقد خلص الباحث إلى عدة استنتاجات ومن الناحية السياسية أهمها: أن العامل السكاني في الجماهيرية لا يقل تأثيره عن العامل الجغرافي في العملية السياسية حيث أن اللجان الشعبية في حد ذاتها من الشعب الذي يطمح بأن تحتل دولته مكانةً متصدرة بين دول العالم ، وبالتالي فإن الشعب الليبي مدفوع من تلقاء نفسه من خلال القيادة السياسية إلى مساعدة الآخرين والوقوف إلى جانب من يطلب مساعدته.

دراسة منصور(2005) والموسومة بـــ:(السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية 1990 – 2000م) ، وتناولت الدراسة الخلفيات التاريخية لسياسة ليبيا تجاه إفريقيا والاستراتيجيات والآليات الليبية المستعملة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في إفريقيا والتطلعات المستقبلية لهذه السياسة ، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن العلاقات الليبية الإفريقية تقوم في منظورها السياسي على مرتكزات أساسية مستمدة من تفاعلات التواصل التاريخي والحضاري والثقافي فضلا عن الفضاء الجغرافي المشترك ، وبأن هناك اتجاهاً واضحاً في السياسة الخارجية الليبية نحو العمل المضني والجهد الواعي لحل مشكلات القارة الإفريقية ، وأن هناك دوراً فاعلاً لليبيا وقيادتها في تحقيق وحدة إفريقيا في إطار عصر جديد يتميز بتقلد ليبيا دوراً ريادياً في القارة ، أما أهم التوصيات التي خلص إليها الباحث فهي: ضرورة استمرار مساهمة السياسة الليبية في صياغة استراتيجية للعمل على تحقيق الاستقرار السياسي

والأمني في إفريقيا،وأن تتوجه السياسة الخارجية الليبية إلى مزيد من الجهد نحو إعادة صياغة أسس تعامل إفريقيا مع النظام العالمي الجديد.

دراسة الكار (2007) والموسومة بـــ: (تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية) وقد سعت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير العامل الجغرافي كونه عاملاً ثابتاً في السياسة الخارجية وعلى القرارات السياسية الليبية ، حيث أن الباحث تناول تأثير هذا العامل في مجالات السياسة الليبية الجغرافية في الوطن العربي وإفريقيا والشرق الأوسط ، وقد خلص الباحث إلى استنتاجات عدة أهمها: إن العامل الجغرافي يلعب دوراً اساسياً وهاماً جداً في قرارات السياسة الخارجية ، أضف أن الدولة الليبية قد وعت أثر هذا العامل فكانت استجاباتها ومبادراتها في أكثريتها بسبب تأثير الموقع الجغرافي.

دراسة الكوت(2008) والموسومة بـــ: (السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة)،واستهدفت الدراسة مداخل السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية غير العربية،والدور الليبي في فض المنازعات والصراعات داخل القارة ، والتكتلات السياسية والاقتصادية التي أقامتها ليبيا مع عدد من الدول الإفريقية،وتحليل الأسباب والدوافع والأهداف للتوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية منذ عام 1998م ، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: بالرغم من المتغيرات الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة إلا أن ثوابت السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية لم تتغير ، بل إن هذه المتغيرات عززت التوجه الليبي نحو القارة السمراء ، وقد خلص الباحث إلى توصيات أهمها : ضرورة تعزيز السلوك الخارجي الليبي بمشاركات واسعة على مختلف الأصعدة في البيئة الخارجية للدولة.

دراسة امحمد (2008) والموسومة بـــ: (المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990 – 2003) واستهدفت الدراسة من خلال تبيان المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الليبية من عام 1990 إلى عام 2003م ، وقسم هذه المراحل من أجل تسهيل تحقيق هدف الدراسة العام إلى ثلاث مراحل مفصلة في بحثه، وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها: هناك توجه في السياسة الخارجية الليبية منذ منتصف التسعينيات وحتى عام 2003م بشيء من التركيز والاهتمام نحو القارة الإفريقية اعتقادا منها بأن هذا المسار سيؤمن مسار سياستها الخارجية ، وفي إطار المنظور الليبي في فهم المتغيرات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة فقد انتهجت ليبيا سياسة التخفيف من حدة خطابها السياسي تجاه الغرب وخصوصا بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم.

دراسة الكوت (2008) والموسومة بـــ: (منظمة الاتحاد الإفريقي من منظور السياسة الخارجية الليبية) واستهدفت الدراسة دوافع السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية والجهود الليبية لاحتواء النزاعات والصراعات داخل القارة وتطلعاتها لبناء فضاء إفريقي واحد ودورها في قيام الاتحاد

الإفريقي، والجهود الليبية تجاه إفريقيا بعد قيام الاتحاد.وقد توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات ، أهمها: أن الاتحاد الإفريقي جزء من الاهتمامات الليبية السياسية وحجر الزاوية في الفعل السياسي الليبي الخارجي ، إن الاتحاد الإفريقي يعطي هيبة للدول الإفريقية مجتمعة ، وأنه يمكن أن يلعب دوراً بارزاً في السياسات الدولية وخاصة لدرء الخطر عن دول القارة الإفريقية الغنية بمواردها ، وأما توصيات الباحث فكان أهمها: ضرورة إحياء صيغ جديدة للتعاون بين الدول العربية والإفريقية لما تمثله إفريقيا من عمق استراتيجي للأمن القومي العربي ، ومواجهة النفوذ الغربي في القارة الإفريقية بتفعيل اتفاقيات التعاون الثنائي بين الدول الإفريقية.

وعند النظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها أغفلت كثيراً من الموضوعات التي تستحق الدراسة ، منها: أن الدراسات السابقة لم تتناول المبادرات والاستجابات الليبية تجاه القارة الإفريقية غير العربية ، والتي انبثقت من رؤية السياسة الليبية تجاه القارة المعنية وذلك بصورة مباشرة ، إلا أن الدراسات السابقة أشارت إليها إشارة في سياق القرارات السياسية الخارجية ولم تعطها تلك الأهمية وتناقشها بالتفصيل وفق المعطيات التي تؤثر في ذهنية صانع القرار ، والذي عليه أن يعي كافة المؤثرات الأخرى سواءً ما هو في بيئة دولته الداخلية ، وتلك المؤثرات التي تأتي من البيئة الخارجية ، وتدفع باتجاه المبادرة أو باتجاه الاستجابة التي تطلبها الدول الأخرى من ليبيا ، باعتبارها دولة من بيئة القارة الإفريقية وعضواً أساسياً فاعلاً فيها وتتأثر بالأحداث التي تدور في فلكها.

منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على منهج تحليل النظم(System Theory) ، كونه أكثر المناهج تناسباً بين عدة مناهج لمثل هذه الدراسة ، إذ إنه من أكثر المناهج تناسباً في دراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي للدولة ، ويحيط بكل العناصر المترابطة والمتفاعلة بين وحدات النظام السياسي(المنوفي،د.ت:33 إلى 34) ، ويعتبر (ديفيد ايستون) أول من استعار هذا المنهج ، ويعتبر المنهج النظمي من أكثر الأطر الفكرية استخداماً في دراسة النشاط السياسي للدولة ، حيث أن مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة على كافة المستويات تؤدي في نهاية الأمر إلى قرارات تؤخذ من أجهزة صنع القرار ، وعودة إلى منهج النظم فإنه إذ يُورى في الوحدات السياسية التي تشترك في صناعة القرار الخارجي للدولة دائرة كاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات(Inputs)،وتمر بدائرة تفاعل ينجم عنها مخرجات(Out puts)،ومع قيام عملية التغذية الاسترجاعية(Feedback)،للربط بين المدخلات والمخرجات ، وفي هذه الدراسة تأتي المبادرات من خلال مدخلات ، والاستجابات تأتي على هيئة مخرجات ، والتي تتجسد القرارات السياسية التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب.

وأما من حيث الدراسة فإننا سنتناولها في خمسة فصول بما فيه المقدمة والخاتمة والتي يتم من خلالها التحقق من صحة الفرضية أو خطئها ، والتأكد من أننا قمنا بالإجابة على كل أسئلة الدراسة ، ومن ثم نبين من خلالها أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال هذا البحث.

الفصل الثاني:

التأطير المنهجي للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية

إن إلقاء الضوء على الأساس النظري للمراحل التي تمر بها عملية صنع القرار والمتعلقة بتحليل السياسة الخارجية ،فلا بد والحالة هذه من فهم واستيعاب عملية صنع السياسة الخارجية ، وذلك من خلال إدراك صناع القرار للبيئة الموضوعية التي تحف بالسياسة الخارجية ، أي إن حركة السلوك الخارجي للدول هي في حقيقتها حركة قناعات صناع القرار في الدولة ، إن السياسة الخارجية الليبية كشأن أي سياسة خارجية أخرى لأية دولة من دول العالم ، تقوم على صناعة القرار الخارجي فيها نخبة متخصصة في مجال صناعة القرار الخارجي ، وإن هذه السياسة تتأثر كغيرها بالظروف التي تحيط بها، كما أن صناع القرار فيها يتأثرون كذلك بهذه الظروف وأفكارهم السياسية التي يسقطونها على القرار المراد اتخاذه.

إن القارة الإفريقية تعتبر البيئة المحورية في السياسة الخارجية الليبية ، بحيث تتأثر وتؤثر بالأحداث التي تشغل ساحتها السياسية ، ولما كان الأمر كذلك فإن ليبيا كدولة أعطت القارة الإفريقية أهمية خاصة تتفاعل مع أحداثها وتلعب دوراً بارزاً على ساحة الدول المكونة لهذه القارة،وفي هذه الدراسة لا بد من إلقاء الضوء على السياسة الخارجية بشكل عام مع إعطاء خصوصية أكثر للسياسة الخارجية الليبية على الساحة الإفريقية غير العربية حيث سعت ليبيا للعب دور فعال في الأحداث السياسية على ذلك الجزء من القارة ، خاصة وأن دول العالم الغربي تتدافع وبوضوح نحو هذه القارة التي تعدّ من أغنى قارات العالم بالثروات التي تشكل المادة الأولية للصناعات الغربية . من هذا المنطلق شعر صانع القرار السياسي الليبي أن الأمر يعني الدولة الليبية للعب الدور الفعال وذلك من خلال الحضور السياسي عند كل أزمة ما استطاعت حتى لا تقوم الدول الأخرى بتشكيل ما تريد تشكيله على ساحة دول القارة غير العربية مما يؤدي في النهاية إلى الإضرار بالمصالح الليبية هناك،ونحن في هذا الصدد سنتناول ما يتعلق بالسياسة الخارجية ونحلّلها من خلال المناهج العلمية التي تعنى بتحليل مثل هذه السياسات ، وكذلك نتناول القارة الإفريقية عامّة مع التركيز على مجال الدراسة المتعلق بالدول غير العربية فيها وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : مناهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني : القارة الإفريقية والسياسة الخارجية الليبية.

المبحث الأول :

مناهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تعدّ عملية صناعة القرار عملية ملازمة لجميع النظم السياسية ، على الرغم من اختلاف توجهاتها ، ومستوياتها ، سواءً أكانت حديثة أم تقليدية ، ديمقراطية أم مستبدة ، ومهما كانت الإيديولوجية التي تنضوي تحتها.

إن عملية اتخاذ القرارات ما هي إلا العملية التي ينتج عنها قرار محدد بين بدائل عدة يجري وضعها على الطاولة أمام صنّاع القرار في السياسة الخارجية ، فعندها يقوم هؤلاء بتناول كل بديل بالدراسة ونتيجة لذلك يتم اختيار واحد من بينها والذي يحقق الهدف أو الأقرب إلى تحقيقه ، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات ، إن عملية اتخاذ القرارات بالنسبة لأصحاب هذا المدخل ، هي عملية سمتها التعقيد ، وتحتاج بالتالي إلى وضع إطار نظري يأخذ كافة المراحل والجزئيات المرتبطة بها في الاعتبار، فعملية اتخاذ القرارات هي في الواقع انعكاس حي للظروف البيئية المحيطة التي تحتم على صانع القرار أو صانعي القرار التكيف معها ، ومهما اتسمت بالبساطة أو بالتعقيد فلا تخرج عن كونها عملية ديناميكية تجسد حالة تفاعل مستمر بين صانعي القرار من جهة وبين البيئة المحيطة من جهة أخرى ، إن عملية اتخاذ القرارات لا تأتي عن طريق اعتباطية أو تتخذ بدون رؤية ، كم أن لهذه العملية مناهج وطرق يجب اتباعها ، فالرواد الذين أشغلوا فكرهم في هذه المناهج لا شك أنهم قصروا الطريق على صناع القرار ، فيتم اتخاذ القرار بوقت أقصر وبصورة مضمونة إلى حد كبير ، لكون هذه المناهج جاءت نتيجة تجارب سنوات طويلة كان الخطأ نصيب بعضهم ، والصحيح نصيب الآخر حتى تبلورت بهذه الصورة التي أصبحت بين أيدينا كدارسين لعلم السياسة أو صناع القرار الذين يديرون شأن الدول. إن هناك مناهج عدة عالجت اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، لكننا لن نتعرض إليها جميعاً ، وسيقتصر الأمر على دراسة أهم هذه المناهج والتي تتفق مع تحقيق أهداف دراستنا ، وسنتناولها في مطلبين هما :

المطلب الأول : منهج سنايدر في اتخاذ القرار.

المطلب الثاني : منهج ايستون في اتخاذ القرار.

المطلب الأول :

منهج سنايدر في اتخاذ القرار

لقد عُرف ريتشارد سنايدر أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي بكتاباته المتخصصة في موضوع علم السياسة ، وأبرز ما يجده القارئ من ضالة في موضوع السياسة الخارجية ما كتبه حول عملية اتخاذ القرارات الخارجية حتى غدا نموذج سنايدر في عملية اتخاذ القرارات الخارجية في مقدمة ما كتبه غيره في هذا الصدد ، وفي هذا التوجه سنتناول ذلك من خلال فقرتين هما:

أولاً : مضمون منهج سنايدر.

ثانياً : منهج سنايدر في الميزان.

أولاً : مضمون منهج سنايدر: يركز سنايدر في هذا المنهج على تحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة ، ويقول: "إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة" ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها"(حتى،1990 : 117) ، وكذلك وضح سنايدر مفهوم عملية اتخاذ القرارات الخارجية وطبيعة أبعادها ، فيصفها: "بأنها العملية التي ينتج عنها انتقاء قرار محدد من بين بدائل عدة ، يجري تعريفها اجتماعيا ، وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات"(حتى،1990 : 117).

وكما يرى سنايدر في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل (Sequential) ، وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة (Decisional Setting) ، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي ، ونعني بيئة القرارات الوضعية الداخلية والخارجية التي تتخذ تلك القرارات في نطاقها ، بمعنى هل النظام الذي يعمل في إطاره صناع القرار، يستمد توجهاته الرئيسية من فوق ، قائد أو زعيم بارز أو إيديولوجيا مهيمنة أو حزب ، أم يستمدها من أسفل ، الرأي العام ، أم جماعات الضغط ، أم من تدخل الشخصيات السياسية الممثلة لقوى معينة في المجتمع..الخ (دورتي وبالتغراف،1985 : ص314) ، إذاً فإن صانع القرار يتخذ قراره من خلال إدراكه للبيئة التي تمثل البيئة المحلية من جهة والبيئة الدولية من جهة ثانية ، وهناك عوامل عدة تؤثر في الأطراف المتفاعلة في صنع القرار في السياسة الخارجية هي: الدوافع ، ومجالات الخبرة والاختصاص ، ونمط الاتصالات المسيطر ، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار..الخ ، وكل ذلك

يحدث في إطار التحديث القائم للوسائل والأهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى.

لقد تم ربط سلوك الدولة بأنماط سلوك صناع قراراتها السياسية الخارجية ولقد انطلق سنايدر من فرضيته أن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب رئيسية في الدولة(الرمضاني،1991: 118) ، وكما أن حركة صناع القرار تتأثر خصوصا بكيفية إدراكهم لموقف ، هذا فضلا عن مجموعة متغيرات داخلية وخارجية ، وإن عملية اتخاذ القرار تشكل بحد ذاتها أحد المتغيرات الأساسية لفهم القرار السياسي الخارجي الناجم عنها ، ويركز سنايدر في دوافع وخصائص صانع القرار على أي موضوع يقف وراء اتخاذ قرار معين ، إذ اعتادت التحليلات على نسبة القرار إلى الدولة ، بالرغم من أن دوافع الدولة ليست منفصلة عن دوافع أشخاص صناعة القرار الذين يتحدثون نيابة عن الدولة ، ويصيغون قراراتها في إطار عقلاني ، ويرى سنايدر إن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل ، ولكنها ليست السبب الوحيد، إذ لا بد من تذكر أن الدوافع لدى صانع القرار قد تكون متعددة من جهة ومتضاربة من جهة أخرى ، كما أنها قد تكون كذلك بين أجهزة الدولة أو داخل الجهاز الواحد ، ثم إن هذه الدوافع الدفينة داخل الفرد والمؤسسة ليست منفصلة عن الواقع الخارجي ، وتكمن الصعوبة في كيفية التعرف عليها(دورتي،بالتغراف،1985 : 318) ، وهنا يشير سنايدر إلى بعض السبل مثل الشعارات أو البيانات أو التصريحات التي يدلي بها الدبلوماسيون أو الزعماء السياسيون ، وهي سبل يدركها العاملون معه في نفس الوحدة أو النظام كما يدركها صناع القرار في الدول الأخرى لاسيما المعني بهذه التصريحات.

ثانياً : منهج سنايدر في الميزان : أما بالنسبة للانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهج في التحليل الدولي ، والتي تبرز من وجهة نظر بعضهم إلى عدم كفايته كأداة يمكن أن توصل إلى وضع نظرية شاملة للعلاقات الدولية ، ومن هذه الانتقادات(رواس،2005 :19):-

أ- إن الكيفية التي يعالج بها هذا المنهاج موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة ، فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، ولكن تتبع هذه الدوافع وإبراز تأثيراتها في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جداً ، ولا تعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الإسراف في التبسيط.

ب- إن هذا المنهاج لم يتعرض لتحديد نوع التأثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية ، فتحديد العناصر والمتغيرات شيء ، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها النسبية شيء أخر.

ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك.

وقد دفع ذلك بعض النقاد إلى القول بأن: "كل ما يستطيع هذا المنهاج أن يفعله هو أن يتنبأ بأنه تحت ظروف معينة فإن ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالا من غيرها" وفيما عدا ذلك فإن قدرته على التنبؤ السليم غير موجودة ، إضافة إلى أن قدرة هذا المنهاج تنحصر أساسا في التحليل اللاحق ، أي بعد أن يتم اتخاذ القرارات الخارجية فعلاً وليس العكس أي التنبؤ قبل اتخاذ القرارات.

ج- أما النقد الآخر الموجه إلى هذا المنهاج ، فينصرف إلى مصادر البيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية ، ففي حالات كثيرة ، يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية ، إلى صعوبة التوصل إلى تحديد تصور واضعي القرارات في بيئة قرارية معينة ، أو حصر العناصر التي يؤدي امتزاجها وتفاعلها بشكل معين إلى إنتاج هذه التصورات ، ومن ثم يبقى التحليل ناقصاً.

كما أنه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضع القرار مثل: مدى ضغط الرأي العام على القرار ، أو مدى الضغط الناتج من جهاز اتخاذ القرار نفسه ، أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على أحكام واضع القرار ، أو دور القيم في اتخاذ القرار..الخ ، وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة إلى منهاج تحليل العلاقات الدولية في إطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية ، هي التي دعت سنايدر لاقتراح عدة حلول لتلافي نقاط الضعف ومن ذلك(علي،2003: 36):-

أ أ- عمل تقسيم أو تصنيف (Typology) للأهداف السياسية ثم إقامة سلسلة من الافتراضات النظرية (Hypothesis) التي تربط بين النماذج الإجرائية المختلفة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الأهداف السياسية.

ب ب- عمل تصنيف لوحدات اتخاذ القرارات الخارجية (Decisional Units) مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات.

ج ج- إجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية على أحكامهم وتقديراتهم.

د د- تطبيق هذا النموذج بأبعاده السالفة الذكر على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية.

أخيراً: ولكي نفهم عملية صنع القرار ، من الضروري أن نتذكر أن اتخاذ القرار لا يعني النهاية ، إذ يبقى صانع القرار يراقب ويقوّم النتائج التي تترتب على البديل الذي اختاره ، ليكون قراره الأول

ويبدأ في إعادة النظر في معلوماته والفرضيات التي وضعها والنموذج النظري الذي من خلاله يتم النظر للبيئة العامة للقرار ، ثم تعديل القرارات التالية استنادا لكل هذه المعطيات وبالإضافة الى جعل عملية صنع القرار عملية عقلانية بعيدة ما أمكن عن الجوانب العاطفية ، بمعنى أن يرتب أو ينظم قيم مجتمعه ومصالحه بشكل دقيق ومتزن ، ويدرك المصالح والأهداف من خلال البعد العقلاني ثم يدرك الأهداف بعيدة المدى والأهداف قصيرة المدى بنفس الطريقة.

المطلب الثاني :

منهج إيستون في عملية اتخاذ القرار(تحليل النظم)

يعد المفكر والمحلل السياسي والأكاديمي (ديفيد إيستون) من أبرز المفكرين السياسيين ممن له إسهامات في مجال البحوث والتحليلات السياسية ، وأكثر ما كان له من اهتمام من بين اهتماماته الجمة في علم السياسة هي عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وهو ما يعرف بمنهج تحليل النظم ، وهذا المنهاج يتناوله العديد ممن يولون علم السياسة الاهتمام ، وسنتناول هذا المنهج من خلال الفقرتين التاليتين:

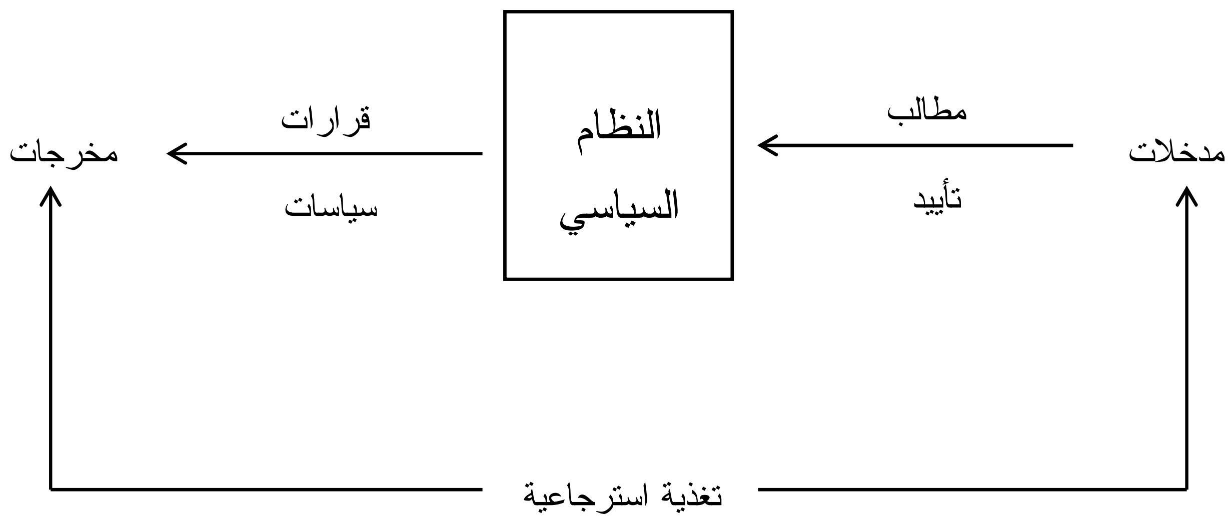
اولاً: مضمون منهج إيستون.
ثانياً : منطلقات منهج إيستون وخصائصه.

أولاً: مضمون منهج إيستون : يعدّ هذا المنهج من أكثر المناهج الفكرية شيوعاً في علم السياسة منذ أن استخدمه ديفيد إيستون ، إذ قدم إطاراً لتحليل النظام السياسي"يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات(Inputs) وتنتهي بالمخرجات(Outputs) من خلال قيام عملية التغذية الاسترجاعية (Feedback) معا للربط بين المدخلات والمخرجات ويعرف بنظام المدخلات والمخرجات(Inputs-Outputs Model)"(عبدالماجد،2000 :56).

ويقصد بالمدخلات ما يتعرض له النظام من مؤثرات بيئية أو مؤثرات من داخله تدفعه إلى النشاط والحركة ، هذه المدخلات تشمل المطالب والمساندة ، أما المخرجات فتمثل استجابة النظام للمطالب ، وهي بعبارة أخرى السياسات والقرارات التي يتخذها النظام ، وتشير التغذية العكسية إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج أفعاله بصورة تدفعه إما للمضي في سلوكه السابق ، أو تعديله أو التخلي عنه ، وهي بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية ديناميكية مستمرة : المخرجات بمثابة ردود فعل للمدخلات ، وهذه بدورها تتأثر بالمخرجات(موسوعة علم السياسة،1994 :61) وهذا ما يبينه الشكل التالي(المنوفي،د.ت :33):

شكل رقم (1)

نموذج إيستون للمدخلات والمخرجات



إن الناظر في هذا الشكل يمكنه أخذ فكرة كاملة عن ما ذهب إليه إيستون في هذا المجال وفيه نجد ما يلي:

أ- **المدخلات:** ما هي إلا البيئة الكلية للسياسة الخارجية وبدورها تنقسم إلى عدة عوامل تشكل بمجموعها تلك البيئة وهذا ما نلحظه بما يلي :

أ أ- المؤثرات البيئية في السياسة الخارجية وتنقسم إلى مؤثرات بيئية داخلية وأخرى خارجية فالمؤثرات الداخلية هي : العناصر البشرية وغير البشرية التي تقع داخل محيط المجتمع وخارج إطار النظام السياسي ، وأما المؤثرات الخارجية فهي تلك التي تقع خارج الإطار الحدودي للدولة أي خارج نطاق سيادة الدولة في إطار إقليمي أو دولي.

ب ب- مدركات صانع القرار وتنقسم بدورها إلى قسمين هي: صفات مكتسبة: وهي التي يتشربها الفرد من خلال تفاعله واحتكاكه بالوسط الاجتماعي والمادي الذي يعيش في كنفه ، وصفات موروثة: وهي المنقولة للفرد من الآباء والأجداد عن طريق الجينات أو ناقلات الوراثة.

ب- دائرة التفاعل: ما هي إلا المطبخ الذي يتوارد إليه كل المؤثرات البيئية في السياسة الخارجية الداخلية والخارجية فتتفاعل مع مدركات صانع القرار ، ويتم من خلالها استعراض البدائل ووضع كل منها في ميزان الربح والخسارة ، والربح ما يحققه من مكاسب تعود على الدولة ، والخسارة ما يضر بمصلحتها وإجهاض أهدافها السياسية المرسومة ، بعد ذلك يتم اتخاذ القرار المناسب الذي يعظم المنافع

ويقلل الأضرار ، وهذا يتم بعد عملية مضنية ومعقدة إلى حد كبير ويتناسب ذلك مع الحدث الذي يتطلب القرار.

ج- **المخرجات:** وتتمثل هذه بالقرار المتخذ والذي يخرج نتيجة الدراسة لكل البدائل في دائرة التفاعل ، وهذا القرار أيضاً بحاجة ربما إلى قرارات ثانوية تعمل على تنفيذه ، لكونه يعود من خلال القنوات الاسترجاعية ليصب في البيئة الكلية للسياسة الخارجية.

د- **التغذية الاسترجاعية:** فهي عملية تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله ، أي نتائج قراراته وسياساته ، وهذه النتائج توّلد مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييد ، وتكفل التغذية الاسترجاعية للنظام نوعاً من الدينامية والحركية.

ثانياً : منطلقات منهج إيستون وخصائصه: انطلق ايستون وهو يؤسس لمنهجه من رفضه للفكرة القائلة بعدم وجود إطار أو نموذج تحليلي يصلح لتطبيقه على كل النظم السياسية التي تختلف باختلاف السياسات التي تتبعها ، لذا فإن نموذج إيستون الذي قدمه يهدف إلى صياغة نظرية سياسية موحدة تصلح كإطار تحليلي لكل النظم السياسية مهما اختلفت بيئاتها وسماتها.

وبما أن إيستون ينظر إلى كل التفاعلات السياسية على أنها تشكل في حد ذاتها النظام ، لذا فإن إيستون في هذا الصدد يرى بأن نموذجه أو رؤيته التحليلية تصلح كإطار لدراسة كل ما هو سياسي وكل ما يؤثر على السياسة وكل ما يتأثر بها ، وأن تلك الرؤية لا تقتصر على نظام بعينه بل يمكن أن تمتد لتشمل كل النظم السياسية ..أكثر من ذلك فإن نموذج أو عملية تحليل المدخلات والمخرجات كما يؤكد إيستون تصلح كإطار لتحليل التفاعلات السياسية في إطار العلاقات الدولية ، حيث يرى أن التفاعلات الدولية هي في حد ذاتها مجموعة من النظم السياسية ، وانعكست هذه بدورها على المنهج لتجعله متفرداً على غيره بعدة خصائص ، وهذا ما يمكننا تبيانه بالتالي :

أ- **منطلقات منهج إيستون:** ويمكن تلخيصها بعدة نقاط هي(موسوعة علم السياسة،1994: 625):

أ أ- إن النظام الدولي هو في حقيقته النهائية وحدة عضوية حية ومتحركة وتتمتع بالقابلية المستمرة للتطور والتغير سواء ما تعلق من ذلك بالسمات الأساسية المميزة للنظام ، أو بهيكله التنظيمي ، أو بنمط أدائه الوظيفي ، أو بقواعد وإجراءات العمل فيه ، أو بأفكاره وقيمه ومفاهيمه ومعتقداته ، أو بنماذج العلاقة القائمة بين أطرافه.

ب ب- إن كل نظام دولي يعمل كقاعدة عامة بطريقة المدخلات والمخرجات وان بعض هذه المدخلات قد تكون ذات تأثير استراتيجي حاسم في قدراته على التوازن والاستقرار.

ج ج- إن النظام قد يكون محكماً في تكوينه أي على درجة عالية نسبياً من التماسك والانضباط الذاتي ، كما قد يكون في حالة من التسيب وعدم الانضباط ويتوقف ذلك في النهاية على طبيعة التقاليد التي استطاع إرساءها وتأصيلها.

د د- إن هناك حدوداً تفصل بين النظام وبيئته الخارجية ، بمعنى أن النظام يعمل في بيئة أكبر منه تؤثر فيه كما تتأثر به وهذه البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تبرز تحديات أو تخلق عوامل ضغط أو تشجع على ظهور توجهات فكرية أو عقائدية لها كلها انعكاسات بصورة أو بأخرى على أداء النظام ومقدرته على التطور.

ه هـ- يعد الاستقرار بمثابة الغاية النهائية للنظام السياسي على أي مستوى ، غير أن الاستقرار لا ينفي التغير الذي يؤخذ كمرادف للتكيف ، بمعنى قدرة النظام على الاستجابة للتغيرات البيئية بإجراء تعديلات جزئية في الأبنية السياسية أو السلوك السياسي أو كليهما بمعنى التغير في إطار الاستقرار.

إن هذه المنطلقات ما هي إلا خلاصة فكر إيستون واضع هذا المنهج ، وهذه بدورها تتفق مع رأي معظم الدارسين لعلم السياسة ، ولا أدل على ذلك من أن معظم الدراسات التي تتناول النظم يقدم فيها هذا المنهج.

ب- الخصائص الأساسية لمنهج إيستون: هناك عدة خصائص يُدفع بها لتقديم نظرية النظم كمنهج لتحليل العلاقات الدولية أهمها ما يلي(موسوعة علم السياسة،1994: 625):

أ أ- إن لهذه النظرية طاقة عالية في التحليل تمكنها من استيعاب مجموعة ضخمة نسبياً من الحقائق والمعلومات وتحليلها ، هذا فضلاً عن قدرتها على التعامل مع مدى واسع من ظواهر الحياة الدولية.

ب ب- إن نظرية النظم استطاعت أن تربط المداخل الرئيسية المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية ببعضها ، وبقدر من العمق والشمول الذي لم يتيسر لأي نظرية أخرى حتى الآن.

ج ج- إن نظرية النظم تساعد أكثر من غيرها من النظريات في توحيد المصطلحات المستخدمة في تحليل السياسة الدولية وهي بذلك قد قضت على التشتت وعدم تجانس المدلولات الذي صبغ لغة التحليل التي شاعت في المرحلة السابقة على ظهورها.

د د- إن هذا المنهج يتيح دراسة حالات مختلفة ضمن دراسة الحالة الواحدة ، ويسمح بالانتقال من مستويات تحليلية متعددة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة التفاعلية بين البيئة الداخلية والخارجية ، ويربط السياسة الخارجية ببيئتها الداخلية والخارجية ، ويساعد على اكتشاف الأنماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي ، والمقارنة والتعميم بهذا السلوك.

وأخيراً ، فإن منهجي سنايدر وإيستون هما أكثر المناهج قبولاً لمعالجة أكثر الدراسات السياسية والمتعلقة بالسياسة الخارجية ، إذ إن الاهتمام ينصب على تحليل السياسة الخارجية أكثر من الوصف لما يدور على الواقع والاكتفاء به ، وبعد النظر في المنهجين ، ومعرفة مدى خدمة أي منهما لدراستنا هذه ، فإننا والحالة هذه سنعتمد اعتماداً مباشراً على منهج "ديفيد إيستون" مع عدم إهمال منهج سنايدر عندما يلزم الأمر.

وبناءً على ما سبق ، فإننا سنجد بتحليل علاقة الموقع الجغرافي والعناصر الجغرافية بقوة الدولة ما يخدم هذه الدراسة ، لكون صاحب القرار السياسي عندما يستخدم هذا المنهج في دراسته ينبغي أن يُقيم العناصر الجغرافية شدة أو ضعف ارتباطها بالظاهرات السياسية ، وهذه العناصر التي قد تكون هي المدخلات وأسباب القيام بالمبادرات هي (المومني،2005 : 18-19):

أ- البيئة الطبيعية الخاصة بالموقع الجغرافي للدولة.

ب- الحركة والانتقال أي وسائل طرق النقل البرية والبحرية والجوية والتي بدورها تنقل البضائع والركاب والتيارات الفكرية والآراء ووجهات النظر ، ومدى السيطرة على أماكن العبور والخروج للدولة.

ج- الموارد الاقتصادية المكتشفة والاحتياطية المتوقع الكشف عنها واستغلالها.

د- السكان من حيث عددهم وتوزيعهم الجغرافي ومعدلات النمو والتركيب العمري.

هـ- الأوضاع السياسية والإدارية ويشمل دراسة نظام الحكم وأهدافه الواقعية وليس النظرية.

و- المكان ويدرس تأثير وأهمية المكان في العلاقات الداخلية.

إن مقتضيات الدراسة التي على صانع القرار السياسي الخارجي الليبي أن يدرسها بكل تأنٍ سواءً تلك التي تخص بلده أو الدولة التي ينوي إطلاق المبادرة أو الاستجابة تجاهها.

المبحث الثاني :

القارة الإفريقية والسياسة الخارجية الليبية

إن القارة الإفريقية هي ما عرفت نسبة إلى قارات العالم القديم ، وإن هذه القارة يحدها محيطان لهما أهمية كبيرة بمكان من الناحية الاستراتيجية وهما المحيط الأطلسي من الغرب والمحيط الهادئ من الجنوب والشرق وتنتشر على سواحلها من جميع الجهات الموانئ التي زادت من أهميتها التجارية وخصوصاً مع استخراج مادة النفط في منطقة الشرق وخاصةً في منطقة الخليج العربي ، الأمر الذي رتب على عاتق دول القارة أعباء كثيرة حتمت عليها استنهاض قواها ، واستثمار كل ما لديها من أجل الاستئثار بخيرات القارة من جهة ، وحمايتها من أية تدخلات خارجية من جهة أخرى ، وإلا ستكون هذه الدول فريسة سهلة ولقمة سائغة للدول ذات الشوكة ، والتي يوماً ما كانت دول القارة إحدى مستعمراتها.

إن السياسة الخارجية الليبية سعت كغيرها من دول القارة في هذا التوجه ، وأعطت سياستها الخارجية شيئاً من التركيز والاهتمام نحو القارة الإفريقية ، اعتقاداً من صناع القرار أن المجال الرئيسي للسياسة الخارجية الليبية هو القارة الإفريقية ، والتي تعتبرها ليبيا البيئة السياسية التي على سياستها الخارجية أن تنشط على ساحتها ، ساعد على ذلك وجود حالة من التجانس بين ليبيا والفضاء الإفريقي مدعوماً بمشترك التاريخ والجغرافيا ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن من أسباب التوجه الليبي نحو إفريقيا ، هو عدم قبول ورضى ليبيا للدور العربي حيال صراعها مع الغرب ، حيث رأت فيه محدودية وعدم جدية في المواقف العربية ، لمساندة ليبيا واعتبرت التزام الدول العربية بتطبيق العقوبات الدولية المفروضة عليها على خلفية أزمة لوكربي ، على عكس الموقف الإفريقي الذي شكّل موقفا قوياً للضغط باتجاه رفعها ، إن هذا كفيل بأن يدفع السياسة الليبية إلى إيلاء البعد الإفريقي أولوية في علاقاتها الخارجية ، خاصة بعد ما لمسته ليبيا من مساندة الدول الإفريقية لها بعد قمة (واجادوجو) الإفريقية، وللوفاء بمتطلبات هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين هما :

المطلب الأول : إفريقيا والسياسة الخارجية الليبية.

المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية الليبية الإفريقية.

المطلب الأول:

إفريقيا والسياسة الخارجية الليبية

المعروف لدى الجميع أن القارات على سطح الكرة الأرضية هي ست قارات ، تشكل اليابسة على سطح الأرض وهذه القارات هي(خلف،2009 :12):

جدول رقم (1)

قارات العالم المساحة والسكان

اسم القارة	المساحة	السكان	عدد الدول
آسيا	44.579.000 كم	3.879.000.000 نسمة	47
إفريقيا	30.244.150 كم	922.011.000 نسمة	52
أمريكا الشمالية	25.000.000 كم	514.000.000 نسمة	23
أمريكا الجنوبية	17.819.000 كم	371.000.000 نسمة	12
أوروبا	10.360.000 كم	731.000.000 نسمة	47
استراليا	0.008.458 كم	32.000.000 نسمة	19

وتأتي إفريقيا في المرتبة الثانية من بين القارات من حيث المساحة ، والثالثة من حيث السكان ، وتشغل خمس مساحة العالم ، وتستأثر بثمن سكانه تقريباً ، وتعتبر إفريقيا الموطن الأول للجنس البشري ، ففيها عثر على أقدم آثار للإنسان يعود تاريخها إلى أكثر من ثلاثة ملايين سنة، وتتميز بموقعها الجغرافي الذي يتوسط الكرة الأرضية ويشكل حلقة وصل بين الشرق والغرب ، وتعرف بأنها القارة البكر ، حيث تتمتع بثروات طبيعية هائلة تضم أكبر مخزون للعديد من المعادن الاستراتيجية مثل الذهب والماس والنفط والكوبالت والكروم والمنجنيز والبلاتين واليورانيوم ، وتتميز معظم إفريقيا بالمناخ الدافئ إلى الحار نسبياً ، وتقع فيها أكبر منطقة مدارية مقارنة بالقارات الأخرى مما أهلها لأن تكون أهم منتج لسلع غذائية مثل القمح والشعير والسكر والزيتون والكاكاو والبن والفول السوداني والتمور والذرة والموز والدرنيات ..الخ ، وللمزيد عن القارة الإفريقية فإننا سنتناولها من خلال الفقرتين التاليتين:

أولاً : إفريقيا العربية.

ثانياً : إفريقيا غير العربية.

أولاً: إفريقيا العربية: وهي تضم الدول العربية التي تقع في القارة الإفريقية وعددها عشرة دول وتغطي جغرافياً الواجهة الشمالية للقارة بالكامل والمطلة على البحر الأبيض المتوسط مروراً إلى المنطقة الغربية الشمالية المطلة على المحيط الأطلسي بالإضافة إلى جزء من القرن الإفريقي شرق القارة المطل على البحر الأحمر والمحيط الهادي وتتكون من الدول التالية(خلف،2009 :19–20):

جدول رقم (2)

دول إفريقيا العربية المساحة والسكان

الدولة	المساحة	عدد السكان
مصر	1.001.449 كم	77.498.000 نسمة
السودان	2.505.813 كم	39.379.358 نسمة
ليبيا	1.759.540 كم	6.036.914 نسمة
تونس	163.610 كم	10.102.000 نسمة
الجزائر	2.381.740 كم	33.333.216 نسمة
المغرب	446.550 كم	33.757.175 نسمة
موريتانيا	1.030.700 كم	3.069.000 نسمة
الصومال	637.657 كم	9.832.017 نسمة
جيبوتي	23.200 كم	460.700 نسمة
جزر القمر	2.170 كم	671.247 نسمة

والناظر في الجدول أعلاه رقم (2) والخريطة اللاحقة رقم (3) يجد أن الدول العربية الواقعة في قارة إفريقيا تطل على أهم المواقع الجغرافية في القارة من سواحل بحرية وموانئ ، وهي محل اهتمام عالمي لما تمثله من بعد استراتيجي وجيوبوليتيكي واقتصادي لدول العالم ، فهي تطل على أهم البحار والمنافذ الأكثر استخداماً في طرق المواصلات الدولية ، وقد هيأ الموقع الذي تتمتع به الدول العربية في القارة الإفريقية إلى خلق حالة من التواصل والتفاعل بينها وبين دول إفريقيا غير العربية منذ قديم الزمان حيث تفاعلت الشعوب القاطنة لهذه الدول مع بعضها البعض في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فعلى سبيل المثال كانت القوافل التجارية أداة ووسيلة العديد من المعاملات بين الشعوب ، منها الاقتصادية التي تتمثل في نقل البضائع وتسهيل مرورها ومنها الاجتماعية المتمثلة في الزواج والتصاهر ، ومنها الثقافية المتمثلة في اللغة والدين وغير ذلك من المعاملات ، فالدول الإفريقية العربية وغير العربية بالمحصلة تضمهم قارة واحدة ، وبالتالي فالعلاقات

خريطة رقم (3)

دول إفريقيا العربية



والترابط بينهم يعدّ ظاهرة تاريخية متميزة في التاريخ الإفريقي والتاريخ العربي ، فقد هاجرت الكثير من القبائل العربية إلى وسط إفريقيا ، وهذه القبائل لازالت موجودة حتى الآن ، رغم القمع الذي تعرضت له من جانب المستعمر الأجنبي للقارة ، وقد أسهمت هذه القبائل في نشر العربية والدين الإسلامي في إفريقيا(الأحمر،2005 :111).

وقد دخلت العلاقات العربية الإفريقية مرحلة جديدة أكثر تقنيناً في عقد السبعينات تميزت بمتغيرات اختلفت عن المراحل السابقة لكنها ظلت تستند إلى تلك الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية والسياسية التي تشكلت طيلة مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة ، ومن بين أهم العوامل التي هيأت المناخ لتطور العلاقات العربية – الإفريقية الوعي الكامل بالمعاناة والخطورة التي تشكلها الأنظمة العنصرية في فلسطين المحتلة وجنوب إفريقيا على استقلال الشعوب العربية والإفريقية مما يتطلب تحالفاً عربياً إفريقيا(أبو عيشة،2000: 145-146).

هذا وقد ساهمت ليبيا بلا شك في تطور العلاقات العربية – الإفريقية خاصة وأنها تعدّ بوابة إفريقيا الشمالية ، ويمكن أن نفسر أن أغلب التحركات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تقوم بها ليبيا في إفريقيا ، على أنها وسيلة من وسائل تطوير العلاقات العربية – الإفريقية ، فقد كان الربط بين القضايا العربية والقضايا الإفريقية سمة الخطاب السياسي الليبي منذ عام 1969م.

ثانيا: إفريقيا غير العربية: وهي محط الدراسة وتضم الدول الإفريقية غير العربية وتغطي حوالي ثلثي القارة وتشمل الدول التالية(خلف،2009 :36-37-38):

جدول رقم (3)

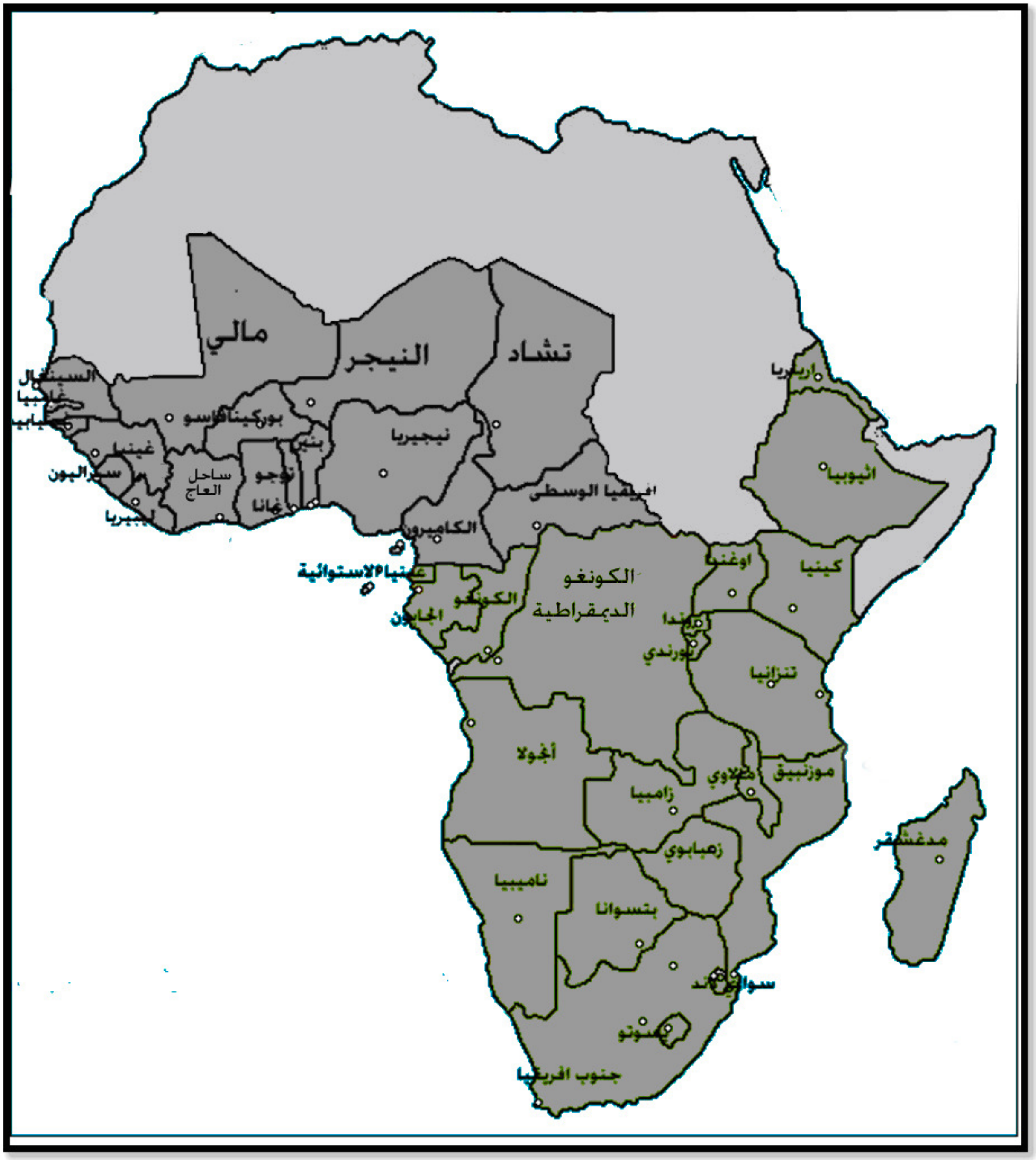
دول إفريقيا غير العربية المساحة والسكان

الدولة	المساحة	عدد السكان	كثافة السكان
تشاد	**1.284.000 كم**	**11.780.600 نسمة**	**9.1 كم**
النيجر	**1.267.000 كم**	**15.290.000 نسمة**	**12.1 كم**
مالي	**1.240.000 كم**	**11.340.480 نسمة**	**10.9 كم**
إفريقيا الوسطى	**622.984 كم**	**3.683.480 نسمة**	**5.8 كم**
الكاميرون	**475..440 كم**	**32.021.856 نسمة**	**34 كم**
نيجيريا	**923.768 كم**	**120.881.703 نسمة**	**146 كم**
بنين	**112..620 كم**	**7.041.490 نسمة**	**60 كم**
التوجو	**56.785 كم**	**5.018.508 نسمة**	**88 كم**
غانا	**238.540 كم**	**19.533.650 نسمة**	**82 كم**
بوركينافاسو	**274.200 كم**	**13.574.820 نسمة**	**46 كم**

الدولة	المساحة	عدد السكان	كثافة السكان
ساحل العاج	322.460 كم	16.962.491 نسمة	53 كم
ليبيريا	111.370 كم	3.317.176 نسمة	26.3 كم
سيراليون	710740 كم	5.426.618 نسمة	76 كم
غينيا كوناكري	245.857 كم	7.466.200 نسمة	30.4 كم
غينيا بيساو	36.120 كم	1.345.479 نسمة	48 كم
السنغال	176.723 كم	12.543.000 نسمة	63.7 كم
غامبيا	10.380 كم	1.367.124 نسمة	132 كم
جنوب إفريقيا	1.219.912 كم	43.647.658 نسمة	36 كم
ليسوتو	30.355 كم	1.861.959 نسمة	61.3 كم
سوازيلند	17.363 كم	1.104.343 نسمة	63.6 كم
ناميبيا	825.418 كم	1.820.916 نسمة	2.2 كم
بتسوانا	600.370 كم	1.573.267 نسمة	2.7 كم
زيمبابوي	390.580 كم	12.576.742 نسمة	32 كم
موزمبيق	801.590 كم	19.1040696 نسمة	23.8 كم
مدغشقر	587.040 كم	15.506.472 نسمة	26.4 كم
ملاوي	118.480 كم	10.385.849 نسمة	88 كم
زامبيا	752.614 كم	10.462.436 نسمة	13 كم
أنجولا	1.246..700 كم	18.489.000 نسمة	14.8 كم
تنزانيا	945.090 كم	36.588.225 نسمة	20 كم
رواندا	26.338 كم	8.128.553 نسمة	343 كم
بورندي	27.834 كم	7.700.000 نسمة	206.1 كم
الكونجو الديمقراطية	2.345.410 كم	58.317.930 نسمة	24 كم
الكونجو	342.000 كم	2.954.258 نسمة	8.6 كم
الجابون	267.667 كم	1.355.246 نسمة	4.6 كم
غينيا الاستوائية	28.051 كم	504.000 نسمة	18 كم
اوغندا	236.040 كم	24.699.073 نسمة	105 كم
كينيا	582.650 كم	32.021.856 نسمة	53.4 كم
أثيوبيا	1.127.127 كم	67.673.031 نسمة	50 كم
أريتريا	117.600 كم	5.291.370 نسمة	43.1 كم
ساوتومي وبرنسيب	1.001 كم	212.679 نسمة	212.4
السيشل	455 كم	87.476 نسمة	192.2

خريطة رقم(4)

دول إفريقيا غير العربية



والناظر في الجدول رقم (3) ، والخريطة رقم (4) ، والمتعلقان بدول إفريقيا غير العربية يجد أن أكبر هذه الدول مساحة هي دولة الكونجو الديمقراطية وقد بلغت مليونين وثلاثمائة وخمسة وأربعين ألف وأربعمائة وعشرة كيلو متراً مربعاً في حين أن أقلها مساحة هي دولة غامبيا وقد بلغت عشرة آلاف وثلاثمائة وثمانين كيلو متراً مربعاً في حين أن الناظر لها من ناحية عدد السكان يجد أكبرها دولة نيجيريا حيث يبلغ عدد سكانها مائة وعشرين مليوناً وثمانمائة وواحد وثمانين ألف وسبعمائة وثلاثة نسمة وبالمقابل أقلها عدد سكان هي دولة غينيا الاستوائية ويبلغ عدد سكانها خمسمائة وأربعة آلاف نسمة.

وأما الدول التي تجاور الدولة الليبية فأكبرها مساحةً هي دولة تشاد ، حيث تبلغ مساحتها مليوناً ومائتين وأربعة وثمانين كيلومتراً مربعاً وتليها دولة النيجر وتبلغ مساحتها مليوناً ومائتين وسبعة وستين ألف كيلومتراً مربعاً وتليها دولة مالي وتبلغ مليوناً ومائتين وأربعين ألف كيلومتراً مربعاً ، في حين أن الناظر في عدد سكان الدول المجاورة لليبيا يجد أن دولة النيجر هي أكبر هذه الدول وعدد سكانها خمسة عشر مليوناً ومائتين وتسعون ألف نسمة وتليها تشاد وعدد سكانها أحد عشر مليوناً وسبعمائة وثمانون ألف وستمائة نسمة وتليها دولة مالي وعدد سكانها أحد عشر مليوناً وثلاثمائة وأربعون ألف وأربعمائة وثمانون نسمة.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الدولة الليبية ذات علاقة مع هذه الدول جميعاً ، وأكثرها دول الجوار الجغرافي ، الأمر الذي حتم على ليبيا توجيه سياستها الخارجية إلى هذه الدول ، على اعتبارها تتأثر وتؤثر فيها ، بالإضافة إلى أن الجوار يحتم على الدول المتجاورة صيغة علاقات حسنة لكي تنعم جميعاً بالأمن والاستقرار ، ولتسهيل عمليات التبادل التجاري الذي يدر على كلا المتجاورين بالنفع والفائدة.

المطلب الثاني :

السياسة الخارجية الليبية وإفريقيا غير العربية

تبنت السياسة الخارجية الليبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من الأهداف المحددة تجاه القارة الإفريقية ، واستخدمت أدوات متعددة لتحقيق هذه الأهداف ، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي وعسكري ، حيث لعبت ليبيا دوراً مهماً في المؤتمرات في إفريقيا ووثّقت علاقاتها على المستوى الثنائي مع الدول الإفريقية ، كما لعبت الموارد الليبية دوراً في منح القروض والمعونات الليبية لدول القارة والتي أثمرت في نهاية الأمر تعزيزاً للدور والمكانة الليبية في إفريقيا.

ويسعى هذا المطلب إلى التعريف بالسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية ، ورصد وتحليل أهدافها وأدواتها ، وفي هذا السياق سنتناولها من خلال الفقرتين الفرعيتين التاليتين وهما:

أولاً : التعريف بالسياسة الخارجية.

ثانياً : أهداف وأدوات السياسة الخارجية الليبية الإفريقية.

أولاً : التعريف بالسياسة الخارجية الليبية: عند استعراضنا للسياسة الخارجية للوقوف على ماهيتها من حيث ما تعنيه فإننا والحالة هذه ولأغراض تحقيق أهداف هذه الفقرة سنتناولها وفق الآتي:

أ – ماهية السياسة الخارجية: لا يوجد تعريف موحد لمفهوم السياسة الخارجية في أدبياتها بشكل عام ، بل توجد اجتهادات لمحللين ومفكرين وعلماء وفلاسفة مختلفة ، إذ لا يوجد تعريف عام وشامل لها أو حتى تعريف توفيقي موحد كونها تعكس معان مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً عن بعضهم البعض ، وكونها ظاهرة معقدة ومتشابكة الأبعاد ، ومتغيرة التوجهات تبعا للظروف المتاحة ، فقد جاء في تعريف الموسوعة السياسية لمفهوم السياسة الخارجية على أنها "تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية"(الكبالي، 1983 :386)، أما موسوعة علم السياسة فتعرفها بأنها: "كل ما يختص بخطط واستراتيجيات ينوي صانع أو صانعو القرار اتباعها اتجاه أطراف النظام الدولي الأخرى بهدف تحقيق المصلحة الوطنية والقومية"(خشيم،د.ت:229) ، كما عرفت بأنها: "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي"(بدوي،1972: 40–41) ، وعرفت على أنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً ، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"(السيد،1989 :12) وكذلك عرفت بأنها: "منهج العمل الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي قصد تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي يتفق والهدف أو الأهداف المحددة

سلفاً أو أنها أفعال حكومة إحدى الدول في علاقتها مع حكومات الدول الأخرى"(الرمضاني،1991 :25-26) ، وفي حين آخر عرفت بأنها :"مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعيةً إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة"(شمبش،1996 : 342) ، كما عرفها الهزايمة بأنها: "مجموعة من الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى"(الهزايمة،2004 : 23).

وبناءً على ما تقدم ، فإن الباحث يعرف السياسة الخارجية بأنها: "عبارة عن سلسلة من المبادرات والاستجابات تقوم بها الدولة من أجل التعامل مع الفرص السانحة والأحداث الجارية على الساحة الدولية لتحقيق أهدافها وتعزيز سيادتها وهيبتها التي تعد أعلى الأهداف وأجلها".

ب – تطور مفهوم السياسة الخارجية الليبية: إن السياسة الخارجية الليبية لم تكن على ما هي عليه اليوم ، حيث كانت قبل قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة 1969م سياسة تقليدية نظراً لتأثرها بعدة متغيرات وعوامل جعلتها تقتصر على المعاملات التقليدية فكانت متأثرةً ببيئتها الداخلية والإقليمية والدولية ، إذ أن ليبيا بعد استقلالها أصبحت مكبلة بالعديد من الاتفاقيات التي فرضت وجود القواعد الأجنبية على الأراضي الليبية ، كما أن الاقتصاد الليبي كان متدهوراً نتيجة هيمنة القوى الخارجية على أغلب موارد البلاد وكل ذلك كان له تأثير سلبي على السياسة الخارجية الليبية قبل عام 1969م(محمد وتيم، 1988 : 358).

إن مفهوم السياسة الخارجية الليبية يعدّ ثابتاً من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فقد انتقلت من سياسة تقليدية مكبلة بالمؤثرات الداخلية والخارجية في فترة ما قبل الثورة إلى سياسة قوية متحررة ذات فاعلية وتأثير في محيطها الخارجي بعد قيام الثورة ، كما امتازت بشعبية الحركة ، بالإضافة إلى صورتها الرسمية ، وباعتبار أن ليبيا دولة كغيرها من الدول في المجتمع الدولي ، تخضع لما تخضع له بقية الدول من قوانين وأنظمة دولية ، وتتمتع بالمزايا التي يتمتع بها أعضاء المجتمع الدولي ، وتدير علاقاتها الخارجية في إطار عام وسياق يماثل السياق الذي تدار به سياسات الوحدات الدولية الأخرى(البليعزي،2009 :13).

فإن ما ورد من محاولات لتعريف السياسة الخارجية وتحديد مفهوم دقيق لها ، ينطبق على مفهوم السياسة الخارجية الليبية ، وإذا ترجمنا التعريفات النظرية في علاقتها بإعداد السياسة الخارجية الليبية ، يمكن القول: "إن السياسة الخارجية الليبية ليست فقط ذلك التعبير عن البرامج والقرارات والسلوكيات التي يُعبر عنها عند القيام بتحركات سياسية خارجية ، وإنما هي كذلك تعبر عن مضمون ثقافي وتاريخي معين ، وعن أهداف ثورية معلنة منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر سنة 1969م".

وبهذا فإن مفهوم السياسة الخارجية الليبية يأخذ وجهين أحدهما رسمي وثانيهما شعبي، ومن الصعب الموازنة بينهما ، ففي كثير من الأحيان يغلب الوجه الثاني على الوجه الأول وهذا ما يجعل السياسة الخارجية الليبية "تحديا" و "إدارة" ففي أبعد مما هو متعارف عليه من القواعد ، ونتيجة هذا الفهم اندرجت فيها أهداف إضافية غير التي تقترن بالمصلحة الوطنية أو بالأمن القومي ، وبهذا فإن مفهومها ينبع من محددات وأهداف وأساليب وإدارة لها خصوصيتها(بشير،2002 : 5) ، وما يؤكد شعبية مفهومها أيضا أنها أوجدت الالتزام بشعبية الحركة على المستوى الخارجي ، ومن ثم صار بناء علاقات شعبية مباشرة ، يمثل ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الليبية ، باعتبار أن ذلك يمثل أفضل ضمانة لعلاقات سليمة تتجاوز في أهميتها علاقات المصالح الظرفية ، ولقد كان للبعد الشعبي فيها موضوعات جديدة ضمن قائمة الاهتمامات والالتزامات الخارجية منها(بشير،2002 : 6) :-

- السعي لإقامة علاقات مباشرة على المستوى الشعبي مع التنظيمات الشعبية غير الحكومية كالأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط المهنية أساسها الحوار وهدفها تعميق التفاهم ، وتعزيز التعاون على المستويات الشعبية.
- العمل مع حركات التحرر الوطني ، ومساندتها ، ودعم نضالها التحرري دعما ماديا وسياسيا ومعنويا.
- العمل على مساعدة الجاليات العربية في المهجر من أجل تنظيم نفسها ، ونيل حقوقها ، ومحاولة الاستفادة من إمكانياتها ، وربطها بقضايا الوطن العربي.

ثانياً: أهداف وأدوات السياسة الخارجية الليبية الإفريقية: سبق القول أن القارة الإفريقية هي الميدان الرئيسي الذي تنشط به السياسة الخارجية الليبية ، وهذا الميدان يعج بالأحداث الجسام ، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الليبية لا بد لها من أن تلعب دوراً رئيسياً إزاء هذه الأحداث ، لكونها تؤثر فيها وتتأثر بها ، ولما كان الأمر كذلك فكان لا بد من استعراض أهم أهداف هذه السياسة في دول إفريقيا غير العربية ، والأدوات التي تستخدمها من أجل تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال الفقرتين الفرعيتين التاليتين وهما :

1- أهداف السياسة الخارجية الليبية بعامة: تتضمن السياسية الخارجية اختيار لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف ، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل اتجاه البيئة الخارجية ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف منها ، أهداف دائمة لا تتغير ، وتحظى بإجماع أو شبه إجماع داخلي على ضرورة تحقيقها وحمايتها وعدم جواز التنازل عنها أو المساومة عليها ، أما الأهداف المتغيرة فهي أقل

ثباتا من الأهداف الدائمة وهي مرتبطة بقضايا ومواقف معينة على المستويين الإقليمي والدولي ، ويمكننا القول: "إن أهداف السياسة الخارجية تجاه إفريقيا كمجال إقليمي للدولة الليبية ، لا تتعدى أهداف السياسة الخارجية لعموم البلدان تجاه الدول الأخرى في محيط البيئة الدولية" ، ولهذا يمكننا إجمال أهم أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في العموم ومنها الدولة الليبية على النحو التالي(الهزايمة،2004: 24):

أ- حماية الوجود الذاتي والأمن القومي للدولة ويتربع هذا الهدف على سلم أولويات الدولة لأن ذلك يزيد من تأثيرها وفعاليتها على الساحتين الإقليمية والدولية.

ب- المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية: فكل دول العالم بلا استثناء تسعى لتوفير المستوى المعيشي المطلوب لشعوبها، وكثيرا ما ينظر إلى الثراء المادي على أنه مؤشر لنفوذ الدولة في المجتمع الدولي ، ويزيد من هيبة الدولة عالميا ويرضي الكبرياء الوطني ، فزيادة الثراء يرتبط باستقرار الدولة وبناء قوتها وهيبتها ، ونتيجة لهذا أصبح البحث عن مصادر الثروة هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الخارجية للدول، ويتم الحصول عليها إما عن طريق التوسع على حساب دول أخرى باحتلال إقليم دولة أو ضم جزء من إقليمها ، ومن خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تنشأ بين الوحدات الدولية وهذه العلاقات قد تكون متكافئة ، أو غير متكافئة طبقا للشروط التي تخضع لها هذه العلاقات وهي شروط تعكس الوزن النسبي لأطراف العلاقة ودور كل منها في المجتمع الدولي.

ج- تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي : فالسياسة الخارجية لأية دولة تهدف بالمحصلة إلى تدعيم هيبة ومكانة الدولة وخلق سمعة طيبة لها في المجتمع الدولي بما يعنيه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها وأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار وزيادة مكانة الدولة في المجتمع الدولي بما يمكنها أن تساعد على تحقيق أهداف أخرى تسعى الدولة إلى تحقيقها.

د- الدفاع عن إيديولوجيا الدولة والعمل على نشرها وترويجها في الخارج(الرمضاني،1991 : 336) والإيدولوجيا كهدف من أهداف السياسة الخارجية لدولة ما تمثل دلالات ترتبط بواقع الدولة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فهي تستخدم في عملية التعبئة الجماهيرية في الداخل وكسب الأنصار في الخارج مما يخلق ظروفاً مواتية في البيئة الداخلية والخارجية تهدف من ورائها الدولة التي تتبنى تلك الإيدولوجيا إلى تحقيق مصالح معينة لها ، وبالإضافة إلى ما سبق من أهداف والتي تتبناها السياسة الخارجية الليبية ، إلا أن هناك أهدافاً أخرى أكثر خصوصية تجاه إفريقيا غير العربية وهذه الأهداف والأدوات بخاصة ، وهذا ما سيتضح لاحقاً.

2- أهداف السياسة الخارجية الليبية وأدواتها تجاه إفريقيا بخاصة: لقد سبق الحديث عن السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأخرى وما تتوخاه من تحقيق أهداف في البيئة الدولية وعلى المسرح

السياسي الدولي كما وقد كان للسياسة الخارجية الليبية عدة أدوات لتحقيق هذه الأهداف ويمكن معالجة هذه الفقرة بالفقرتين الفرعيتين التاليتين:

أ- أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا: وتتمثل هذه الأهداف بالتالي:

أ أ- **لعب دور إقليمي مؤثر في إفريقيا:** في سياق السياسة الخارجية للدول ، يعرف الدور بأنه أحد مكونات هذه السياسة ، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة ، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية(سليم،2003: 21) فلا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به ، بل بصياغة واعية له ، وهذا الهدف من الأهداف الثابتة في سياسة ليبيا الخارجية تجاه إفريقيا منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ، إلا أن أساليب تحقيق هذا الهدف اختلفت نتيجة للظروف والمتغيرات الدولية التي سبق وأن تناولناها ، ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة سعت ليبيا إلى تحقيق هذا الهدف من خلال لعب دور في تسوية النزاعات في إفريقيا ، والقيام بمبادرات تجاه قضية تعزيز الوحدة الإفريقية ، وإقامة تعاون في مختلف المجالات وانتهاج سياسة تتسم بالحركية والفاعلية والديناميكية تجاه مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الأفريقي(نصرالدين،1998 :325)، وهذا له ما يبرره لأن العلاقات الليبية الإفريقية قوية قوة الترابط الجغرافي الليبي الإفريقي ، والذي يجعل من ليبيا الواجهة الرئيسية لإفريقيا ، وقد شهدت العلاقات تطوراً كبيراً كماً ونوعاً بعد قيام الثورة الليبية ، وذلك انطلاقاً من إدراك القيادة الليبية للبعد الاستراتيجي والحقيقي والقوي للقارة الإفريقية إقليمياً وقومياً ودولياً ، الأمر الذي جعل ظاهرة التعاون تشمل جميع أوجه الحياة.

ب ب- **مقاومة النفوذ الأجنبي:** لا شك بأن الاهتمام الليبي يلعب دور إقليمي يتأسس على تعظيم النفوذ الليبي في إفريقيا ، سيكون إحدى نقاط الخلاف بين ليبيا والغرب بشكل عام بسبب تناقض توجهات ومصالحهما ، نظراً لأن الدول الغربية ، تعتبر القارة منطقة نفوذ تاريخي لها ، إضافة إلى الدخول الأمريكي على الخط ، والمنطلق من رؤيا استراتيجية في إطار التنافس الدولي ، ورغبة في حماية مصالح اقتصادية ونفطية تزداد باستمرار ، إضافة إلى الفرنسيين الذين يعتمدون بشكل كبير على مستعمراتهم القديمة ، ويقاومون القومية الإفريقية التي تعمل السياسة الليبية على إحيائها ، الأمر الذي حتم على ليبيا انتهاج سياسة مرنة في التعاطي مع القوى الكبرى التي لها مصالح في إفريقيا ، انطوت على جملة من الخطوات تقوم على التنسيق في بعض السياسات والمواقف المتعلقة بالشأن الإفريقي ، وظفتها ليبيا بلا شك في خدمة مصالحها وجني مكاسب سياسية من الدول الغربية ، إلا أن الموقف المبدئي يقوم على رفض تدخل الغرب في إفريقيا ، وتأكيد الهوية والقومية الإفريقية والعمل على منع القوى العالمية من تشكيل خارطة إفريقيا في ظل العولمة ، مستندة في ذلك على توافق ليبي إفريقي بشأن رفض الاستعمار الجديد بشتى صوره ، وعدم الرهان على الغرب في إحداث التنمية ، وفي

المقابل يمكن استخدام الثروات الإفريقية لتحقيق التنمية في إطار الاعتماد على الذات(عامر،2008 :77).

وقد أعلنت القيادة الليبية تحفظها على ممارسات فرنسا وعلى تدخل وحدات من الجيش الفرنسي في إفريقيا الوسطى وساحل العاج ، وعملت ليبيا على عرقلة المشروع الأمريكي في إقامة قاعدة على أراضي إحدى الدول الإفريقية ، تتمركز فيها ما تسميه بالقيادة العسكرية الموحدة للقارة الإفريقية(افريكوم) ، والتي أعلن الرئيس الأمريكي بوش عن تأسيسها بتاريخ 7 شباط فبراير 2007م ، وأشار في خطاب ألقاه بالخصوص إلى أن أهداف هذه القيادة الموحدة تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية ، وخلق فرص جديدة للشراكة مع تلك الدول ، بالإضافة إلى نشر الديمقراطية ، وثقافة حقوق الإنسان ، وتنمية القارة اقتصادياً وزيادة قدرة الحكومات الإفريقية في الحرب ضد الإرهاب(معمر،2009 : 2).

وخلافاً لهذه التصريحات فإن الأسباب الحقيقية لإنشاء (افريكوم) يتلخص في السيطرة على النفط الإفريقي ، وتحجيم الدور الصيني في القارة ، وقد أعلنت ليبيا صراحة معارضتها لإنشاء هذه القيادة ، وقادت حملة دبلوماسية مكثفة بين الدول الإفريقية لحثها على عدم قبول استضافة هذه القيادة العسكرية على أراضيها.

ج ج- دعم الوجود العربي والإسلامي: لعبت ليبيا دوراً كبيراً في دعم التوجه العربي والإسلامي في إفريقيا ، من خلال دعم المسلمين الأفارقة ، والتواصل معهم ثقافياً من خلال ذراع قوي أسسته القيادة الليبية عام 1971م لهذا الغرض ، أسمته"جمعية الدعوة الإسلامية العالمية" تتولى مهام كثيرة منها(تقرير الجمعية،2008 :14): إنشاء المراكز الإسلامية والمساجد والمدارس القرآنية ، بهدف نشر اللغة العربية والتعاليم الإسلامية ، لاسيما في المناطق التي يتهددها التبشير المسيحي ، وقد تولت الجمعية مهمة مد الدول الإفريقية بالدعاة والمدرسين وتوفير المستلزمات التي تتطلبها المراكز الإسلامية ، هذا فضلا عن استقبال الجمعية سنوياً لأعداد من الطلبة الأفارقة لتدريسهم في الكلية التابعة لها ، بالإضافة إلى تنظيم المخيمات الشبابية للشباب المسلم في القارة ، وتسيير قوافل دعوية طبية إنسانية بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس ، وقد أقامت الجمعية ثمانية عشر مكتباً إقليمياً لها في دول القارة الإفريقية ، تتولى مهمة الإشراف على تنفيذ أنشطة الجمعية وبرامجها ، وقد ظل هدف دعم الوجود العربي والإسلامي ثابتاً على أجندة السياسة الخارجية الليبية منذ عام 1969م وحتى الوقت الحاضر.

د د- تعزيز المصالح الاقتصادية: سعت ليبيا إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية مع الدول الإفريقية ، لتحقيق عدد من الأهداف منها ، استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة والطاقات

البشرية والإمكانيات المادية وتسخيرها لمنفعة شعوب القارة في إطار نظام المشاركة الاقتصادية ، ومنافسة الاستثمارات الأجنبية التي تقوم على الاستغلال والاحتكار والاستحواذ على خيرات القارة ، وعملت ليبيا على تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد الإفريقية على أسس وطنية تخدم مصالح الاقتصاد الوطني وتحرره من نفوذ المصارف الاحتكارية ، بفعل المصارف الليبية الإفريقية المشتركة(الكوت،2008 :96) ، واتجهت إلى تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني وتطوير المنتجات الزراعية في أغلب الدول الإفريقية عن طريق دعم الشركات الزراعية المشتركة ، وعملت على النهوض بالمجال الصناعي ، خاصة فيما يتعلق بالصناعات التي تقوم على المواد الخام المحلية ، وذلك بهدف حمايتها من استغلال الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات.

ه ه- تعزيز الوحدة الإفريقية: تعدّ مسألة الدعوة للوحدة الإفريقية من أهم الأهداف التي شغلت بال السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، وقد تبلور هذا الهدف بشكل علني مع قمة سرت الاستثنائية التي عقدت في ليبيا 9 أيلول 1999م والتي طرح القائد معمر القذافي في خطابه أمام المجلس الوزاري الإفريقي للقمة هدف الوحدة الإفريقية في 6 سبتمبر 1999م قائلا إن"شغله الشاغل في المرحلة القادمة توحيد القارة الإفريقية ، وخلق هياكل تساعد على تحقيق ذلك الأمر مثلما حدث في القارة الأوربية"(خطاب القذافي،6 ايلول1999).

لقد اتسمت السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا بالمرونة وعدم الجمود ومحاولة التكيف مع الظروف الإقليمية والدولية ، فهي تسعى في نهاية الأمر لتصحيح التفاوت الذي تشعر به ليبيا بين ثقلها الإقليمي والعالمي المحدود وإمكانياتها البشرية من جهة ، وبين عوائدها النفطية من جهة أخرى. أما المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة ، وظهور ما سمي بالنظام العالمي الجديد الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ، واتهام ليبيا فيما يعرف بقضية لوكربي ، والعقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا في عام 1992م ، والتي أثرت بشكل كبير على سياسات ليبيا وأدت إلى قيامها بمراجعة شاملة لسياستها الخارجية ، انطلاقا من قراءة مستنيرة لواقع البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، ويمكن إجمال أهم آثار المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية في الآتي: مثَّل انتهاء الحرب الباردة تضييقاً واضحاً للفرص ، ومضاعفةً للقيود على اختيارات السياسة الخارجية الليبية في الساحة الإفريقية ، وذلك ناتج عن ضيق هامش المناورة أمام السياسة الخارجية الليبية بشكل عام واتجاه إفريقيا على وجه الخصوص ، "حيث يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النظام الدولي ، تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي ، فبنيان تعدد الأقطاب أو القطبية الثنائية يؤديان إلى قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على

الحركة المستقلة ، خاصة إذا ارتبط التعدد أو الثنائية بدرجة من الصراع التي تحكم النظام"(السيد،1992 : 153).

كما أن الموقف الإفريقي الرافض للحصار الغربي ، مثَّل أحد الدوافع الليبية إلى إعلاء الدائرة الإفريقية في سياسة ليبيا الخارجية ، من خلال لعب دور بأهداف وأدوات لا تتصادم مع قواعد النظام الدولي الجديد ، وهي المرحلة التي عرفت بالتوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية ، كذلك فإن التسوية التي تمت لقضية لوكربي أدت إلى تحسين العلاقات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، وهو ما يمثل بدوره عاملاً مساعداً للسياسة الخارجية الليبية لتلعب دوراً أكثر نشاطاً في إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ، غير أن وجود أهداف تتسق مع طبيعة النظام الدولي لم يمنع من استمرار أهداف أساسية للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا لها علاقة باحتياجات الأمن القومي لليبيا ومصالحها الاقتصادية.

ب- أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية الليبية: لا تستطيع أية دولة أو وحدة دولية في المجتمع الدولي ، أن تتعامل مع بقية الدول وتحقق أهداف سياستها الخارجية دون أن تستخدم طرقاً أو وسائل معينة تكون في العادة متاحة لها ، ويقصد بالوسائل الأدوات التي تستخدم لتنفيذ أو تحقيق أهداف خطط السياسة الخارجية لأي وحدة دولية ، فالهدف كبعد عام تتضمنه السياسة الخارجية في مخرجاتها ويتطلب استخدام العديد من الأدوات اللازمة لتنفيذه وترجمته، ومن خلال تتبع أدبيات السياسة الخارجية يتضح أن هناك اختلافاً في تقسيم أدوات السياسة الخارجية ، وهذا الاختلاف لا يشكل تأثيراً على ما تناوله الباحثون في دراساتهم لأدوات السياسة الخارجية ، فالدول أيضاً تختلف في استخدامها لتلك الأدوات فمنها من يستخدم كل الأدوات الموجودة ومنها من يستخدم بعضها.

وقد استخدمت السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، الأدوات المعروفة في السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ، وهي ذاتها أدوات المبادرات والاستجابات التي تتخذ منها ليبيا وسيلة لتفعيل سياستها الخارجية في إفريقيا غير العربية والعربية على السواء ، ويمكن تفصيل هذه الأدوات وفق الآتي:

أ أ- الأدوات السياسية: تعد الأدوات السياسية من الأدوات الرئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية في وقت السلم ، وأثناء الإعداد للدفاع ، وخلال إدارة الصراع ، وهي "النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات ، وإدارات الشؤون الخارجية ، والوفود والبعثات الخاصة والممثليات الدبلوماسية ، لتحقيق أهداف وشؤون السياسة الخارجية للدولة بالطرق السلمية ، ويتم تحقيق ذلك عن طريق المباحثات والمراسلات والتمثيل اليومي للدولة في الخارج ، وتعتبر من أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدول ، وكذلك تلعب دوراً رئيسياً في عملية تكوين قواعد القانون الدولي، التي تتم عن طريق الإجراءات

الدبلوماسية، التي تبدأ بالمفاوضات بين الدول ، والمداولات في المؤتمرات وجلسات المنظمات الدولية، وغير ذلك"(الدوري،1992 : 7-8).

وقد استخدمت ليبيا بفاعلية الأدوات الدبلوماسية في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على المستويين الثنائي والجماعي ، واضعة جملة من الأهداف والمصالح والإيديولوجيات على رأس قائمة المهام الدبلوماسية ، مكرسة الدعم المادي والسياسي الكامل من أجل تحقيقها ، إذ ركزت على المستوى الثنائي على توسيع مجال العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الدول الإفريقية ، بالتوسع في فتح سفارات لها في معظم الدول الإفريقية ، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي معها ؛ أما على الصعيد الجماعي فقد عملت ليبيا على تفعيل الأطر والمؤسسات ذات الطابع الجماعي وتوظيفها ، ضمن الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية الليبية في تنفيذ سياساتها تجاه إفريقيا ، فقد لعبت دوراً كبيرا في تحويل منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي ، وأنشأت تجمعاً إقليمياً أطلق عليه اسم "تجمع دول الساحل والصحراء" ، ومن خلال هذه الأطر استطاعت ليبيا رسم دور سياسي واقتصادي جديد لها في إفريقيا ، مكنها من لعب دور فاعل في القارة والتدخل لحل العديد من النزاعات فيها وحققت نتائج جيدة على كل الأصعدة.

ب ب- الأدوات الاقتصادية: تعتمد الأدوات الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية على حجم الموارد والإمكانات المتاحة للدولة ، كما تعتمد على مدى حاجة الدول الأخرى لتلك الموارد والإمكانات الاقتصادية ، ويمكن تعريف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية: "بأنها المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة" (البليعزي،2009 :70).

هذا وقد استخدمت ليبيا الأدوات الاقتصادية بشكل مكثف في الدول الإفريقية ، من أجل تحقيق أهدافها متمثلة في "توثيق العلاقة معها ومساعدتها على تحرير وتعزيز إرادتها السياسية ، وقطع الطريق أمام محاولات القوى الكبرى الرامية إلى إضعافها ، والاستمرار في السيطرة على مقدراتها وثرواتها ، والاستفادة القصوى من مزايا التقارب السياسي والجغرافي للانعكاسات المباشرة على الجانب الأمني والاستقرار في المنطقة"(العوكلي وأخرون،175-176).

وتعدّ المساعدات الخارجية من "أهم أدوات السياسة الخارجية ، وقد لا تمر مفاوضات بين دولتين أو أكثر إلا وتحتوي على تقديم المساعدات لأحد الأطراف المتفاوضة ، سواءً كانت هذه المساعدات في صور اقتصادية كالقروض أو الهبات ، أو في صورة تبادل ثقافي أو بشري كتوفير أيدٍ عاملة وخبرات معينة للدولة من قبل دولة أخرى"(شمبش،1996 :349) ، لذلك اعتمدت ليبيا أسلوب المساعدات الاقتصادية في سياستها الخارجية مع الدول الإفريقية ، وقد انتهجت بعض الوسائط المحددة عند استخدامها للمساعدات الخارجية لهذه الدول مثل المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية ، والمحاضر الثنائية

التي لعبت دوراً هاماً في دعم السياسة الليبية في القارة الإفريقية بحيث يمكن القول بأنه لا توجد دولة إفريقية لم تقم ليبيا بتوقيع اتفاق أو محضر يتعلق بمجالات التعاون معها ، وقد أدت السياسات الاقتصادية التي انتهجتها ليبيا في أعقاب الحرب الباردة ، إلى بروزها كطرف مهم ضمن شبكة العلاقات الاقتصادية في المنطقة ، ونتيجة لذلك بدأت تساهم بأسلوب جديد وإيجابي في تطوير وتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة الإفريقية ، آخذة في الاعتبار أهمية موقعها الجغرافي فعملت على تحقيق الأمن والسلام والتعاون عبر توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية ، وتخصيص جزء من دخلها لخدمة أهداف التنمية في القارة الإفريقية ، وفقاً لأولويات محددة على شكل إعانات وقروض ميسرة ومساعدات نقدية وعينية ، ودعم الموازنات المالية لبعض الدول الإفريقية بهدف تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية المختلفة ، وإيجاد فرص عمل للآلاف من العمال ، مما ساعد في تقليل نسبة البطالة في البلدان الإفريقية التي ارتبطت بهذه الاتفاقيات ، وقد وظفت ليبيا عدداً من المؤسسات التابعة لها لتنفيذ ذلك ومنها المصرف الإفريقي للتجارة ، والذي له عدة فروع في أغلب الدول الإفريقية والمصرف الليبي الخارجي ، وذلك لتقديم القروض والتسهيلات المالية للدول الإفريقية ، ومحفظة ليبيا إفريقيا التي تدير شبكة من الشركات الاستثمارية في عموم إفريقيا والتي يبلغ عددها حوالي (235) شركة ، تنشط في مجالات الزراعة والصناعة والاتصالات والسياحة(عامر،2008 :98).

وكذلك مؤسسة القذافي للتنمية وصندوق ليبيا للمساعدات الإنسانية وجمعية واعتصموا للأعمال الخيرية وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية وهي مؤسسات مختصة بتسيير القوافل الخيرية وتقديم المساعدات الإنسانية للدول الإفريقية.

ج ج– الأداة العسكرية: عند الحديث عن الأداة العسكرية في السياسة الخارجية ، تجدر الإشارة إلى الحرب وما تتطلبه من بناء وإعداد للجيوش ، والحرب هي صدام مسلح بين طرفين أو أكثر ، وقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الحروب والنزاعات سواءً كانت بين بعض دولها أو حروب أهلية داخلية ، ولم تنظر ليبيا للدول الإفريقية على أنها مصدر من مصادر التهديد لها إلا إذا استخدمت من أطراف خارجية لها مصالح استعمارية في ليبيا(البرناوي،2006 :402).

وبالتالي كان استخدامها للأداة العسكرية على شكل قوات لحفظ الأمن والسلام كما هو الحال في إفريقيا الوسطى سنة 2001م ، عندما استجابت ليبيا إلى نداء من حكومة إفريقيا الوسطى لمساعدتها في الحفاظ على الأمن وحماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن تدهور الوضع الأمني حيث قامت قوة عسكرية ليبية بالمساعدة بتوفير الأمن في العاصمة بانغي ، أو على شكل مفارز مسلحة لمراقبة تطبيق اتفاقيات السلام بين الدول الإفريقية كما هو الحال بين تشاد والسودان .

الفصل الثالث :

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية وأجهزة صنعها

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي اهتمت بالسياسة الخارجية يتضح جلياً أن أي دولة من الدول ، مهما كانت قوتها ومهما كانت حالتها الاقتصادية ومهما كانت استراتيجياتها ، لا بد من استنادها إلى عناصر متوفرة لديها أو تحاول توفيرها ، لتساعدها في تحقيق أهدافها وتنفيذ سياساتها ، وتلك العناصر هي التي تسمى العوامل أو المحددات ، وهي التي تعتبر بمثابة القاعدة التي تنطلق منها السياسة الخارجية ، فهي العنصر المهم الذي يتحكم في درجة قوتها وضعفها ، وكذلك درجة تأثيرها في المجتمع الدولي والنظام الدولي ، كما أن تلك العوامل لها تأثير كبير على صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها إلى درجة أن أي تغيير في أي عامل منها قد يؤدي إلى تغيير في مجراها.

وبهذا فإن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول سواءً أكانت عظمى أم نامية ، غنية أم فقيرة ، لا تستطيع أن تكون بمنأى عن التأثر بمجموعة من العوامل سلباً أو إيجاباً ، وبالتالي فإن الدولة تنظر دائماً إلى الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لديها محاولة استخدامها في إنجاح سياستها ، ولاشك أن تلك العوامل تتباين في قوتها من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر.

إن تأثر السياسة الخارجية بالعوامل المحيطة بها يبدو واضحاً في سياسات أغلب الدول ، فكلما كانت تلك العوامل المؤثرة فيها أكثر إدراكاً لصانع السياسة الخارجية ، كلما كانت السياسة الخارجية أكثر نجاحاً(البرناوي،2005 :93).

وهنا في إطار دراستنا للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية تجاه دول إفريقيا الخارجية منها والداخلية فإننا سنتناولها في هذا المبحث في مطلبين وفق الآتي:-

المبحث الأول: عوامل البيئة الداخلية المؤثرة.

المبحث الثاني: عوامل البيئة الخارجية المؤثرة.

المبحث الأول:

عوامل البيئة الداخلية المؤثرة

لا يفصل صناع القرار في أي دولة من الدول وخاصة القائمون على تخطيط السياسة الخارجية لبلدهم وتنفيذها من إعطاء الأهمية اللازمة للعوامل البيئية الداخلية لدولتهم لأن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر بجملة من العوامل الداخلية التي تقع ضمن محيطها الجغرافي ، لكونها تنبع منها إمكانات تلك الدولة وقدراتها الذاتية ، والتي تشكل مقومات قوتها الوطنية ، ومما لاشك فيه أن هناك علاقة ارتباطية بين البيئة الداخلية لأي دولة وسياستها الخارجية ؛ بمعنى أن ناتج البيئة والسياسة الداخلية لأي دولة ينعكس ويؤثر على توجهات سياستها الخارجية ويصب في بوتقتها ، الأمر الذي يجعل الكثير يصفون السياسات الخارجية للدول بأنها نتاج للعوامل الداخلية التي تتفاعل مع بعضها البعض ضمن إطار مؤثر على صانع القرار ، والذي بدوره لا يستطيع بأي حال من الأحوال إلا الأخذ بنتاج تأثيرات تلك العوامل وإلا سيقف حائراً عند اتخاذ القرار ، أو ربما – وهذا الاحتمال الأكثر – أن يكون قراره في الجانب غير المناسب وبالتالي يخفق في تحقيق أهداف دولته التي ما وجد إلا لتحقيق أهدافها ، وبهذا يمكن القول إن فهم سلوك الدولة السياسي وإدراك علاقاتها الداخلية والخارجية ، يستلزم الوقوف على مدى ما تتمتع به من قوة وضعف في خصائصها أو مقوماتها الطبيعية والبشرية ، وأن تفاعل هذه المقومات هو العامل الرئيسي المساهم في خلق ملامح شخصية الدولة ، وفي هذا الشأن يمكن تقسيم هذه العوامل للإحاطة بها إلى مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: العوامل الإنسانية.

المطلب الثانيً: العوامل الطبيعية.

المطلب الأول:

العوامل الإنسانية

نقصد بالعوامل الإنسانية تلك التي يكون الإنسان نفسه فاعلاً أساسياً فيها أو تلك التي تكون من صنع الإنسان فالتاريخ صناعة إنسان والنظام السياسي يقوم به إنسان والعامل السكاني يمثّل بمجموعه أناساً ، لذا ارتأينا أن تكون مجتمعةً في مطلب واحد ، فالعامل الإنساني يعد من أهم المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية ، وإن هذا التأثير ينجم عن العلاقة القائمة بين هذا العامل وبقية العوامل الأخرى ، وبناءً عليه فإن العوامل البشرية أو الإنسانية هي التي كانت نتاج فعل البشر ، إذ يعد العنصر البشري من أهم العناصر في أي نشاط ، والسياسة الخارجية للدولة تعتمد في تخطيطها وتنفيذها والوصول إلى أهدافها على العامل الإنساني اعتماداً كبيراً ، كما يعتمد العامل الإنساني على القوة في العلاقات الدولية شأنه شأن العوامل المباشرة أو غير المباشرة. وسنتناول هذه العوامل في الفقرات التالية:

أولاً: العامل التاريخي.
ثانياً: العامل السكاني.
ثالثاً: العامل السياسي.

أولاً: العامل التاريخي: يقصد بالعامل التاريخي مجموعة ما تتركه التجارب والقيم والتقاليد الاجتماعية لأحد المجتمعات من تأثيرات في نوعية سلوك أعضائه ، ومن ثم في علاقاتهم المتبادلة من جهة ، وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقييمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل من جهة ثانية(الهزايمة،2004 :35) ، لذا ونحن نتحدث عن ليبيا فإن أحدث اسم لها هو أقدم أسمائها ، إذ اشتق اسم ليبيا من القبيلة الليبية القديمة التي كانت تعيش في المنطقة المتاخمة لمصر ، وهي قبيلة الليبو والتي منها وعن طريقها يعرّف قدماء المصريين الشعوب والأقوام التي تقطن إلى الغرب من مصر باسم الليبيين ، كما ورد ذكر اسم هذه القبيلة ولأول مرة في النصوص المصرية القديمة التي تنسب إلى الملك (مرنبتاح) من الأسرة التاسعة عشرة في القرن الثالث عشر ق.م(الميار،2001 :12) عندما بلغت بعض القبائل الليبية درجة من القوة مكنتها من دخول مصر وتكوين أسرة حاكمة هي الأسرة (الثانية والعشرون) التي احتفظت بالعرش قرنين من الزمن ابتداءً من القرن العاشر إلى القرن الثامن ق.م حينما استطاع الملك شيشنق مؤسس تلك الأسرة أن يوحد مصر وأن يجتاح فلسطين ويستولي على عدد من المدن ويرجع بغنائم كبيرة (م مؤلفين،1994 :37).

لقد مرت ليبيا عبر القرون بمحطات سياسية وتاريخية هامة ، فبحكم موقعها الاستراتيجي المطل على مسافة طويلة من البحر الأبيض المتوسط ، كانت عرضة لأطماع المستعمرين على فترات متعاقبة من تاريخها القديم ، بدءاً بالإغريق إلى الرومان والوندال والبيزنطيين ، وقد وجد المحتلون مقاومة عنيفة من سكان البلاد ، وسجل التاريخ ملاحم وثورات ضد المحتل قام بها الشعب الليبي مثل ثورة (باركي) ضد الاحتلال الإغريقي ، وثورة (تكفريناس) ضد الاحتلال الروماني ، وثورة (كابون) ضد الاحتلال الوندالي ، ونتيجة لهذه الثورات المتعاقبة والمقاومة المستمرة ، لم ينجح المحتلون في أفضل حالات تواجدهم على الأراضي الليبية إلا في المناطق الساحلية.

جاءت بعد ذلك مرحلة الفتح العربي الإسلامي وهو من أعظم الفتوحات تأثيراً وأكثرها عمقاً وخلوداً في البلاد ، وهو أخطر تحول سياسي في تاريخ ليبيا ، حيث حدد مصيرها ومستقبلها السياسي فأصبحت عضواً في الدولة العربية الإسلامية الكبرى ، وتأكد ذلك إلى الأبد ، حينما تم تعريبها بعد عدة قرون ، فمنذ ذلك الحين أصبحت ليبيا تلعب دوراً مهماً وممراً أساسياً وتشكل حلقة الوصل في الدائرة الكهربائية العظمى التي تجري في هيكل تلك الدولة(حمدان،1996 :26).

وصل العرب بذلك إلى ليبيا وانتشروا في كافة أرجائها واندمجوا مع إخوانهم العرب السكان المحليين الذين وصلوا إليها في هجرات متتالية قبل الفتح الإسلامي ، وأصبحت ليبيا في القرن السابع الميلادي بفضل هذا الفتح دولة عربية إسلامية ، وصارت تابعة للخليفة في الشرق حتى استقل إبراهيم ابن الأغلب بولاية إفريقيا سنة 800 ميلادية ، وبالتالي أصبحت تبعيتها للحكومة المركزية في الشرق تبعية إسمية ، وبعد سقوط بلاد الأندلس بيد الأسبان ، وخروج المسلمين منها عام 898 هـ بدأت الأطماع الاستعمارية تتجه نحو السواحل المواجهة لبلاد الأندلس وما جاورها ، وفعلاً فقد انسلوا من مواقعهم واحتلوا بعض المناطق على شواطىء البحر المتوسط ووصلوا إلى طرابلس حيث احتلها الأسبان سنة 1510م بعد معركة ضارية مع سكان المدينة وظلوا فيها حتى سنة 1530 م بعدها سلمها الأسبان لفرسان القديس يوحنا الذين يعرفون بفرسان مالطا وفي سنة 1551 م ، وبعد الاستغاثات التي وجهها سكان ليبيا إلى السلطان العثماني ، باعتباره خليفة للمسلمين ، حضر سنان باشا ودرغوت باشا إلى طرابلس ، وفرضوا عليها حصارا دام أسبوعاً واحداً وانتهى بسقوط المدينة في يد الحكم العثماني الذي شمل كافة أقاليم ليبيا لمدة تزيد عن ثلاثة قرون ونصف ، ولكن نظراً للضعف الذي بدأ يظهر في أوصال الإمبراطورية العثمانية ، وعجزها عن فرض النظام والتحكم في الولاة ، فقد مرت البلاد بأوقات عصيبة عانى الشعب فيها الويلات نتيجة لاضطراب الأمن وعدم الاستقرار(م.مؤلفين،1994 :42-43).

وإزاء هذا الوضع قاد أحمد باشا القرمانلي في سنة 1711م ثورة شعبية أطاحت بالوالي العثماني ، ولما كان شعب ليبيا قد ضاق ذرعا بالحكم الصارم المستبد فقد رحب بأحمد القرمانلي الذي تعهد بحكم أفضل ، وقد وافق السلطان على تعيينه باشا على ليبيا ومنحه قدراً كبيراً من الحكم الذاتي، ولكن القرمانليين كانوا يعتبرون حتى الشؤون الخارجية من اختصاصاتهم، وكانت ليبيا تمتلك أسطولا بحرياً قويا مكنها من أن تتمتع بمكانة دولية مهيبة وأصبحت تنعم بنوع من الاستقلال(إبراهيم،2008 :18).

أسس أحمد القرمانلي أسرة حاكمة استمرت في حكم ليبيا حتى 1835م ويعدّ يوسف باشا القرمانلي أبرز ولاة هذه الأسرة ، كان يوسف باشا حاكماً طموحاً أكد سيادة ليبيا على مياهها الإقليمية وفرض رسوم المرور عبر مياه البحر الأبيض المتوسط على كافة سفن الدول ، وفي سنة 1803م طالب بزيادة الرسوم على السفن الأمريكية عند مرورها في مياه ليبيا والبحر المتوسط وعندما رفضت أمريكا النزول عند رغبة ليبيا ، استولت البحرية الليبية على إحدى سفنها ، الأمر الذي دفع حكومة أمريكا إلى الدخول في حرب مع ليبيا عرفت بحرب السنوات الأربع ، وفرضت حصاراً على طرابلس وضربتها بالقنابل ولكن ليبيا استطاعت مقاومة ذلك الحصار وأسرت البحرية الليبية إحدى أكبر السفن الحربية الأمريكية فيلادلفيا آنذاك مع كامل بحارتها وجنودها في عام 1805م ، الأمر الذي جعل أمريكا ترضخ وتخضع في النهاية لمطالب ليبيا ، وبذلك استطاع يوسف باشا أن يملأ خزائن ليبيا بالأموال التي كانت تدفعها الدول تأميناً لسلامة سفنها ، وتركت هذه الحرب آثارها حتى الآن في البحرية الأمريكية حيث لازال نشيد مشاة البحرية يشير إلى شواطئ طرابلس كما أن هناك قطعة حربية تسمى طرابلس إلا أن أطماع المستعمرين لم تكف عن ليبيا حيث تعرضت إلى موجة استعمارية جديدة في تاريخها الحديث وهذه المرة من قبل إيطاليا والتي كانت آخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري. وكانت ليبيا عند نهاية القرن التاسع عشر، هي الجزء الوحيد من الوطن العربي في شمال إفريقيا الذي لم يتمكن الصليبيون الجدد من الاستيلاء عليه ، ولقرب ليبيا من إيطاليا جعلها هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الاستعمارية الإيطالية(م مؤلفين،1994 :44).

بدأت إيطاليا العزم على احتلال ليبيا فقامت بفتح المدارس في كل من بنغازي وطرابلس لتعليم اللغة الإيطالية وأرسلت الإرساليات التبشيرية للدين المسيحي وفتحت فروعاً لبنك روما وقنصليتين لها في مدينتي طرابلس وبنغازي ، ولم يصعب على إيطاليا اختلاق الذرائع الواهية لاحتلال ليبيا ، وفي 29 ايلول1911 م بدأ الأسطول البحري الإيطالي قصف مدينة طرابلس وفي 3 تشرين الاول من السنة نفسها بدأت إيطاليا في إنزال جنودها على الأراضي الليبية ، ومن هنا بدأ المجاهدون حركتهم يحدوهم الإيمان بالحق والدفاع عن العرض والأرض ، حيث قاومت القوات الليبية و العثمانية الإيطاليين لفترة

قصيرة ولكن تركيا تنازلت عن ليبيا لإيطاليا بمقتضى معاهدة أوشي لوزان التي أبرمت بين الدولتين في 18 تشرين الاول 1912م ، وأدرك الليبيون أن عليهم أن ينظموا صفوفهم ويتولوا بأنفسهم أمر المقاومة والجهاد ضد المستعمر ، وقد اشتدت مقاومة الليبيين للقوات الإيطالية مما حال دون تجاوز سيطرة الإيطاليين المدن الساحلية ، وتولى عمر المختار قيادة حركة الجهاد وواجه ورفاقه الغزو الإيطالي بمقاومة بطولية مستميتة ، خاض خلالها معارك طاحنة على الأراضي الليبية ونتيجة لهذه المقاومة لم يتمكن الطليان من احتلال ليبيا إلا بعد عام 1933 م حين تم أسر شيخ الشهداء عمر المختار في عام 1931 م ثم إعدامه في 16 ايلول من السنة نفسها(الصادق،2003 :100).

وعندما دخلت إيطاليا الحرب العالمية الثانية سنة 1940 م انضم الليبيون إلى جانب صفوف الحلفاء بعد أن تعهدت بريطانيا بتخليص ليبيا من الاستعمار الإيطالي بعد نهاية الحرب مباشرةً ، ولكن بريطانيا لم تفي بعهدها حيث بقيت القوات البريطانية في إقليمي برقة وطرابلس محاولة عزل الإقليمين ومنح منطقة فزان الجنوبية إلى فرنسا وبعد مفاوضات طويلة تم منح برقة استقلالها والذي اعترف به الإنجليز على الفور في أول حزيران 1949م ، وفي 21 تشرين الثاني سنة 1949م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 289 والذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من كانون الثاني 1952م(إبراهيم،2008 :19).

وقد تأسست الجمعية التأسيسية في ليبيا في أكتوبر 1950م من ستين عضواً ، يمثلون أقاليم البلاد الثلاثة ، واجتمعت هذه الجمعية في 25 تشرين الثاني 1950م برئاسة مفتي طرابلس لتقرر شكل الدولة ، حيث تم الاتفاق على النظام الاتحادي ، وقامت الجمعية التأسيسية بصياغة الدستور في ايلول 1951م وتكونت حكومات مؤقتة في الأقاليم الثلاثة وتم تشكيل حكومة اتحادية مؤقتة في طرابلس في 29 اذار 1951م وفي 12 تشرين الاول 1951م نقلت إلى الحكومة الاتحادية السلطة كاملة ماعدا ما يتعلق بأمور الدفاع والشؤون الخارجية والمالية حيث ظلت تحت وصاية الأجنبي ، وفي عام 1963 عُدّل الدستور وأُسست دولة موحدة إلا أن البلاد ظلت تحت الوصاية بوجود خمس قواعد عسكرية ضخمة لكل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى 20.000 مستوطن إيطالي يتحكمون في اقتصاد البلاد(م مؤلفين،1994 :47) الأمر الذي جعل استقلالها يوصف بأنه استقلال مزيف وظل الحال على ما هو عليه إلى صبيحة فجر اليوم الأول من شهر سبتمبر عام 1969 م موعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر التي كانت تتويجاً لكفاح الليبيين ضد المحتل فحررت البلاد من الوصاية الأجنبية وطردت المستعمرين وأجلت جميع القواعد الأجنبية وبذلك أصبحت ليبيا دولة حرة ذات سيادة كاملة.

مما تقدم يتبين لنا أن الشعب العربي في ليبيا صاحب أنفة لا يقبل الذل ولا يستكين للظلم قدم التضحيات تلو التضحيات عبر تاريخه الطويل في سبيل الوطن والعرض وقد شكلت الملاحم التاريخية

التي سطرها في مقاومة المحتلين أكبر دليل على ذلك ، ومن خلال العرض التاريخي السابق يمكننا الوقوف على عدة استنتاجات أهمها:

1. أن الشعب الليبي ذاق الظلم على يد المستعمرين عبر مسيرة التاريخ ، فهو والحالة هذه يأبى أن يقع منه ظلم على الآخرين.
2. أن الشعب الليبي الذي ذاق الظلم على يد المستعمرين ، بات أكثر استجابة لدفع الظلم عن كل شعب يطلب منه المساعدة في دفع الظلم والعدوان.
3. أن الشعب الليبي والذي ذاق الظلم على يد المستعمرين ، أكثر الشعوب مبادرةً في تقديم العون لدفع الظلم عن الشعوب المظلومة الأخرى.
4. أن الشعب الليبي الذي قدم الكثير من التضحيات في سبيل الحرية ، يستند في مقارعته للأعداء على ميراث حافل بالتضحيات التي قادته في مجموعها إلى نيل الحرية وهزيمة الأعداء.

ثانياً: العامل السكاني: يعد عنصر السكان من العناصر الحاسمة في قوة الدولة ومركزها السياسي في السياسة الدولية ، وهو من العوامل التي تفرض نفسها على سلوكيات الدول على صعيد علاقاتها الخارجية ، وأما عن تأثير السكان في السياسة الخارجية فتحددها كمه ونوعه ، وهذا يعني أن التأثيرات السياسية ترتبط بعوامل متعددة لها علاقة بالعامل السكاني مثل حجم السكان وتركيبته العمرية والجنسية ومستوى التعليم والقدرات التقنية والتوزيع الجغرافي والتجانس المذهبي والعرقي ، وكلها عوامل تدخل في حساب القوة القومية(الحديثي،1982 :22) ، وليبيا كغيرها من الدول سياستها الخارجية عرضة للتأثر بهذا العامل الحيوي وللتدليل على هذا لا بد من الوقوف على حقيقة الواقع السكاني في ليبيا وإبراز أهم خصائصه الكمية والنوعية ، وذلك على النحو التالي:

أ- الكم السكاني ونمو السكان: إن الكم السكاني في أي دولة من الدول يُقرأ من خلال الإحصاءات العامة التي تجريها الدولة ، وإن هذا التعداد لا يكون دقيقاً وذلك لعدة عوامل منها: إن العملية الإحصائية لا تخضع دائماً للضبط الحقيقي ، ولكون الأسر والأفراد تنتقل من مكان لأخر وهذا يؤدي إلى تضاعف العدد ، وكذلك إذا كانت الدولة في حالة حرب فإن أرباب الأسر لا ينطقون بالرقم الحقيقي لعدد أفراد أسرهم ، وفي حالة توزيع الثروات يزيدون في العدد وهكذا(الطنيجي،2010 :36)، وفي حالة ليبيا فإن الإحصاءات تزودنا بوصف للسكان في ليبيا حيث كان أول تعداد للسكان بالشكل المتعارف عليه سنة 1954 وبمقتضاه بلغ عدد سكان ليبيا (1.088.889) نسمة وبعده بعشر سنوات أجري التعداد الثاني في عام 1964 حيث بلغ مجموع سكان البلاد (1.559.399) نسمة وفي سنة 1973 أجري التعداد الثالث والذي أظهرت نتائجه أن عدد السكان قد بلغ (2.052.372) نسمة وفي

سنة 1984 تم إجراء التعداد الرابع ووصل بمقتضاه عدد السكان إلى (3.231.059) نسمة ، وفي عام 1995 أجري التعداد الخامس وبلغ عدد السكان (4.389.739) نسمة ، أما التعداد السادس فقد تم في عام 2006 حيث أظهرت نتائجه أن جملة سكان البلاد قد وصلت إلى (5.323.911) نسمة(www.rezgar.com)، وهذه النتائج تبين أن ليبيا تقع ضمن مناطق النمو السكاني السريع وفق ما هو موضح في الجدول التالي(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2010 :19).

جدول (4)

ليبيا السكان ومعدل النمو

سنة التعداد	عدد السكان	معدل النمو السنوي
1973	2.052.372 نسمة	
1984	3.231.059 نسمة	% 4.21
1995	4.389.739 نسمة	% 2.86
2006	5.323.911 نسمة	% 1.83
2010	8.611.353 نسمة	% 2.96

ومن خلال الجدول السابق يمكننا تسجيل عدة ملاحظات منها: إن الزيادة السكانية في الجماهيرية الليبية تسجل تزايداً ملحوظاً ، وهذا ربما يعود إلى عوامل عدّة منها التقدم الصحي والمتمثل بالوعي والرعاية الصحية التي توليها الدولة اهتماماً كبيراً ، إلا أن هذه الزيادة رغم ارتفاعها فهي لا زالت في حالة متدنية قياساً بغيرها من الزيادة السكانية لبعض الدول الأخرى وخصوصاً أن مساحة الدولة الليبية كبيرة تحتاج إلى مزيد من السكان في ظل إمكانيات الدولة المالية.

ب- التركيب العمري وقوة العمل للسكان في ليبيا: تعد ليبيا من حيث التركيب العمري لسكانها كتلة سكانية شابة ، لأن نسبة صغار السن بها تعد مرتفعة ، وهي حقيقة بينتها تفاصيل تعداد 2006 إذ كانت نسبة السكان ممن تقل أعمارهم عن 20 سنة قد بلغت 53.9 % في حين بلغت نسبة السكان ممن تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 59 سنة نحو 40 % في حين سجلت نسبة من تزيد أعمارهم عن 60 سنة نسبة 6.1 %(كعيبة،المجبري،2007 :551) ، أما فيما يتعلق بقوة العمل فهناك عاملان أساسيان يحددانها في المجتمع وهما الهيكل العمري وحجم السكان وبنظرة على الحالة السكانية في ليبيا وفق ما بينتها التعدادات المتتالية المشار إليها سابقاً والتي أوضحت لنا أن الفئة العمرية الشابة هي الأكثر في

سكان ليبيا وأن المجتمع الليبي شهد نمواً متسارعاً في تعداد السكان وهو ما انعكس بشكل واضح على تطور قوة العمل في المجتمع وفق الجدول(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2010 :23)التالي:

جدول رقم (5)

تطور قوة العمل في ليبيا خلال الفترة (1973 – 2010)

السنة	السكان	العاملون اقتصادياً	نسبة المساهمة
1973	2.052.372	423.614	% 20.6
1984	3.231.059	680.994	% 21.1
1995	4.389.739	1.025.085	% 23.4
2006	5.323.991	1.635.783	% 30.7
2010	8.611.353	2.024.748	% 38.1

وأما قوة العمل في الجماهيرية الليبية وفق الجدول السابق ، فيتضح لنا أن الشعب الليبي يمتاز بنشاط وهذا يعود إلى الثروات الطبيعية التي حباها الله لهذه الأرض التي كانت يوماً من الأيام صحراء ، إن هذه الأرض استجلبت أعداداً كبيرة من المستثمرين المحليين بما جعل السكان ينخرطون – ولو بعفوية – في النشاط الاقتصادي الأمر الذي حفزهم للإقبال على التعليم من أجل التخصص في سوق العمل.

ج– التركيب التعليمي للسكان في ليبيا:

أما فيما يتعلق بالتعليم ، فقد اتخذت ليبيا خلال مسيرة تنميتها العديد من الإجراءات لتوفير منظومة تعليمية تتماشى مع حاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما يتضح من خلال النظر في الجدول التالي الذي يوضح التطور الواضح في زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس ما بين فترتي 1973 م / 2007 م ونسبتهم إلى عدد السكان(تقرير ليبيا2025 رؤية استشرافية:2008 :14):

جدول رقم (6)

تطور أعداد الطلاب في ليبيا خلال الفترة (1973–2007)

العام الدراسي 1973 /1974			العام الدراسي 2006 / 2007		
المرحلة التعليمية	عدد الطلاب	نسبتهم للسكان	المرحلة التعليمية	عدد الطلاب	نسبتهم للسكان
الأساسية	524.079	% 27.3	الأساسية	1.279.319	% 37.2
المتوسطة	26.500		المتوسطة	406.551	
الجامعية	9.802		الجامعية	292.318	

وقد تطور التعليم النظامي في ليبيا بإيقاع سريع ، وتركزت الأهداف الرئيسية في التوسع في نشر التعليم من أجل بناء كوادر مؤهلة لتسيير مرافق الدولة وللتخفيف من نسبة الأمية والتي تضاءلت بشكل ملحوظ وفق ما يبينه الجدول التالي(تقرير ليبيا2025 رؤية استشرافية،2008 :17):

جدول رقم(7)

نسبة الأمية في ليبيا خلال الفترة (1973-2003)

السنة	نسبة الأمية		
	ذكور	إناث	المجموع
1973	% 32.0	% 72.90	% 51.60
1984	% 23.09	% 57.62	% 39.88
1985	% 10.45	% 27.21	% 18.69
2003	% 6.78	% 18.67	% 12.60

والملاحظ من الجدولين السابقين أن انتشار التعليم أخذ موجةً واسعة في ظل الجماهيرية وهذا يفسره كثرة الأعداد المقبلة على التعليم حيث تطورت نسبة الطلاب الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة نسبة إلى عدد السكان من 27.3 % سنة 1973م إلى نسبة 37.2 % سنة 2007م وانخفضت نسبة الأمية من 51.60 % سنة 1973م إلى 12.60 % سنة 2003م وهذا يفسر النهضة العلمية الحديثة التي تبنتها الدولة لرفع مستوى تعليم السكان ، وتشجيع المجال وإفساحه لكل من أراد التوجه نحو العلم ، ولا أدل على ذلك من كثرة المدارس وتزايد أعداد الجامعات في ربوع البلاد ، واستقطاب أعداد كبيرة من حملة الشهادات العليا في الخارج للتدريس في هذه الجامعات.

د- **التوزيع الجغرافي والتركيبة السكانية في ليبيا:** عند التطرق للتوزيع الجغرافي للسكان فتجدر الإشارة هنا إلى التفاوت الكبير بين المساحة الشاسعة لليبيا وعدد سكانها المحدود ، حيث بلغت كثافة السكان نحو 3 أشخاص في كل كيلومتر مربع على مستوى البلاد إلا أنها تتفاوت من منطقة إلى أخرى، فنجد أن التوزيع الجغرافي السكاني فيها يظهر بمظهر التوزيع المتخلخل الذي يوحي بضعف التركيز السكاني وانخفاض الكثافة السكانية ، ومن خلال تحليلنا لبيانات تعداد عام 2006 يتبين لنا أن المنطقة الساحلية الشمالية تضم نحو 85.2 % من جملة عدد السكان وفي مساحة تبلغ نحو 32.4 % أي أن أربعة أخماس سكان البلاد يستوطنون مساحة لا تزيد عن الثلث من إجمالي مساحة البلاد ، وفي المقابل نحو 14.8 % من سكان البلاد وهم أقل من خُمس السكان ينتشرون على رقعة تبلغ نسبتها 67.6 % وهي مساحة تتجاوز ثلثي المساحة الإجمالية للبلاد كما هو واضح في الجدول التالي(الهيئة الوطنية للمعلومات،2010 :32):

جدول رقم(8)

التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا وكثافتهم

المنطقة	السكان		المساحة		كثافة السكان
	نسمة	نسبة مئوية	كيلومتر مربع	نسبة مئوية	
الشرقية	1.382.688	% 24.4	134.890 كم2	% 7.6	10.3
الوسطى	370.767	% 6.5	396.602 كم2	% 22.4	0.9
الغربية	3.080.398	% 54.3	43.230 كم2	% 2.4	71.3
الجبل الغربي	397.383	% 7.0	99.450 كم2	% 5.6	4.0
الجنوبية	441.759	% 7.8	1.100.888 كم2	% 62	0.4
المجموع	5.673.031	% 100	1.775.060 كم2	% 100	3.2

وهو ما يعكس الاختلال الكبير في توزيع السكان على المساحة بفعل تأثير العوامل الطبيعية بالمقام الأول ، حيث انتشار النطاقات الصحراوية في أغلب أجزاء البلاد خصوصاً جنوبها ، مع الانخفاض الشديد في كمية الأمطار الساقطة على تلك المناطق.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السكانية في ليبيا ، فيتميز الوضع السكاني فيها بالتجانس العرقي والديني ، ووحدة اللغة المستعملة في التخاطب ، ولم تمر ليبيا في تاريخها المعاصر بأية تجارب انفصالية فهناك رغبة تسود الشعب الليبي بالعيش معاً ، رغم التباعد الجغرافي ما بين الكتلة السكانية الغربية والكتلة الشرقية والكتلة السكانية في الجنوب(البرناوي،2006 :172) وتتميز البنية السكانية الليبية بتجانسها البشري والديني ، فنسبة الأقليات لا تزيد على 5 % من مجموع الليبيين ، وبالنسبة للدين فإن سكان ليبيا يدينون جميعهم بالدين الإسلامي بنسبة 100 % فوحدة العامل القومي والتجانس العرقي إضافة إلى وحدة الدين والعقيدة هي عوامل مهمة تساعد على تنمية الروابط العضوية في المجتمع وتؤهله أيضا لتوطيد استقراره السياسي وتصب بالمحصلة في مصلحة قوة الدولة وقد طرحت هذه الخصائص للبنية السكانية الليبية عدداً من الآثار والخصائص على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية أبرزها ما يلي:

ا- مثل التجانس البشري لسكان ليبيا من الناحية العرقية والدينية إضافة إلى وحدة اللغة عناصر قوة لها تجاه الدول الإفريقية ، والتي تتسم معظمها بعدم تجانس سكانها ، والذي نتج عنه العديد من الاضطرابات الداخلية في كثير من الدول الإفريقية ودفع بعضها إلى الدخول في حروب أهلية ونزاعات إقليمية.

ب- إن عدد السكان في ليبيا قياساً بالمساحة الجغرافية التي تحتلها قليل جداً ، لذا فقد اهتم صانع القرار الليبي باتباع سياسة ذات أبعاد إيجابية تصب في كفة زيادة السكان ، وذلك بتوفير كل المتطلبات الصحية للتقليل من عدد الوفيات طمعاً في الزيادة العددية للسكان.

ج- هناك خلل في توزيع السكان على الأرض الليبية ، إذ نجد أن معظم السكان ينتشرون في الشمال وفي مناطق الساحل المتوسطي ، في حين تقل أعدادهم كلما اتجهنا جنوباً ، وهذا لا يعد عاملاً مساعداً عند تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها.

د- إن سكان ليبيا لديهم صحوة علمية وفرتها الثورة ، وهذا النشاط العلمي له مردود إيجابي يتمثل بخلق حالة من الوعي في صفوف الشعب الليبي.

وهكذا فالسياسة الخارجية الليبية قد استفادت من التجانس السكاني من خلال صعوبة إثارة نزاعات داخلية من قبل مصادر خارجية من جهة ، ومن جهة أخرى اتجهت إلى تعويض النقص وحل المشاكل المترتبة عليه إلى البحث عن فضاءات إقليمية من خلال البيئة المحيطة بها والتي ترتبط معها بروابط عديدة.

ثالثاً: النظام السياسي: إن نجاح الدولة في تماسكها السياسي يعتمد على نظام الحكم الداخلي فيها سواء كان موحداً أو اتحادياً أو غير ذلك، والتميز الرئيسي بينها هو طبيعة السلطة التي تمارس السيادة على الإقليم ، ففي "النظام الموحد تقر الحكومة المركزية درجة الحكم الذاتي الداخلي فيها ، وهذا النظام تطبقه دول كثيرة في العالم حيث يتميز بمرونة السلطة الممنوحة للحكومة ، أما في النظام الاتحادي فهناك حكومتان مركزية ومحلية ، يستمدان قوتهما من الدستور ، ومن مميزات هذا النظام توفير قسط من الحماية ضد السلطة الزائدة للعاصمة القومية والسماح بوجود اختلافات إقليمية في الدولة ، لذا فهو أنسب للدول متعددة القوميات والشاسعة المساحة"(كزاز والحشاني2005 :268).

وفي سياق دراستنا للنظام السياسي الليبي ، لا بد من الإشارة هنا إلى أنه قبل قيام الدولة في ليبيا بمفهومها الحديث ، خضعت ليبيا إلى الاحتلال من جهات مختلفة هي:العثماني (1551 – 1911)، واحتلت من قبل الاستعمار الإيطالي (1911 – 1945) ، والإدارة المشتركة لكل من بريطانيا وفرنسا (1945 – 1951) ، حيث أعلن استقلال ليبيا في 14 كانون الثاني 1951م ، ونتيجةً لهذه الخلفية التي تشير إلى أن ليبيا قبل إعلان استقلالها كانت مستعمرة من قبل القوى الكبرى المتنفذة في العالم آنذاك ، فإن ما تم من ترتيبات قبل إعلان الاستقلال وبعده ، كان تحت إشراف هذه الدول وفقاً لأجندتها ومصالحها السياسية والاقتصادية ، بما يضمن لها البقاء في ليبيا وغيرها من البلاد في صيغة استعمارية جديدة غير مباشرة ، تفرض من خلالها الوصاية على ليبيا ، واستمر الوضع على هذا الحال إلى أن

قامت الثورة في الفاتح من سبتمبر 1969م التاريخ الذي شكل بداية التحولات الجذرية في المجتمع الليبي ، وبلورة النظام السياسي الليبي الذي مر بمراحل تطور إلى أن وصل إلى صيغته التي نراها الآن.

لقد شهد النظام السياسي في ليبيا منذ قيام الثورة في سبتمبر 1969 تحولات هامة في إيديولوجيته وهيكلته ومؤسساته ، يمكن تقسيمها على مرحلتين هي:

أ- **المرحلة الأولى:** التي مثلت فيها الأداة العسكرية مدخلاً لإحداث الثورة والتي قام بها تنظيم حركة الضباط الوحدويين الأحرار بقيادة العقيد معمر القذافي في صبيحة اليوم الأول من شهر سبتمبر سنة 1969 وتمت لهم السيطرة على كافة شؤون البلاد ، وأصدر قائد الثورة قراراً بتشكيل مجلس قيادة الثورة والذي أصدر الإعلان الدستوري الأول ليكون أساساً لنظام الحكم في تلك المرحلة حيث تضمن نقاطاً أساسية هي(م مؤلفين،1994 :80):

أ أ- ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة ، السيادة فيها للشعب وهو جزء من الأمة العربية ، وهدفه الوحدة الشاملة.

ب ب- الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.

ج ج- التضامن الاجتماعي أساس الوحدة الوطنية، والأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق.

ونصت المادة الثامنة عشرة من وثيقة الإعلان الدستوري ، على أن مجلس قيادة الثورة هو الذي يصدر التشريع ، ومن المهام التي يمارسها وضع السياسة العامة للدولة ، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الثورة وممارسة مهام السلطة التنفيذية.

وقد استمدت الثورة مشروعية قيامها من الأسباب التالية(نابي،2009 :298-299):

1. معاناة الشعب الليبي قبل الثورة بالرغم من قلة السكان ووفرة إنتاج النفط ، إلا أن الشعب يشعر بالضيق ويعاني الفقر والحرمان ، ويعيش غالبيته في أكواخ وخيام يعانون الفقر والحاجة ، نتيجة لسيطرة القلة الحاكمة ، والشركات الأجنبية على موارد البلاد الاقتصادية.
2. التخلف الذي كانت تعاني منه البلاد ، والذي أصاب الحياة العامة بالشلل سواءً في حاجة المواطنين إلى السكن اللازم ، والصحي ، أو في صعوبة الحصول على لقمة العيش.
3. عدم المساواة في توزيع الثروة ، حيث كان يطالها فقط الوزراء وكبار الموظفين ، أما بقية الشعب فمحرومون من نصيبهم فيها ، إضافة إلى سيطرة مجموعة من العائلات على الحياة السياسية في البلاد لأسباب قبلية ودينية واقتصادية.

4. القواعد الأجنبية التي كانت جاثمة على أرض ليبيا سلبتها استقلالها السياسي والاقتصادي ، وهي كما هو معروف موجودة بناءً على اتفاقية موقعة بين النظام الحاكم آنذاك والدول صاحبة هذه القواعد وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.
5. تذمر الجيش الليبي وقلقه بسبب ما لحق به ، وبالجيوش العربية من إهانات بعد هزيمة 1967م ، أمام دولة الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين وبسبب ما قامت به القواعد الأجنبية على أرض ليبيا من مد يد العون والمساعدة أيام العدوان الثلاثي على مصر.
6. انعدام حماس النظام الحاكم آنذاك تجاه القضية العربية ، حيث كانت السمة الغالبة لمواقفه تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في وضع المتفرج الذي لا يحرك ساكناً بينما كان الشعب الليبي في حالة تفاعل وغليان تجاه ما تشهده المنطقة العربية من أحداث.

هذه الأسباب آنفة الذكر وفرت الأرضية المناسبة التي هيأت لقيام الثورة والتي بدا واضحاً حالة التجاوب الشعبي الكبير معها منذ وضوح التوجهات الأولية لها في البيان الأول للثورة واستمدت من خلالها شرعية شعبية واسعة ، فعلى المستوى الوطني تم إجلاء جميع القواعد الأجنبية قبل انقضاء سنة على قيام الثورة وهو ما كان مطلباً شعبياً ، واسترجاع كل الأراضي الزراعية التي كانت في حوزة إيطاليين مكنهم فيها الاستعمار الإيطالي حيث تم توزيعها على المواطنين الليبيين الذين كان الايطاليون يستخدمونهم كعمال فيها بالأجرة ، أما على المستوى الخارجي فقد كان للبعد القومي الذي تبنته الثورة منذ اليوم الأول لقيامها الأثر الكبير في نفوس المواطنين الليبيين.

أعقب ذلك سلسلة من الأحداث المكملة لصورة النظام السياسي التي كان أهمها في هذه المرحلة ، ما اصطلح على تسميته بالثورة الشعبية التي انطلقت بتاريخ 15 نيسان 1973م ، بخطاب زوارة الذي ألقاه القائد معمر القذافي ، وضمّن فيه نقاطاً أساسية رسمت ملامح المرحلة المقبلة والتي عرفت فيما بعد بالنقاط الخمس ، والتي تضمنت تعطيل كافة القوانين المعمول بها والمستمدة من الحقبة الاستعمارية وإعلان الثورة الإدارية والثقافية بإلغاء النظام الإداري البيروقراطي وتسيير الإدارة بلجان شعبية(إبراهيم،2008 : 48)ولكن الأهم هنا كان إعلان الثورة الثقافية بإلغاء الموروث الثقافي الاستعماري ، الذي كان معمولاً به في مختلف أوجه الحياة سواء كان في المؤسسات التعليمية أو غيرها ، واستبداله بمناهج تستمد جذورها ومبادئها من الإسلام والعروبة ، حيث تقرر أن تدخل الثورة الثقافية إلى المكتبات العامة والجامعات والبرامج التعليمية جميعها.

ب- المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي اكتمل فيها بلورة وصورة النظام السياسي في ليبيا ، وذلك بصدور ما بات يعرف بإعلان قيام سلطة الشعب في مدينة سبها بتاريخ 2 مارس 1977م والذي نص على أهم النقاط التالية(وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب،1977):

أ أ- يكون الاسم الرسمي لليبيا: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

ب ب- القرآن الكريم شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

ج ج- السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية ، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه ، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ، ويحدد القانون نظام عملها.

د د- الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة وعن طريق التدريب العسكري العام يتم تدريب الشعب وتسليحه ، وينظم القانون طريق إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام.

واستنادا على ما ورد في هذه الوثيقة تحدد شكل النظام السياسي في ليبيا ، وجرت تغييرات مهمة في هيكلته ومؤسساته ، حيث تم حل مجلس قيادة الثورة والجهاز الحكومي المرتبط به (مجلس الوزراء) ووزعت صلاحياته بين المؤتمرات الشعبية الأساسية ، ومؤتمر الشعب العام ، واللجنة الشعبية العامة (م مؤلفين،1994 :113) وبهذا تم إرساء هيكلية جديدة تحت اسم سلطة الشعب ، التي تنهض على الإيديولوجية الجماهيرية وفق ما جاء في الكتاب الأخضر ، وتنطلق من أن السلطة للشعب يمارسها من خلال مؤتمراته ولجانه الشعبية كبناء تنظيمي جديد يضم في عضويته كل أفراد الشعب الليبي ، ويتم من خلاله مناقشة ومداولة كل القضايا الداخلية والخارجية وإقرار وصنع السياسة العامة للبلاد.

وبناءً على ما تقدم يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. النظام السياسي في ليبيا نظام شعبي جماهيري مفتوح يقوم على الجماعية واللامركزية في إدارة شؤون البلاد.
2. إن النظام السياسي الليبي ما كان له أن يصبح على هذه الصورة إلا بعد عدة سنوات من قيام الثورة ، والسبب في ذلك أن الوعي السياسي كان مغيباً من ذهنية المواطن الليبي ، فكانت السنوات الأولى من الثورة بمثابة إعداد لوعي سياسي يفي بمتطلبات المرحلة الجديدة بعد قيام الثورة.
3. إن النظام السياسي في ليبيا كان هدفه الأساسي هو تحقيق الحرية الكاملة غير منقوصة ، وهو ما أدخله في صراع قوي مع القوى الاستعمارية والتي كانت تملك عدة قواعد على الأرض الليبية.
4. لقد كانت الهوية العربية السمة الواضحة للنظام السياسي الليبي منذ إعلان البيان الأول للثورة ، وهو ما تم تأكيده في الإعلان الدستوري المؤقت والذي ينص: "بأن الشعب الليبي هو جزء من الامة العربية ، وأن الوحدة العربية الشاملة هي هدفه".

المطلب الثاني:

العوامل الطبيعية

يقصد بالعوامل الطبيعية هي تلك العوامل المكانية التي ليست نتاج فعل البشر وإنما كانت من فعل الطبيعة وهذه بلا شك تتعلق بالموقع الجغرافي للدولة ، حيث لا حول ولا طول للمواطن الليبي في الوضع الطبيعي لدولته ، كما تتعلق بالموارد الطبيعية الظاهرة وغير الظاهرة على سطح ذلك الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة الليبية وسنتناول ذلك في الفقرتين التاليتين وهما:

أولاً: العامل الجغرافي.

ثانياً: الموارد الطبيعية.

أولاً: العامل الجغرافي: لا يغفل صناع القرار وخاصةً القائمون على تخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها في أي بلد من البلدان معطيات الجغرافيا الطبيعية لدولهم كونها تلعب دوراً بارزاً ومهماً في طبيعة القرارات التي ستتخذ ، فالدولة التي تقع على بحر سواحله طويلة ، تتمتع بميزات كبيرة تصب في مصلحتها ، خلاف الدولة المحرومة من السواحل البحرية ، والدولة التي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية تستطيع استثمار تلك الموارد وعوائدها في تحقيق أهدافها ، وعلى الرغم من ذلك فيجدر بنا عدم المبالغة في تصوير قوة التأثير الجغرافي على قرارات السياسة الخارجية ، كما ذهب مؤسس علم الجغرافيا (ماكيندر) إلى حد الادعاء : "بأنه من يتحكم في إقليم شرق أوربا ، فإنه يتحكم في جزيرة العالم ، ويقصد بها قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا ، ومن يتحكم في هذه الجزيرة يتحكم في العالم كله"(مقلد،1979 :174) ، وسنناقش هنا العامل الجغرافي على النحو التالي:

أ- **الموقع الجغرافي الليبي:** يعدّ الموقع الجغرافي بلا شك أحد العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول ، لتأثيره على اتجاهات السكان وعلى السلوك السياسي للدولة، وكذلك علاقاتها بغيرها من الدول ، ومدى اتصالاتها بالخارج، وقد أحدث تطور التكنولوجيا تغييراً نسبياً في قيمة الموقع الجغرافي إلا أنه لم يقلل من أهميته(دورتي،بالستغراف،1985 :52) ، ومن الصعب أن نفهم أي سياسة خارجية لأي دولة دون النظر إلى موقعها الجغرافي وفي هذا الإطار سوف نتعرف على الموقع الجغرافي الذي أعطى لليبيا أهمية كبيرة عبر التاريخ القديم والحديث وفق التقسيم التالي:

أ أ- **فلكية الموقع:** تمتد ليبيا على مساحة كبيرة من الأرض في طرف القارة الإفريقية الشمالي وتمتد حدودها من ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً وتستمر جنوباً إلى أن تلتقي مع حدود كل من جمهوريتي النيجر وتشاد ، أما شرقاً فتسير الحدود مع جمهوريتي مصر والسودان ، وغرباً مع حدود

جمهوريتي تونس والجزائر ، ومن خلال هذا التحديد الجغرافي يتضح أن امتداد أرض ليبيا فلكياً ينحصر بين خطي طول 9 درجات و20 درجة شرقاً ، في حين يصل أقصى امتداد لها صوب الجنوب خط عرض 18 درجة و45 دقيقة ، أما في اتجاه الشمال فيعتبر خط عرض 32 درجة و 57 دقيقة الحد الأقصى لامتداد ليبيا في هذا الاتجاه(كزاز والحشاني،2005 :85).

وبهذا التحديد فإن معظم جهات ليبيا تقع ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية، أي أن موقعه الفلكي يحمل في طياته المحاسن التي تتمتع بها الدول الكبرى من الناحية الاستراتيجية المتميزة.

ب ب- مساحة ليبيا: تعد المساحة من المقومات الرئيسية الهامة للدولة وسيطرتها السياسية والدفاعية ، فكلما كانت الدولة ذات مساحة أكبر كلما كان ذلك أنسب من وجهة النظر الاستراتيجية حيث أنها توفر ميزة الدفاع في العمق وهي من المعايير المهمة لقوتها وأهميتها ، خاصةً وأن الحجم الكبير لرقعة الأرض يسمح بانتشار السكان والصناعات كأهداف حيوية داخل البلاد ويهيئ الإمكانات والفرص للإنتاج المتنوع مما يضمن بدوره توازناً أفضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة ، فالمساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم على ترابها الدولة ، والتي يدافع سكانها من أبناء شعبها ضد كل من يريد أن ينقص مساحتها أو يمس سيادتها على ترابها.

تبلغ مساحة ليبيا حوالي (1.759.990) كيلو متراً مربعاً وهي بهذه المساحة تعتبر في مرتبة الدول الكبيرة المساحة إذ إنها بهذا الرقم تقترب من المليوني كيلومتر مربع ، تحدها مجموعة من الحدود يبلغ أطوالها حوالي (6500) كيلومتراً منها حوالي (4600) كيلومتر حدود برية أما الباقي (1900) كيلومتر فهي الجبهة التي تطل بها ليبيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين بئر الرملة في الشرق حتى رأس أجدير في الغرب ، وبذلك تعتبر ليبيا من الدول العربية التي تمتلك جبهة بحرية طويلة وتعد سواحلها من أطول السواحل على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط(الحجاجي،1989 :10).

إن مساحة ليبيا قد تطورت بعد مخاض طويل من المراحل التاريخية عايشها سكان هذه البلاد عبر آلاف السنيين شرقاً وغرباً وجنوباً حتى استقر وضعها الديموغرافي ونضج انتماؤها القومي وكيانها الاجتماعي ، فكانت حدودها السياسية بناءً على سلسلة من الاتفاقات الحكومية اشتركت في إبرامها ثلاث دول حكمت البلاد متمثلة في الحكومة العثمانية ، والحكومة الإيطالية ، وحكومة المملكة الليبية(بولقمة،1995 :16).

إن ليبيا بهذه المساحة الكبيرة وتلك الحدود الطويلة المتنوعة ليست دولة حبيسة ، ولا تعوزها جبهة بحرية ، حيث تعد دولة مفتوحة على المياه الدولية حول أكبر البحار نشاطاً في التجارة والنقل البحري وهو البحر الأبيض المتوسط.

ج ج- مناخ ليبيا: ترتبط حياة الإنسان بظروف المناخ في كثير من النواحي ، فهي التي تحدد له نوع المحاصيل الزراعية التي يمكن أن ينتجها ، كما تؤثر تأثيراً قوياً في طبيعة الحياة التي يحياها ، فضلاً عن ذلك فإن للمناخ أثره الواضح على حيوية الإنسان ونشاطه كما أنه إحدى الحقائق التي تؤثر في منجزاته الحضارية ، لذلك فإن للمناخ علاقة وثيقة بتطور أي قوة سياسية ، ويتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في قيمة الدولة وكيانها السياسي.

ولأن الأراضي الليبية تمتد في مساحات مترامية الأطراف ، فإن القسم الأعظم منها يقع داخل نطاق المناخ الصحراوي الحار الذي يسود معظم القسم الشمالي من القارة الإفريقية ، ولا يستثنى من ذلك إلا شريط ضيق يمتد على طول البحر الأبيض المتوسط وبعض المناطق الجبلية الواقعة شمال البلاد ، حيث تسقط الأمطار بكميات تكفي لنمو حياة نباتية طبيعية تختلف في كثافتها وأهميتها بالنسبة لقيام الحياة الحيوانية والبشرية بحسب كمية المطر ، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر في المناخ وعناصره الأساسية ، فمعدلات الحرارة في ليبيا تختلف من منطقة لأخرى ومن فصل إلى آخر وذلك بتأثير عوامل الموقع الجغرافي ودائرة العرض ومدى التأثر بالإشعاع الشمسي والارتفاع ، يضاف إلى ذلك الحرارة في الصيف والشتاء حيث تزداد كلما بعدنا عن الساحل ، فمتوسط درجة الحرارة صيفاً في طرابلس هو (26.6 درجة مئوية) وفي العزيزية (27.3 درجة مئوية) ، وتصل في سبها إلى (30.5 درجة مئوية) ، ومتوسط الحرارة شتاءً في طرابلس (12.4 درجة مئوية) ، وفي العزيزية وسبها (11.6 درجة مئوية) ، فيكون الفرق في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء (14.2 درجة مئوية) في طرابلس ، و (15.7 درجة مئوية) في العزيزية و (18.9 درجة مئوية) في سبها ، وبهذا نستطيع تقسيم ليبيا مناخياً إلى قسمين أو مناخين هما: مناخ البحر الأبيض المتوسط وهو يمتاز بحرارته وجفافه صيفاً ، واعتداله ومطره شتاءً ، والمناخ الصحراوي في الجنوب حيث الجفاف(المهدوي،1990 :66).

إن مناخ ليبيا يتمتع بمميزات ملائمة للاستقرار البشري تؤثر بدرجة مباشرة في بناء الدولة وقوة كيانها السياسي والاقتصادي خصوصاً المستوطنات البشرية شمال البلاد وبعض أجزائها الجنوبية ، فالحضارات القديمة التي نشأت بالإقليم الشمالي لإفريقيا تدين في قيامها وتطورها واستمرارها لاعتدال المناخ بنطاق البحر الأبيض المتوسط.

د د- تضاريس ليبيا: تؤثر التضاريس على القوة النسبية للدولة ، وذلك لتأثيرها في النواحي الإنتاجية فيها وكذلك المسائل العسكرية ، لهذا كان من المنطقي أن نقف بالتحليل على تضاريس ليبيا ، وذلك للتعرف على مدى ما توفره الطبيعة من إمكانيات تجعل الاستفادة منها ممكنة.

إن المظهر العام للتضاريس في ليبيا هو الطابع الهضبي حيث نجد مساحات واسعة متشابهة في ترتيب سطحها ولا تختلف في مظهرها عن الهضبة التي تتكون منها الصحراء الكبرى ، ومع ذلك فإن المظهر الطوبوغرافي يتفاوت في الارتفاع على مناسيب مختلفة تحتوي العديد من المظاهر التضاريسية المختلفة تحمل الطابع السهلي والجبلي والأحواض والهضبات التحاتية ، وتتتابع هذه المظاهر في نظام شبه مطرد من الساحل إلى الداخل على شكل سهول وجبال ومرتفعات وهضاب(المهدوي،1990 :25).

حيث يمكن أن نحدد ثلاثة أنطقة رئيسية تحتوى كل منها على مجموعة من الوحدات التضاريسية التي ، تتشابه نوعاً ما في أشكالها ، وفي العوامل الجيومورفولوجية المسؤولة عنها وهي(الهرام،1995 :97):

1. **نطاق السهول الساحلية وتضم:** سهل جفارة وسهل الخمس وسهل سرت وسهل بنغازي والسهول الشرقية.
2. **نطاق المرتفعات الشمالية وتضم:** الجبل الغربي والجبل الأخضر وهضبة البطنان والدفنة.
3. **النطاق الصحراوي ويضم:** هضبة الحمادة الحمراء ، والمنخفضات الشمالية: منخفض الجغبوب ومنخفض أوجلة وجالو ومنخفض مرادة ، والأحواض: حوض أوباري وحوض مرزق وحوض الكفرة ، والجبال : جبل السوداء وجبل الهروج وجبل تيبستي وجبل العوينات ، والأودية: وادي الشاطئ ووادي الآجال وأخيراً المسطحات الرملية والسرير ، ورغم هذا التنوع فإن سطح ليبيا يتميز بعدم وجود فواصل أو حواجز طبيعية تفصل بين أراضيها مما يسهل الاتصال والحركة بين المراكز الاستيطانية البشرية ومد شبكة المواصلات في كل الاتجاهات وهذا بدوره يزيد من حيوية الأنشطة البشرية في كل مجالاتها.

وبهذا نجد أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي متميز ، وهذا الموقع له تأثيراته السلبية والايجابية على السياسة الخارجية الليبية ، فمن الناحية الإيجابية نجد أن هذا الموقع المتميز كانت له انعكاسات في دعم التواصل العربي الإفريقي ، وذلك من خلال انتقال تجارة وثقافة العرب إلى الشعوب الإفريقية كافة. فقد شكلت المناطق الساحلية والواحات أهمية بارزة في عملية التبادل التجاري التي شهدتها الصحراء الكبرى، من خلال حركة القوافل ، ومما ميز موقع ليبيا الجغرافي أيضاً هو استهداف حركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر الميلادي الوصول إلى وسط القارة الإفريقية وغربها ، فقد كانت المناطق الليبية نقطة انطلاق لمعظم رحلات المستكشفين والرحالة الأوروبيين ، وبفضل خبرة الليبيين تم اكتشاف نهر النيجر والوصول إلى تمبكتو(عمر،2005 :21).

وقد أدى موقع ليبيا دوراً حيوياً في مسار العلاقات العربية الإفريقية منذ القدم ، وهذا ما يؤكده الرحالة الألماني رولفس عندما يقول: "إن من يريد أن يكون حاكماً على السودان والنيجر وتشاد عليه أن يستولي على طرابلس"(عامر،2008 :35).

وقد أسهم التجاور الجغرافي بين ليبيا والدول الإفريقية في عملية تحرر القارة ، بما وفره من إمكانية لتقديم الدعم والمساعدة لحركات التحرر الوطني عبر الدول المتاخمة، وساعد الموقع الجغرافي لليبيا أن يكون لها رصيد من العلاقات والروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع شعوب القارة الإفريقية وهذا أحد الدوافع في توجيه سياستها الخارجية نحو إفريقيا ، وتظهر أهمية الموقع الجغرافي لليبيا من خلال بروزه في إدراك القيادة السياسية الليبية منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م ، لأهمية ذلك الموقع وذلك بالتركيز على أهمية خليج سرت وأهمية الحدود مع تشاد ، وأهمية تجمع دول الساحل والصحراء ، ومحاولات إقامة علاقات سياسية وتجارية متينة مع دول الجوار الإفريقي (عمر،1996 :36).

ومن ثم لم يكن العامل الجغرافي بشكل عام غائباً عن إدراك القيادة السياسية الليبية وصانع القرار الليبي ، بل كان دائماً من ضمن الأولويات عند وضع أية خطة سياسية خارجية ، أما عند الحديث عن الجوانب السلبية للموقع الجغرافي الليبي ، فإنه يمكن القول إنه كان مصدراً للخطر منذ القدم حيث تعرضت ليبيا لحملات استعمارية متكررة عبر تاريخها كان آخره الاحتلال الإيطالي عام 1911 وذلك راجع لإدراك المحتلين لأهمية موقع ليبيا على البحر المتوسط ، وفرض الموقع الجغرافي على ليبيا تحمل أعباء والتزامات كثيرة منها النواحي الأمنية والاقتصادية ، ومن سلبيات الموقع الجغرافي أنه دفع كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي إلى محاولة الحصول على موضع قدم في ليبيا ، وفي فترة الحرب الباردة التي بدأت منذ الخمسينات وحتى التسعينات من القرن الماضي أدى الموقع الجغرافي إلى الاحتكاك الغربي بليبيا بشكل مباشر في خليج سرت.

ب- الأهمية الاستراتيجية للموقع الليبي: يعد الموقع ذا أهمية استراتيجية إذ يطل على البحر الأبيض المتوسط ، وتقابل ليبيا بذلك أوروبا من الجنوب ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اتصال دائم عن طريق البحر ، ونتيجةً لوجود ثروات طبيعية في ليبيا أصبحت السفن الدولية تتجه إلى شاطئها تتزود بكل ما تحتاجه ، وخصوصاً أن لليبيا شاطئا يمتد طويلاً ، وكما أنها تجاور دولة مصر العربية الأمر الذي جعلها على مقربة من قناة السويس ذاك الممر العالمي الذي لا يحتاج إلى دليل لإثبات أهميته ، وتبرز الأهمية الاستراتيجية لليبيا من خلال ما يلي:

أأ- الشاطئ الطويل الممتد الذي - أشرنا إليه آنفاً - فيه من الموانئ ذات الكفاءة العالمية ، الأمر الذي جعل منها محجاً لكل السفن التي في البحر المتوسط إما تحميلاً للثروات الليبية أو صيانة أو غير ذلك.

ب ب- الثروة النفطية التي تعج بها الأرض الليبية ، والتي تعد بمثابة عامل هام وأساسي لاستمرار دوران عجلات المصانع في الدول الصناعية وخصوصاً أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ج ج- القرب الجغرافي الليبي من الدول الإفريقية أدى إلى طرح المنطقة الإفريقية كدائرة لها أهمية خاصة على الأمن القومي الليبي ، ومن ثم وضعها على أجندة اهتمامات السياسة الخارجية الليبية.

د د- مثلت المساحة الشاسعة لليبيا عنصر قوة لسياستها الخارجية حيث أعطت لها عمقاً استراتيجياً ، خاصة مع كثرة الثروات النفطية والمعدنية في الأراضي الليبية ، إلا أن خلوها من السكان في كثير من أجزائها شكل في حد ذاته نقطة ضعف ، جلبت أنظار صانع القرار فأخذ مؤخراً بملء ذلك الفراغ بالتوطين وتوفير مستلزمات العيش الكريم كافة فيها.

ﻫ ﻫ- أعطى موقع ليبيا على شاطئ البحر المتوسط والساحل الطويل الذي تملكه وتتوسط به القارة من ناحية الشمال أهمية كبيرة لها لتلعب دور حلقة الوصل بين القارة الإفريقية ودول الشمال الأوروبي.

خلاصة القول إن الموقع الجغرافي لليبيا أتاح لسياستها الخارجية تجاه الدول الإفريقية العديد من الفرص ، أبرزها أن تلعب دور الرابط الإقليمي في المنطقة ينطلق من أهمية وحيوية الدائرة الإفريقية على الأمن القومي الليبي وهو أمر لم يكن غائباً عن إدراك القيادة السياسية الليبية وشكل حافزاً لها للتحرك بفاعلية في إفريقيا وبهذا سيظل تفاعل ليبيا مع محيطها الإفريقي قوياً بحكم المعطيات التي حتمتها عوامل الجغرافيا السياسية.

ثانياً: الموارد الطبيعية: تمثل الموارد الطبيعية هبات الطبيعة وخصائصها الطبيعية التي تتدخل في الإنتاج حيث يمكن أن تتحول إلى ثروة على تباين أشكالها ، وهي تعد من العناصر المهمة في مقومات الدولة وقوتها واستمرارها ، وهو ما عليه الحال في ليبيا حيث شكلت الموارد الطبيعية مقوماً هاماً ورئيسياً في قوتها وتعزيز مكانتها بين دول العالم ، وسنتناول هنا تلك الموارد التي كان لها أثر واضح في هذا الاتجاه وذلك وفق الآتي:

أ- **النفط والغاز:** يعد النفط والغاز من أهم الموارد الطبيعية التي تتمتع بها ليبيا فقد كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشافهما يتصف بالخمول والشلل وعدم القدرة على التحريك أو التأثير في السياسة ، وتتبع أهمية النفط والغاز من الحقائق التالية: "يعتبران مصدراً مهماً من مصادر الطاقة بل أهمها على الإطلاق ، وقد زادت أهميتهما النسبية كمصدر للطاقة على حساب بقية المصادر الأخرى وبخاصة الفحم ،

وذلك لما يتمتعان به من قيمة حرارية تفوق تلك المكتسبة من الفحم ، ويعد النفط مادة خامة وأساسية في العديد من فروع الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية ، بخاصة أن الأخيرة أصبحت منتجاتها بحكم التقدم التكنولوجي تستخدم في جميع مقومات الحياة العامة لرخص موادها الخام النفط والغاز الطبيعي(أمين وداوود،1990 :613).

وتعد ليبيا من أهم الأقطار المنتجة للنفط ، حيث كانت أول إشارة لوجوده في الأراضي الليبية ترجع إلى عام 1914م وفي عام 1937م تأكد وجوده عن طريق الصدفة عندما كانت إحدى الشركات الإيطالية تنقب عن المياه وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت قصة التنقيب عن النفط من جديد وبدأتها شركة "إسو" بعد حصولها على الترخيص من الإدارة البريطانية عام 1947م ، وفي عام 1955م صدر قانون النفط الليبي رقم 25 وتوالت بعده طلبات الحصول على عقود امتياز من الشركات العالمية(المهدي،1990 :265). وبزيادة القدرة الاقتصادية الليبية بعد اكتشاف النفط ودخولها قائمة الدول المصدرة عام 1961م ازداد اهتمام الدول الأوروبية بها بشكل واسع خاصة في المجال النفطي ، مما دفع السلطة الملكية الليبية إلى توثيق علاقاتها مع هذه الدول ، ولم تتحرر السياسة الخارجية الليبية من قيود الغرب إلا بعد ثورة الفاتح عام 1969م حيث تخلصت من قيود الشركات الغربية المستغلة للنفط الليبي(عمر،1996 :39) ، وأصبح النفط والغاز الطبيعي من الموارد الرئيسية للطاقة في ليبيا ، حيث تصدر 2 مليون برميل من النفط الخام يومياً وتبلغ احتياطياتها منه 41.5 مليار برميل مما يجعلها تتصدر الدول الإفريقية في هذا المجال ، ويبلغ احتياطيها المؤكد من الغاز الطبيعي 52.7 ترليون قدم/3 ، والجدول التالي يبين معدل تطور الناتج النفطي الخام والغاز الطبيعي في الفترة من 1993 الى 2008 م(الهيئة العامة للمعلومات ، الكتيب الإحصائي،2009 :22):

جدول رقم (9)

تطور الناتج النفطي والغاز الطبيعي في الفترة (1993−2008م)

السنة	نفط خام مليون برميل في اليوم	غاز طبيعي مليون متر مكعب في السنة
1993	1.255.000	4.2
1994	1.267.034	4.8
1995	1.240.000	6.1
1996	1.375.000	6.3
1997	1.390.000	6.2
1998	1.402.000	7.6
1999	1.435.000	8.2
2000	1.600.000	9.1

السنة	نفط خام مليون برميل في اليوم	غاز طبيعي مليون متر مكعب في السنة
2001	1.645.000	10.2
2002	1.680.000	10.1
2003	1.635.400	11.8
2004	1.690.000	11.7
2005	1.790.000	11.9
2006	1.785.000	13.6
2007	1.822.000	14.2
2008	1.918.000	15.2

وبهذا أصبحت ليبيا تمتلك أحد الموارد الطبيعية الفاعلة في العصر الحديث ، الأمر الذي شجعها على إعادة رسم صورتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ، ووفر إمكانيات وبدائل أمام صانع القرار في الجماهيرية الليبية لتحقيق أهداف دولته ، وهو ما يمكن أن نستنتجه في الآتي:

أأ- حجم الإيرادات المالية المحققة من تصدير النفط والغاز الطبيعي وفر للدولة الإمكانيات اللازمة لتوسيع حجم تمثيلها الدبلوماسي في الخارج ، وهو ما يعني أن الدبلوماسية الليبية متواجدة في موقع الحدث على الساحة الدولية.

ب ب- الوفرة المالية المحققة من واردات النفط والغاز مكنت الدولة من مد يد العون وتقديم المساعدات للدول الفقيرة من مشاريع ذات طابع تعليمي واجتماعي وخدمي كبناء المدارس والمستشفيات والمساكن وهو ما أعطى ليبيا سمعة طيبة تصب بالمحصلة في تعزيز هيبتها ومكانتها في العالم.

ج ج- أصبحت ليبيا بفعل فائض إيراداتها المالية تمتلك صندوقاً سيادياً وظفته للاستثمار في مشاريع اقتصادية بالخارج ، وهو ما يساهم في زيادة الحصص المالية للدولة ، بالإضافة إلى توظيف هذه الاستثمارات في خدمة أجندة السياسة الخارجية لليبيا.

د د- وفرت الإمكانيات مناخاً مناسباً لليبيا للقيام بأدوار الوساطة ، وجمع الأطراف المتنازعة ، والمساعدة في الوصول إلى حلول والتعهد بمشاريع تنموية للمناطق المتضررة من الصراعات.

ب- الموارد الزراعية: تعد ليبيا إحدى دول العالم التي يغلب على مناخها وتضاريسها الطابع الصحراوي وشبه الصحراوي إضافة إلى شح الموارد المائية ، والتي تعد أهم مشكلة تعرقل ممارسة النشاط الزراعي مع محدودية الأراضي الصالحة للزراعة واقتصارها على الشريط الساحلي ، حيث تقدر مساحة الأراضي الزراعية في ليبيا بحوالي(3.645) مليون هكتار أي بنسبة 2 % من المساحة الكلية للبلاد منها (400) ألف أراضي مروية ، وبالنظر إلى معدلات تساقط المطر نجد أن المناطق التي

يمكن أن تعتمد فيها الزراعة على الأمطار كلياً ضئيلة جداً وفق ما يوضحه الجدول التالي(مجلس التخطيط العام،تقرير 2003):

جدول رقم (10)

المعدل السنوي لتساقط الأمطار في ليبيا

نوع الأراضي	معدل تساقط الأمطار السنوي	مساحة الأراضي	النسبة المئوية من المساحة الكلية
جاف جداً	أقل من 50 ملم	1.589.000 كم2	90.8 %
جافة	50 – 200 ملم	130.000 كم2	7.4 %
شبه جافة	200 – 400 ملم	26.000 كم2	1.5 %
شبه رطبة	اكثر من 400 ملم	5.000 كم2	0.3 %
المجموع		1.750.000 كم2	100 %

وتعد الموارد المائية من أهم العوامل المحددة للإنتاج الزراعي ونظراً لشح الأمطار كما هو موضح في الجدول أعلاه تم تركيز الاستهلاك من المخزون الجوفي وأصبحت الزراعة في ليبيا تعتمد اعتماداً شبه كلي عليه الأمر الذي أدى إلى فقدان كبير فيه ووصلت حالته في بعض المناطق إلى درجة النضوب ، وهو ما استدعى التفكير الجدي لوضع حلول لهذه المشكلة ، وكان مشروع النهر الصناعي العظيم الذي يعتبر من المشاريع الإروائية الضخمة في العالم ، ويعتبر أكبر نهر صناعي أو قناة صناعية من حيث حجم المياه التي ينقلها ، وعلى أساس أن المشروع أقيم لاستغلال مياه مهجورة استغلالاً جيداً بتوفير مياه الري ومياه الشرب وإحياء أراضٍ زراعية شاسعة ، ويهدف إلى نقل 6 ملايين متر مكعب يومياً من مصادرها في الجنوب الى الشمال(كزاز والحشاني،2005 :129) وهو ما يؤكد أن استراتيجية الثورة منذ قيامها كانت النهوض بالقطاع الزراعي حتى يصبح مؤهلاً للمساهمة الفعالة في الناتج القومي ، وبالتالي خلق تعددية قطاعية تسهم في زيادة الناتج القومي ، ومحاولة الإقلال من الاعتماد على النفط إلى جانب تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي الغذائي ، وصولاً لتحقيق الأمن الغذائي للدولة ، وهو ما يمكن أن نوضحه في الكميات المنتجة للسلع الغذائية الرئيسية بالجدول التالي(مجلس التخطيط العام،تقرير 2010 :37):

جدول رقم (11)

كميات إنتاج السلع الغذائية الرئيسية 1996–2009م

السنة	لحوم بيضاء وحمراء(طن)	ألبان (مليون لتر)	أسماك (طن)	الخضروات (طن)	الفاكهة (طن)	قمح وشعير (طن)
1996	163.400	270	33.506	1.100.000	600.000	294.000
1997	168.200	270	36.854	1.250.000	630.000	211.000
1998	167.000	280	32.142	1.340.000	635.000	430.000
1999	166.000	290	32.080	1.500.000	641.000	593.842
2000	170.000	290	34.550	1.650.000	650.000	487.150
2001	178.000	297	36.270	1.650.000	672.000	430.000
2002	183.000	312	36.875	1.690.000	685.000	503.170
2003	201.000	354	38.146	1.845.000	704.000	582.714
2004	212.000	346	38.660	1.800.000	714.000	501.000
2005	224.000	361	39.200	1.911.000	728.000	643.421
2006	229.000	363	40.100	1.721.000	718.000	822.336
2007	234.000	362	44.700	1.985.032	790.000	890.000
2008	231.000	376	43.900	2.251.000	952.000	980.643
2009	248.000	382	47.000	2.833.000	948.000	1.114.000

والملاحظ من الجدول أعلاه أن كميات الإنتاج الزراعي والحيواني إن لم تكن تحـافظ علـى مستواها في بعض السنوات فهي تشهد تطوراً ملحوظاً في سنوات أخرى ، وهو ما يشير إلى التوسع في إقامة المشاريع الزراعية وزيادة المساحات المزروعة وكميات الإنتاج الزراعي ، بهدف تحقيق القـدر الممكن من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس ، وربط التوجه الاقتصادي بالتوجه السياسي بحيث لا يتأثر الأخير بأية ضغوط خارجية تحول دون تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

المبحث الثاني:

عوامل البيئة الخارجية المؤثرة

تشكل البيئة الدولية إحدى المحددات للسياسة الخارجية للدول ، وتختلف درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى حسب قوتها أو ضعفها ، فالدولة ذات القدرات المحدودة تكون أكثر عرضة من غيرها لأي تغير في البيئة الدولية المحيطة بها ، ذلك لأن نقص الموارد ومحدوديتها بالنسبة لتلك الدولة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الدولية الآتية إليها من الوحدات الكبرى ، بينما في المقابل تملك الأخيرة من الموارد ما يمكنها من التأثير الإيجابي في البيئة الدولية ، ولا تستطيع أي وحدة سياسية في هذا الكون العيش بمعزل عن التفاعلات السياسية التي تعج بها البيئة الدولية على الساحة الخارجية للدولة والتي يشهدها النظام الدولي بكل أبعاده فهي جزء منه تتفاعل معه تؤثر فيه وتتأثر به ، وتشمل هذه التفاعلات عدة متغيرات هي: سلوك الدول الأخرى وسباق التسلح والمعاملات الدولية ونمط الاستقطاب الدولي والتبعية الاقتصادية الدولية(الهزايمة،2004 :107).

لقد مرت البيئة الدولية بالعديد من التطورات عبر مراحل سابقة تحكمت فيها قوى متعددة أو قوتان أو قوة واحدة إلى أن وصلت إلى مرحلة ما يعرف بالنظام الدولي الجديد ، الذي بدأت ملامحه في بدايات التسعينات من القرن الماضي حيث اتجه النظام الدولي خلال هذه المرحلة نحو أحادية القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي. ولاشك أن كل هذه المتغيرات والظروف الجديدة ألقت بظلالها على السياسة الخارجية الليبية ، وأثرت عليها بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا التأثير سنتناوله بالبحث وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول: الإطار الإقليمي.

المطلب الثاني: الإطار الدولي

المطلب الأول:

الإطار الإقليمي

من المعلوم في فقه العلاقات الدولية أن السياسة الخارجية لدولة معينة تجاه دولة أو منطقة أخرى تحكمها عدة اعتبارات أبرزها الموقع الجغرافي ، ومتغيرات التاريخ والثقافة ، وعوامل الاقتصاد ، والعقيدة السياسية والدينية السائدة؛ وإذا نظرنا من منطلق هذه الحقائق إلى ما تمثله إفريقيا كإطار إقليمي بالنسبة إلى ليبيا لتأكد لنا بأن الأخيرة تمثل المجال الحيوي للدولة الليبية. ومن هذا المنطلق شهدت العلاقات الليبية الإفريقية بمستوياتها المختلفة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف تطوراً ملحوظاً معززةً بعوامل الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك وهو ما يعكس انتماء ليبيا الإفريقي حيث احتلت الدائرة الإفريقية مركز الصدارة في دوائر النشاط الخارجي بالنسبة لليبيا والتي سنتناولها في البعدين التاليين:-

أولاً: دول الجوار الإفريقي العربي.
ثانياً: دول الجوار الإفريقي غير العربي.

أولاً: دول الجوار الإفريقي العربي: تجاور ليبيا أربع دول تلتقي معها في الانتماء العربي والإفريقي وهي مصر والسودان من ناحية الشرق والجنوب الشرقي وتونس والجزائر من ناحية الغرب(الحار،2007 :5) ، وقد طرحت الثورة في ليبيا منذ قيامها مبادئ حكمت علاقاتها بدول الجوار العربي المباشر ، ومن ضمن هذه المبادئ الوحدة العربية وما يتبعها من قضايا تمس الوجود العربي ، كالصراع العربي – الإسرائيلي . والملاحظ أن ليبيا في معظم خلافاتها وتعاوناتها مع دول الجوار العربي تبرز قضية الوحدة العربية، حيث تتصدر قائمة التفاعلات بين ليبيا وبين هذه الدول ، وقد يكون مرجع ذلك لعدة عوامل منها ما يتعلق بأيديولوجية القيادة السياسية ، لذلك كان لليبيا أكثر من تجربة وحدوية سواءً مع مصر أو السودان أو مع تونس والجزائر وهو ما يفسر لنا سعي القوة الأجنبية لعزل ليبيا عن محيطها المجاور بهدف اختراق المنطقة العربية وعزل النفط الليبي المسّيس عن بقية النفط العربي(جميل،علي الدين،1986 :163) هذا وسنلقي الضوء على علاقات الجوار العربي الليبي وعلى النحو التالي:

أ- **العلاقات الليبية المصرية:** منذ قيام الثورة في ليبيا عام 1969 كان اتجاه السياسة الخارجية الليبية ، صوب مصر وهذا الاتجاه جاء نتيجة لعوامل التقارب الجغرافي ووحدة التاريخ والدين واللغة والتوافق الإيديولوجي بين القيادتين في كل من البلدين.

وبالرغم من وفاة الزعيم جمال عبد الناصر في عام 1970 أي بعد فترة وجيزة من قيام الثورة في ليبيا حيث توالت المحاولات الوحدوية التي تهدف إلى الاندماج الكامل بين ليبيا ومصر ، ومن هنا كانت التجربة الأولى لتحقيق الوحدة العربية تجاه مصر ، وبدأت هذه التجربة بتوقيع ميثاق طرابلس كانون الاول 1969م وتضمن الميثاق المذكور إنشاء ما يسمى بالجبهة القومية العربية (مصر وليبيا والسودان) ، وفي مرحلة لاحقة انضمت سوريا إلى الميثاق ونظراً لظروف السودان الخاصة انتهى الأمر بإعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وليبيا وسوريا في 17 نيسان 1971 (أبوطالب،1996 :60) ، وعلى الرغم من الاتجاه نحو قيام وحدة بين ليبيا ومصر بعد رحيل عبدالناصر ، فقد كان هناك تباين في رؤى القيادات السياسية لكل من البلدين ، بدأت ترتقي إلى درجة الخلافات خاصة في أعقاب حرب تشرين الاول 1973م حيث بدا أن الرئيس السادات يتجه صوب الغرب ، وبدأت طرابلس حينها حملة تتهم فيها مصر آنذاك بالعمالة للغرب ، وازدادت الفجوة بين مصر وليبيا اتساعاً ، بزيارة السادات لإسرائيل في تشرين الثاني 1977م وما أعقب ذلك من توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، ثم اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979م ، إذ نشأت جبهة عربية معارضة لمصر عرفت بجبهة الصمود والتصدي ، ولعبت ليبيا دوراً رئيسياً في هذه الجبهة ، حيث تم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية وانتهى الأمر بقطع العلاقات بين الدولتين عام 1979م(عامر،2008 :36).

إلا أن الصورة الحقيقية للعلاقات المصرية – الليبية تمت بعد لقاء العقيد القذافي مع الرئيس مبارك عام 1989 أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في المغرب ، حيث تحسنت العلاقات على إثره بين البلدين ، وتم إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين وتم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات التعاون المختلفة وفتح حرية الحركة بين مواطني البلدين بما فيها حق التملك والإقامة.

ومع ظهور مشكلة لوكربي حدث نوع من التنسيق المصري – الليبي في إدارة المشكلة ، وبذلت القاهرة جهوداً كبيرة لمساعدة ليبيا التي فرض عليها حظر جوي ، حيث اعتبرت سنداً لها في اتصالاتها مع العالم الخارجي ، ولم يمنع الحظر المفروض على ليبيا من استمرار العلاقات على المستوى التجاري والاقتصادي بين البلدين ، تعدّ مصر حالياً الشريك العربي الثاني لليبيا في المجال الاقتصادي بعد تونس ، ويمكن القول إنه بعد انتهاء الحرب الباردة وتداعيات مشكلة لوكربي على ليبيا دفعها للنظر إلى مصر على أنها امتداد وحماية لها في الأزمات الدولية ، بالإضافة إلى أن مصر تنظر إلى ليبيا على أنها البوابة الغربية لها وبالرغم من أن العلاقات بينهما مرت بفترات من التذبذب إلا أنه يمكن القول إنها تطورت بشكل كبير وشهدت نمواً واضحاً على جميع الصعد الاقتصادية والسياسية(ابوعامود،1992 :71).

ب- العلاقات الليبية السودانية: أما العلاقات الليبية – السودانية فقد شهدت هي الأخرى تأرجحاً بين التعاون والصراع في مرحلة السبعينات من القرن الماضي خلال فترة حكم الرئيس جعفر النميري ، إلا أن الإطاحة به عام 1985م على يد الفريق عبدالرحمن سوار الذهب الذي قام بتسليم الحكم إلى رئيس الوزراء المنتخب الصادق المهدي أدى إلى تحسن في العلاقات بين البلدين ، ومع انقلاب البشير عام 1989 ، تصاعد الخط التعاوني في العلاقات بين البلدين ، وتم توقيع اتفاقات متنوعة (عزالرجال،1990 :159).

وتوطدت العلاقات بين ليبيا والسودان بانضمام الأخيرة إلى تجمع دول الساحل والصحراء الذي شرعت ليبيا في قيامه مع عدد من الدول الإفريقية في عام 1998م لإحياء التوجه الليبي تجاه إفريقيا ، فعلى الصعيد السياسي شهدت العلاقة بين البلدين تطوراً وتنسيقاً على أعلى المستويات ولعبت ليبيا دوراً كبيراً في الجهود المبذولة لتسوية الصراعات الداخلية التي يعاني منها السودان في الجنوب ومنطقة دار فور وقامت بأدوار وساطة متعددة في المشكلتين واستضافت العديد من اللقاءت بين جميع أطراف النزاع، أما على الصعيد الاقتصادي فقد وجهت ليبيا جزءاً كبيراً من استثماراتها الخارجية تجاه السودان وأقامت العديد من المشاريع هناك في المجال الزراعي والسياحي.

ج- العلاقات الليبية التونسية: يمكن القول بأن العلاقات الليبية التونسية كانت كئيبة وموحشة خلال معظم فترة السبعينات والجزء الأول من ثمانيات القرن الماضي وذلك بسبب العقائد السياسية المتضاربة لقيادتي البلدين آنذاك إلا أن العلاقات بدأت تشهد تحسناً ملحوظاً في أعقاب تولي الرئيس زين العابدين بن علي مقاليد الأمور في تونس عام 1987م حيث سارعت ليبيا إلى اغتنام الفرصة لتأسيس علاقة طيبة مع القيادة الجديدة فعملت على تأسيس قاعدة صلبة تقوم عليها العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين تكون عماداً لمرحلة قادمة أساسها التعاون والتوحد في الرؤى والمصالح ، فكان التنازل الليبي عن جزء من النفط الموجود في الجرف القاري لمصلحة تونس وقامت ليبيا بتحرير أصول الأموال للعمال التونسيين التي كانت قد جمدتها في السابق ودفع تعويضات مالية لهم وفتحت المجال أمام العمالة التونسية للعمل في ليبيا وأعيد تبادل السفراء في عام 1987م وألغي العمل بنظام التأشيرة على مواطني البلدين وساهمت ليبيا في دعم الاقتصاد التونسي من خلال فتح الباب أمام العمالة التونسية وإقامة مشاريع استثمارية في تونس ، وفي المقابل مثلت تونس منفذاً اقتصادياً لليبيا طيلة فترة الحصار الذي فرض عليها عام 1992 ، وتزايدت معدلات التجارة البينية بين البلدين بشكل مضطرد بحيث تعتبر تونس حالياً الشريك الاقتصادي العربي الأول مع ليبيا(الحجازي،2008 :96).

د- العلاقات الليبية الجزائرية: اتسمت العلاقات مع الجزائر منذ بداية سبعينيات القرن الماضي بالهدوء والاستقرار بسبب تقارب وجهات نظر قيادتي البلدان تجاه معظم القضايا ، وقد شهدت في بداية

القرن الحالي نمواً وتطوراً واضحاً على جميع الصعد ففضلاً عن العلاقات الجيدة على المستوى السياسي متمثلة في التنسيق الكامل بين قيادتي البلدين في مختلف قضايا المنطقة ارتبط البلدين باتفاقيات تعاون في المجال الأمني فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى بالإضافة إلى تعاون عسكري توج بمناورات عسكرية مشتركة ضخمة بين جيشي البلدين في نهاية عام 2009(www.libyalive.net).

وملخص القول إن ليبيا سعت منذ بداية القرن الحالي إلى تحسين علاقاتها مع دول الجوار العربي الإفريقي ، نظراً لما تشكله من أهمية بالغة سواءً كان ذلك على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، ويمكننا الوقوف على عدة استنتاجات أهمها:

1. إن الجوار العربي يخالطه شيء من الحساسية ، الأمر الذي كان ينعكس على العلاقات بين دول الجوار يتمثل بتوتر العلاقات أحياناً وتصل إلى حد القطيعة ، وأسباب ذلك تعود إلى اختلاف وجهات النظر حول القضايا المشتركة أو حول القضايا القومية أو الدولية ذات العلاقة المباشرة بأي من البلدين الجارين.
2. إن الجوار العربي كثيراً ما كان يأخذ من الجهد السياسي الليبي في حالة توتر العلاقات أو قطعها للعودة بالعلاقات إلى سابق عهدها .
3. إن العلاقات الليبية مع دول الجوار أحياناً تصل إلى درجة عالية من التقارب ، وهذا يعتمد على حجم الأحداث التي تمر بالوطن العربي وعلى مدى تأثر وتأثير ليبيا بما يجري في المحيطين الإقليمي والدولي.

ثانياً: دول الجوار الإفريقي غير العربي : إن العلاقات الليبية الإفريقية قوية نابعة من قوة الترابط الجغرافي الليبي الإفريقي ، الذي يجعل من ليبيا الواجهة الرئيسية لإفريقيا ، وقد شهدت العلاقات تطوراً كبيراً نوعياً وكمياً بعد قيام الثورة في ليبيا مع مختلف دول القارة ، وذلك انطلاقاً من إدراك القيادة للبعد الاستراتيجي والحقيقي والقوي للقارة الإفريقية إقليمياً وعربياً . الأمر الذي جعل مظاهر التعاون تشتد وتشمل جميع أوجه الحياة(نصرالدين، :325) ، وهو أمر تؤكده السلوكيات الليبية تجاه القارة الإفريقية والتي جاءت استجابة للعديد من المعطيات ، ولبيان ذلك فإننا سنتناوله في فقرتين هما:

أ- الدول الإفريقية الحدودية: وهي الدول الإفريقية التي تحد ليبيا من الجنوب ، فالجوار كان وسيظل تفاعل ليبيا مع محيطها الإفريقي المباشر من أقوى التفاعلات السياسية التي حتمتها عوامل الجغرافيا السياسية من توافق في الجنس واللغة والدين والتي ألقت بظلالها على حركية التفاعل السياسي بين ليبيا والدول الإفريقية المجاورة وهي تشاد والنيجر التي ترتبط بحدود مباشرة مع ليبيا والتي

اصطلح على تسميتها دول (الحزام الصحراوي) ، وتُعدّ هاتان الدولتان العمق الاستراتيجي لليبيا وبوابتها نحو الدول الإفريقية ما وراء الصحراء ، وتنظر ليبيا إلى هذا الحزام المجاور لها على أنه مجال حيوي للحركة تسعى لاتخاذها منطقة جذب وتأثير للسياسة الخارجية الليبية نظراً لفراغ القوة الناشئ في دول الحزام وضعف هذه الدول من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية.(جاكو،1998 :45) وسنتناول دول الحزام الجنوبي المجاورة لليبيا وفق الآتي:

أ أ- **تشاد:** تشاد وليبيا دولتان إفريقيتان متجاورتان تمتد بينهما حدود مشتركة طولها 1076 كم وقد أسهمت العلاقات الشعبية الغير رسمية الموغلة في التاريخ في تقوية العلاقة بين البلدين في الماضي والحاضر(www.libyalive.net) ، وبعد قيام الثورة في ليبيا عام 1969م والتي جاءت ببرنامج سياسي مناهض للاستعمار الغربي في المنطقة قدمت الدعم لفصيل ثوري تشادي يناضل ضد النظام الحاكم في تشاد آنذاك والوجود الفرنسي المتمثل في القوات الفرنسية المرابطة في تشاد(صابون،1993 :56) الأمر الذي اعتبرته فرنسا في هذا التحرك من جانب ليبيا تحد للمصالح الغربية في المنطقة وخاصة لأهمية الموقع الجغرافي لليبيا في إفريقيا ودورها التاريخي في نشر الإسلام والعربية داخل القارة وازداد تخوف القوى الغربية وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية قدرة القيادة الليبية لاستثمار معطيات الجغرافيا والتاريخ لخدمة علاقات تعاون عربية إفريقية أكثر استقلالية عن الغرب.

لهذا سعت هذه الدول لاستنزاف القدرات الليبية في إشعال حرب تشاد التي دخلت ليبيا فيها بالدرجة الأولى لتأمين حدودها الجنوبية من جهة وللاضطلاع بدور إقليمي ، ربما كان هذا الدور أكبر من حجم ليبيا السياسي بالرغم من فراغ القوة في هذه المنطقة إلا أن تواجد القوى الكبرى فيها ورغبتها في السيطرة ، وبطبيعة الحال فإن ليبيا ، لا تستطيع إغفال ما يحدث في هذا البلد المجاور نظراً لتأثير ما يدور به بشكل مباشر على الأمن الوطني الليبي ، ومن هنا نلاحظ أن القيادة السياسية أدركت خطورة وجود قوات أجنبية في بلد مجاور مما يعني تبعية هذا البلد وارتهان إرادته السياسية وهو ما يتضح في حديث للزعيم الليبي معمر القذافي في هذا المقام بقوله "سبق وأن نصحت حكام تشاد السابقين من تومبلباي إلى فليكس معلوم إلى هبري ، وقلنا لهم إن خيركم من ليبيا ، وشركم من ليبيا إذا كانت ضدكم لن تكونوا في مأمن من ضررها مهما استعنتم بقوة أجنبية ، لأن القوة الأجنبية تأتي وترحل ، وهي ليست شريكاً ديمغرافياً أو جغرافياً لكم ، أما تشاد فهي امتداد لليبيا إلى يوم القيامة ، وننظر إلى تشاد باعتبارها اختلاطاً عرقياً ودينياً ولغوياً ، وعلى أنها شقيقاً وجاراً نؤثر فيه ونتأثر به ، والقوى الأجنبية لا تشترك مع تشاد في هذه الجوانب" (السجل القومي،1990 :912).

وبهذا يمكن القول أن العلاقات بين ليبيا وتشاد في فترة سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي كانت ما بين تفاهم وصداقة وحسن جوار في بعض الأحيان وتوتر وعداء شديد في أحيان أخرى ، ومع أواخر عام 1990 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين ليبيا وتشاد ترتسم على الساحة واقترن ذلك بمجيء الرئيس إدريس دبي للحكم في تشاد ، وبداية مرحلة تعاونية في تاريخ العلاقات بين البلدين حيث تم تسوية جميع القضايا العالقة ، بما فيها قضية شريط أوزو وقبول ليبيا بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في 3 شباط 1994 وتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين بهدف تعزيز العلاقات السياسية والتعاون والتكامل الاقتصادي(جاكو،1998 :121).

ب ب- النيجر: هي واحدة من دول غرب إفريقيا بمنطقة الصحراء الكبرى ترتبط مع ليبيا بحدود برية طولها 345 كم ، وقد كان التعاون والطابع الودي هو السمة الغالبة للعلاقات بين ليبيا والنيجر ، من أيام الرئيس (هاماني ديوري) مروراً بالحكومات المتعاقبة التي حكمت النيجر وصولاً الى ما يعرف بالجمهمورية السادسة الحالية التي يترأسها القائد العسكري سالو جيبو ، بالرغم من وجود خلاف حدودي حول منطقة تومو التي تبلغ مساحتها (25.000) كم2 وتقع حالياً تحت سيادة النيجر ، إلا أن الجماهيرية الليبية حرصت طيلة السنوات الماضية على عدم إثارة موضوع الخلاف الحدودي حرصاً منها على العلاقات الثنائية مع هذا البلد(عامر،2008 :122).

إجمالاً يمكن القول إن التنسيق والتعاون بين ليبيا والنيجر كان على الدوام في أعلى درجاته في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ، هذا ويمكننا التوصل إلى استنتاجات هامة هي:

1. إن العلاقات التي كانت تحكم هاتين الدولتين مع ليبيا هي علاقات في معظمها علاقات قائمة على حسن الجوار.
2. إن التعاون الذي كان بين هاتين الدولتين وليبيا قائم على مراعاة مصالح الطرفين ، وكان التنسيق ولا يزال على أعلى درجاته.
3. إن ليبيا أعطت هاتين الدولتين نصيب الأسد في المفاضلة في العلاقات ، وخصوصاً أنها تعدّ متنفس هاتين الدولتين إلى البحر الأبيض المتوسط ، هذا البحر المطل على القارة الأوروبية من ناحية الجنوب.

ب- الدائرة الإفريقية الكبرى: والمقصود بها الدول الإفريقية غير العربية التي ليس لها حدود مشتركة مع ليبيا من جهة الجنوب ، وهذه الدول ذات أهمية إذ عدّها صانع القرار الليبي على المجال الحقيقي للسياسة الخارجية الليبية من خارج الإطار القومي العربي ، وعلى اعتبار أن ترك ساحة هذه الدول يعطي مجالاً للقوى الخارجية من خارج القارة للتمدد نحو تلك الساحة ، وبالتالي تصبح مناطق للنفوذ الأجنبي الذي سيعمل بعد ذلك إلى محاولة الامتداد إلى ليبيا وهو يعدّ بلا شك خطراً مباشراً على

أمن ليبيا الوطني ، لذا اتسع دور ليبيا في إفريقيا بعد الثورة ليشمل كافة المجالات تحقيقاً للمصلحة المشتركة العربية – الإفريقية. فقد سعت ليبيا من خلال سلوكياتها التي قامت بها في إفريقيا لتحقيق أهداف ثابتة تمثلت في محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الإفريقية كذلك التصدي للتغلغل الصهيوني في إفريقيا وكان سبيلها في ذلك ، هو دعم العلاقات مع الدول الإفريقية وتوثيقها في شتى المجالات ، إضافة إلى ذلك حققت الوفرة المالية التي أتى بها النفط في ليبيا عاملاً آخر في انتشار واتساع السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا لتعبر عن حقائق التاريخ والجغرافيا ومصالح الحاضر والمستقبل ، ولتمنع تصوراً كان يراود القوى الكبرى في خلق الحاجز الصحراوي الذي يهدف بالدرجة الأولى ضد التواصل العربي – الإفريقي الذي يوحد ويخلق المصالح المشتركة والتي في الغالب ستكون حجر عثرة في طريق تنفيذ مخططات القوى الأجنبية الطامحة في السيطرة على الموارد والثروات الموجودة في القارة الإفريقية ، لهذا كان التصادم في السياسات بين ليبيا والقوى الأجنبية الكبرى في العديد من الدول الإفريقية ، حيث شجعت ليبيا وساندت حركات التحرر في جميع الدول الإفريقية ، حتى تستطيع هذه الدول التخلص من التبعية وصولاً للاستقلالية السياسية والاقتصادية. وقد اتبعت ليبيا في هذه الدائرة نهجين: يقوم الأول على تعزيز التعاون الثنائي بين ليبيا ودول القارة ، أما النهج الثاني فيقوم على تدعيم التعاون في مختلف المجالات عن طريق الإطار المؤسسي المتمثل في تجمع دول الساحل والصحراء ومنظمة الاتحاد الإفريقي(بيشي،2005 :97).

غير أن القارة الإفريقية بالرغم من نيل جميع دولها الاستقلال ظلت تعاني عدداً كبيراً من المشكلات المستفحلة والتي ساهمت ظروف تاريخية وحالية في استمرارها ، وأبرز هذه المشكلات: الحروب والانقلابات العسكرية التي سببت عدم استقرار سياسي بالقارة ، والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول الغربية ، ومشكلات الحدود. وقد أثرت هذه القضايا الإفريقية على السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية ، حيث أخذت صوراً عدة منها(عامر،2008 :49):

أ– فرضت هذه القضايا على السياسة الخارجية الليبية ضرورة بلورة رؤية جديدة لتلعب دوراً إقليمياً في القارة.

ب– دفع النفوذ الغربي المتزايد في القارة من خلال أداء المساعدات والقروض إلى استخدام ليبيا نفس الأداء لمحاربة هذا النفوذ .

ج– تسوية النزاعات الإفريقية ، وهي إحدى القضايا التي وضعتها ليبيا على أجندة سياستها الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، من خلال طرح مبادرات لتسوية بعض الأزمات.

د- لعبت قضايا مثل الحروب الأهلية والديون والنفوذ الأجنبي دوراً في إيجاد بيئة معرقلة للدور الليبي في إفريقيا سواءً على المستوى السياسي أو الاقتصادي ، وبالتالي زادت من تكلفة السياسة الخارجية الليبية.

هـ- إن السياسة الخارجية الليبية من خلال القائمين على صناعتها أدركت قيمة بث الوعي في صفوف الأفارقة ، فعملت على إعطاء الناحية التعليمية في تلك البلدان أهمية خاصة ، فقدمت المساعدات في هذا المجال من أجل رفع مستوى التعليم هناك.

إن الشأن الإفريقي غير العربي كان ولا يزال هاجس قيادة الثورة الليبية ، لكون إفريقيا أصبحت محط أنظار الطامعين من خارج القارة ، وهذا يتضح من التزاحم غير المسبوق بين القوى الكبرى ونخص بذلك الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا التي خرجت من جنوب إفريقيا بعد سقوط نظام التمييز العنصري فيها والمعروف بولائه لبريطانيا ، لذا فإن الحرص الليبي على هذه المنطقة كان من أجل تحصينها من النفوذ الخارجي ولعب دور ريادي مما يعزز هيبة الدولة.

المطلب الثاني:

الإطار الدولي

يتجلى حضور القوى الكبرى وتأثيرها من منظور السياسة الخارجية الليبية ، بوصف أن ليبيا دولة تقع في قلب الأحداث الدولية وهي همزة الوصل بين مجموعة من الدوائر السياسية إضافة إلى ثروتها النفطية والتي زادت من الميزة الاستراتيجية لموقعها الجغرافي ، مما أدخل ليبيا ضمن المخططات الاستراتيجية للقوى الكبرى سواء كان ذلك أثناء الحقبة الاستعمارية أو في ظل القطبية الثنائية مروراً بمرحلة الأحادية القطبية التي تسود العالم حالياً وسنتناول هذا المطلب في الفقرتين التاليتين:

أولاً: الدول الغربية.

ثانياً: المنظمات الدولية.

أولاً: الدول الغربية: إن ما نذهب إليه في دراسة الدول الغربية ، هو تناول كل من الدول الأوروبية متمثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وذلك لعدة أسباب في مقدمتها: إن هذه الدول هي الدول ذات الشوكة والطامعة في إفريقيا كقارة وخيراتها ، وأن التسابق بينها من أجل إيجاد موضع قدم لها في إفريقيا أصبح واضحاً للعيان وذلك لتنمية مواردها على حساب دول القارة ، في حين نجد أن هناك من بعض الدول خارج إطار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلا أن دورهما هو الأقوى والأكثر تأثيراً والأبرز على الساحة السياسية ، هذا ونبين ذلك من خلال الفقرتين التاليتين:

أ– **دول الاتحاد الأوروبي:** تنظر ليبيا إلى دول الاتحاد الأوروبي كدائرة مهمة بالنسبة لها وذلك لقوة تأثير دولها في النظام والتوازن الدولي ، وبالتالي فإن ليبيا لم تهمل العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي فكان للدبلوماسية تفاعل واضح معها ، ولقد اتخذت المؤتمرات الشعبية الأساسية العديد من القرارات ذات العلاقة بالتعامل الدبلوماسي مع الدول الأوروبية ، ولأن أوروبا اليوم تنتهج سياسات موحدة في أغلب قضاياها الخارجية فإن أغلب تلك القرارات كانت ذاتية أي تتعلق بكل قضية وفق مصلحتها ، وتتخذ بشأنها سياسات محددة ، وعند النظر في بعض التقارير التي أصدرتها الخارجية الليبية يلاحظ أنها أعطت أوروبا أهمية كبرى ، وذلك من واقع التأثير السياسي والاقتصادي لقارة أوروبا على ليبيا ، وكذلك للأهداف الرئيسية التي تستهدفها ليبيا في قارة أوروبا ، وما تجدر الإشارة إليه أن العلاقات الليبية مع دول غرب أوروبا مرت في ظروف سابقة بحالة من التدهور ، حيث بدأت العلاقات بالتأزم بعد اتهام فرنسا لليبيا بتفجير طائرة (يوتا) الفرنسية فوق صحراء النيجر في ايلول

1989م وكذلك اتهام الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا بتفجير طائرة شركة (بان أميريكان) فوق قرية لوكربي باسكتلندا عام 1988م وهو ما عرف بأزمة لوكربي ، والتي مثلت بكل ما شهدته من تفاعلات مؤثراً رئيسياً في تأزم العلاقات بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي بسبب مجاراة تلك الدول لسياسة أمريكا تجاه ليبيا؛ ومع ذلك يمكن القول إن ايطاليا وفرنسا وبريطانيا إضافة إلى ألمانيا بعد وحدتها وأسبانيا واليونان والبرتغال هي الدول الأوروبية الأكثر أهمية بالنسبة لنشاطات الدبلوماسية الليبية في قارة أوروبا والتي نمت وتطورت بعد تسوية قضية لوكربي ، فقد وقعت ليبيا اتفاقاً للتعاون السياسي والاقتصادي مع أسبانيا في شباط 1998م ومع ألمانيا في نيسان 1998م وجرى تقارب مع ايطاليا توج باتفاقية روما في حزيران 1998م وبموجبها قدمت إيطاليا اعتذارها للشعب الليبي عن فترة احتلالها لليبيا ، على إثرها طالبت إيطاليا بإشراك ليبيا في المؤتمرات والملتقيات التي يعقدها الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بقضايا منطقة البحر المتوسط(البليعزي،2009 :145-146).

وبهذا يمكن القول بأن ليبيا تعطي العلاقات مع الدول الاوروبية أهمية كبيرة ، وهذه الأهمية تتجلى بالاعتبارات التالية:

أأ- إن ليبيا تطل على بحر في مواجهة الدول الأوروبية وبالتالي شاءت أم أبت فلا بد من التعامل معها.

ب ب- إن ليبيا لا تغفل أهمية البلدان الأوروبية وذلك بسبب العلاقات التجارية بين ليبيا وتلك الدول وخصوصاً إن بعض الدول الأوروبية تعتبر سوقاً استهلاكية للنفط الليبي ومشتقاته.

ج ج- إن ليبيا تشكل بالنسبة لموقعها الجغرافي نقطة عبور لدول الاتحاد الأوروبي إلى وسط وجنوب إفريقيا وكذلك نقطة عبور للأفارقة من جنوب ووسط القارة باتجاه أوروبا وبالتالي فإن ليبيا تلعب دور الوسيط الجغرافي بينهما.

د د- إن الثقل السياسي للدول الأوروبية لا يستهان به ، لذا تتوجه ليبيا إليها في سياستها الخارجية حيث يمكن الاستفادة من الثقل السياسي لهذه الدول.

ﻫ ﻫ- إن علاقات ليبيا مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام ليست على وتيرة واحدة وهذا يعتمد على المواقف من القضايا الدولية التي تعصف بالعالم.

ب- الولايات المتحدة الأمريكية: أخذت العلاقات الليبية – الأمريكية منحىً جديداً بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م ، فمنذ جلاء القواعد الأمريكية عن ليبيا في حزيران 1970م تحددت العلاقات على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، غير أن التخطيط الاستراتيجي الأمريكي ، كان يطمح في السيطرة على أرض ليبيا عن طريق الشركات العاملة في قطاع النفط من جهة وللنفاذ من داخل ليبيا لإفريقيا ، وذلك لمنافسة الوجود الفرنسي في إفريقيا حيث يوفر موقع ليبيا

الجغرافي لهذه الإستراتيجية مبتغاها في الوصول إلى إفريقيا من جهة أخرى(وزارة الإعلام،1971 :120).

لكن بإدراك القيادة في ليبيا لأبعاد الاستراتيجية الأمريكية جعلها تقدم في ثاني خطواتها على تأميم النفط باعتباره أداة مهمة في صنع الشخصية السياسية للدولة الليبية(حبيب،1981 :305) ، من هنا أصبح منطق الصراع يفرض نفسه في العلاقات الليبية – الأمريكية ، وقد كان لليبيا سلوكها الواضح تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي ترغب في السيطرة على مقدرات الشعوب ومساندتها للكيان الصهيوني ، الذي يشكل التهديد المباشر للوجود العربي ، لهذا رفضت ليبيا المضي في فلك السياسة الأمريكية ، وأخذت العلاقة بين البلدين منحىً تصاعدياً في التوتر إلى أن وصلت إلى درجة الصدام المسلح على مياه خليج سرت في 19 أب1981م وغارات جوية منظمة على مدينتي طرابلس وبنغازي في 15 نيسان 1986م ، وأعقب ذلك اتهام ليبيا بتفجر طائرة ركاب مدنية أمريكية المعروفة بحادثة لوكربي وفرض على أثرها حصار على ليبيا في 31 أذار 1992م من قبل مجلس الأمن بإرادة أمريكية(امحمد،2003 :37).

بعد ذلك طرأت على الوطن العربي والعالم الإسلامي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي تطورات حيوية كانت نتيجة أحداث جسام ، وتقاطعات رئيسية ، وشواهد مؤثرة ، بعضها مرتبط مباشرةً بالعالم العربي والإسلامي ، وبعضها غير مرتبط بالمنطقة، أو بالتمايز التاريخي ، ولكنه مؤثر على البيئة الدولية ، بدءاً بالانهيار الكبير للاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية ، وغزو العراق للكويت ، وهجمات الحادي عشر من ايلول 2001 ، والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق ، وكل هذه الأحداث كان لها دور هام وبدرجات متفاوتة في صياغة واقع جديد انعكس في السياسات ، وفي التوجهات ، وفي الإنسان ، وفي المسارات ، وعلى التفاعلات العربية العربية ، والعربية الدولية ، وطال في جزءٍ كبير منه العلاقات الليبية – الأمريكية.

كل ذلك حدا بليبيا انتهاج سياسة التكيف مع واقع المجتمع الدولي الجديد ، في سياق إعادة القراءة للمتغيرات الدولية ، مما دعاها إلى انتهاج سياسة مرنة في التعاطي مع أزمة لوكربي أفضت إلى الوصول إلى تسوية قانونية وسياسية لحلها ، فضلاً عن اعتماد سياسة إعادة النظر في البيئة الداخلية لصناعة القرار (Internal Setting of Decision Making) إنشاء مجلس الأمن الوطني عام 2006م لتستجيب مع التغير الذي طال البيئة الخارجية لصناعة القرار ، ولم يكن يرمي هذا المعطى للتكيف وتخفيف التوتر مع الولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، بل أن الإدراك بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحولت إلى قوة متفردة ومهيمنة سياسياً ، وعسكرياً ، ومالياً ، واقتصادياً ، وطاغية ، إنما يعكس حقيقة الوعي في تحديد أهداف السياسة الخارجية الليبية الدائمة المتمثلة في المحافظة على أمن

الدولة ، والمحافظة على كيانها ، ونظامها السياسي وتراثها الحضاري ، والنمط الحياتي للشعب الليبي في إطار القيم ، والمبادئ والمفاهيم التي حددتها اختياراته ، وفي المقابل على الجانب الأمريكي فإن حرب العراق ، والتوتر الدائم مع إيران ، واضطراب الوضع الداخلي في نيجيريا كونه بلداً مصدراً للنفط وعدم صفاء العلاقات الأمريكية الفنزويلية وبوادر عدم الاستقرار في الخليج العربي، وازدياد الطلب العالمي على النفط ، فضلاً عن آليات التعاقد الجديدة التي اعتمدتها ليبيا لاستدراج الشركات النفطية . هي بوادر جعلت من ليبيا باحتياطياتها النفطية الهائلة وقربها الجغرافي من الأسواق الاستهلاكية ، ونوع خامها ، تحظى بأولوية في التعامل في سلم استراتيجية مجموعة تكساس ، وهي المجموعة الحاكمة في تلك المرحلة وصاحبة القرار السياسي ، والاقتصادي في الإدارة الأمريكية(الجهاني،2006 :89)..

كل هذه المعطيات سالفة الذكر جعلت التعاطي بإيجابية لتسوية الخلافات وتحسين العلاقات والتعاون مصلحة مشتركة لكلا الطرفين بديلاً للصراع ، وهو ما انعكس على أرض الواقع بشكل تدريجي وصولاً إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بشكلها الكامل في عام 2008 م.

ويمكننا من خلال ما سبق الوقوف على عدة استنتاجات أهمها:

أأ– إن ليبيا لا تتجاهل الثقل السياسي وغير السياسي الأمريكي في الساحة الدولية ، لذا فإن سياستها أصبحت تقوم على أساس عدم إثارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحد الذي يجعلها تواجه هذا الثقل بشكل مباشر.

ب ب– أثبتت السياسة الخارجية الليبية بأنها تمتاز بالمرونة اللازمة التي تمكنها من تجاوز الأزمات التي تعترضها وتحقق أهدافها.

ج ج– إن السياسة الليبية تتخذ عدة مواقف لا تروق للولايات المتحدة الأمريكية وخاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بالمصالح الليبية.

د د– إن الدولة الليبية كثيراً ما توظف النفط في سياستها الخارجية وهي مادة محط اهتمام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: المنظمات الدولية: إن الجماهيرية الليبية أحد الدول المنظمة الى معظم إن لم يكن كل المنظمات الدولية ، وبالتالي فهي ملتزمة بقراراتها وملتزمة بميثاقها ، وللوقوف على الواقع الليبي من هذه المنظمات فإننا سنتناولها من خلال الفقرتين التاليتين:

أ- **المنظمات الدولية:** من المعروف أن المنظمات الدولية سمة من سمات النظام العالمي الذي نشأ في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذه المنظمات الثلاث قد لعبت الدبلوماسية الليبية دوراً بارزاً على ساحتها ، وسنوضح ذلك فيما يلي:

أأ- **هيئة الأمم المتحدة:** أنضمت ليبيا إلى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 14 كانون الاول 1954م ، ومنذ ذلك الوقت وليبيا تعمل في نطاق جهدها وإمكاناتها على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة وبعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969م أصبح لليبيا مواقف ومطالبات تجاه منظمة الأمم المتحدة خاصة ما كان منها لصالح قضايا معينة مثل القضية الفلسطينية وقضايا التحرر والتنمية والمطالبة بإلغاء حق النقض الذي تتمتع به الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن ، وقد حاولت ليبيا إقناع دول منظمة الأمم المتحدة بتغيير الميثاق حتى يواكب الحاضر والمستقبل ، وما يؤكد التواجد الدبلوماسي المكثف لليبيا داخل منظمة الأمم المتحدة أنها تحصلت على عضوية كثير من الأجهزة الهامة مثل عضوية لجنة حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة ، ولجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وعضوية فريق العمل الدولي المعني بتنفيذ المعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعضوية مجلس محافظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تحصلت ليبيا على منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثين(البليعزي،2009 :148).

ب ب- **منظمة المؤتمر الإسلامي:** وهي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة وتضم في عضويتها 57 دولة إسلامية ، أُنشئت في الرباط بالمملكة المغربية في 25 أيلول 1969م بعد انعقاد أول مؤتمر لقادة العالم الإسلامي عقب المحاولة الصهيونية الآثمة لحرق المسجد الأقصى الشريف ، وذلك بهدف تعزيز التضامن بين الدول الإسلامية(داوود،2003 :26).

وتعدّ ليبيا من الدول المؤسسة لهذه المنظمة وتحتضن إحدى المؤسسات المنتمية لها ، وهي اللجنة الإسلامية للهلال الدولي ومقرها بمدينة بنغازي ، وهي أيضاً من المساهمين الرئيسيين في البنك الإسلامي للتنمية الذي يعتبر أداة التنمية الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدول الإسلامية خاصةً الفقيرة منها(تقرير أمانة الخارجية،2001 :16) ، وتنشط الدبلوماسية الليبية من خلال هذه المنظمة وذلك في إطار التواصل مع دول العالم الإسلامي وتنسيق المواقف معها وتقديم العون لمن تحتاج منها خاصة في مسألة تسوية الخلافات والنزاعات البينية ، ومن أدلة ذلك قرار قمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في داكار بالسينغال عام 2009م باختيار ليبيا لرئاسة مجموعة وزراء الخارجية المكونة من الكونجو الديمقراطية والسنغال والغابون وأريتريا وتجمع دول الساحل والصحراء والمكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام بين السودان وتشاد ، وقد كانت ليبيا تسعى دائماً لأن يكون لسياستها تأثير في سياسة منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه القضايا التي يتم تداولها ومناقشتها.

ج ج– منظمة عدم الانحياز: برزت حركة عدم الانحياز كإحدى أهم الظواهر السياسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتضم في عضويتها حالياً 116 دولة ، وقد كان عدد الدول المؤسسة لها 29 دولة ، هي مجموع الدول التي حضرت مؤتمر باندونج 1955م وهو التجمع التأسيسي لدول الحركة ، ثم بعد ذلك انعقد المؤتمر الأول للحركة في بلجراد عام 1961 ، وحضره ممثلو 25 دولة والذي تبلورت فيه أهم أهدافها وهو التعايش السلمي بعيداً عن إبرام أحلاف عسكرية ، سواء أكانت جماعية أو ثنائية ، وخاصة تلك التي تشارك فيها الدول الكبرى ، ومساندة حركات التحرير الوطني ومحاربة الاستعمار بكافة أشكاله(www.marefa.org).

وانطلاقاً من التزام ليبيا بمبدأ عدم الانحياز، والذي يعني حرية التصرف دون التقيد بمواقف أي من المعسكرين المتصارعين آنذاك ، فقد كان من الطبيعي أن تنخرط في عضوية حركة عدم الانحياز ، وقد كان ذلك في عام 1969م(بن أبي يعقوب،1972 :35) ، وتعتبر ليبيا من الدول النشطة في أروقة هذه المنظمة ، وساهمت بفاعلية في تحقيق أهدافها خاصة المتعلقة بدعم حركات التحرر الوطني ، ويمكن القول أنها كانت حاضرة بفاعلية في أغلب اجتماعاتها والتي كان آخرها القمة الخامسة عشرة لدول عدم الانحياز التي عقدت في شرم الشيخ عام 2009م تحت شعار "التضامن الدولي من أجل السلام والتنمية" ، حيث قدم القائد معمر القذافي في هذه القمة تصوراً بإنشاء مجلس "أمن وسلم" تابع لحركة عدم الانحياز ، لمواجهة تخاذل مجلس الأمن تجاه قضايا هذه الدول حيث قال في هذه القمة: "نحن الأغلبية الساحقة في الأمم المتحدة ، إلا أن مجلس الأمن لا يمثلنا فهو محتكر من أصحاب المقاعد الدائمة ويقع تحت سيطرة إحدى القوى الكبرى في مجلس الأمن ، لذا فالمجلس أداة في يد دولة واحدة كبرى ، ونحن تضررنا كل الضرر من مجلس الأمن واصبح يقف مسلطاً على رقابنا ، وهو ما يبرر اقتراح ليبيا إنشاء مجلس تابع لحركة عدم الانحياز"(كلمة القائد،15 تموز2009).

ب– المنظمات الإقليمية: إن ما نذهب إليه في الحديث عن المنظمات الإقليمية ، والتي كانت ولا تزال ميداناً للدبلوماسية الليبية هما: جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ، وسنبين ذلك على النحو التالي:

أأ– جامعة الدول العربية: انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في 28 أذار 1953م ، حيث كان الدور الليبي فيها فاعلاً خاصة بعد عام 1969م بالدعم والمساندة للقضايا العربية عن طريق العمل العربي المشترك من خلال الجامعة ، وذلك إدراكاً منها بأن الجامعة العربية هي المؤسسة الوحيدة التي يستطيع العرب في إطارها تبني خطوات واتجاهات من شأنها تعزيز التعاون العربي ، بل إن طموح ليبيا كان كبيراً فيما يتعلق بالعمل العربي المشترك وكانت ترى بأن الجامعة تنقصها الكفاءة حتى تكون اداة فاعلة ليس من أجل تحقيق التعاون بين البلدان العربية فحسب وإنما ليكون لها وزنها في الأحداث

الدولية ، ولذا كانت ليبيا في مقدمة البلدان العربية التي طالبت بتعديل ميثاق جامعة الدول العربية في عام 1974م(الكوت،2008 :58).

وفي جانب آخر كان للدبلوماسية الليبية نشاط في أروقة الجامعة العربية يصب في خدمة أهداف السياسة الخارجية الليبية ، وهو ما يتضح في تبني جامعة الدول العربية لمواقف ليبيا حول خلافها مع الدول الغربية على خلفية قضية لوكربي ، وقيام الجامعة بتاريخ 22 أذار 1993م بتشكيل لجنة من عدد من الدول الأعضاء عُرفت باللجنة السباعية أسندت إليها مهمة إجراء الاتصالات العاجلة واللازمة مع مختلف الأطراف الدولية ، بهدف إيجاد حل للأزمة الليبية الغربية(تقرير الأمين العام،2003 :9).

واستمراراً للدور الليبي الفاعل في الجامعة عقدت قمتان عربيتان في عام 2010م الأولى كانت قمة دورية والثانية استثنائية خصصت للبحث في تطوير آليات العمل العربي المشترك وتفعيل منظومة جامعة الدول العربية لترتقي إلى مستوى طموحات المواطن العربي.

ب ب- الاتحاد الإفريقي: لقد كان ظهور الاتحاد الإفريقي إلى الوجود بمبادرة ليبية من القائد معمر القذافي حيث قام بدعوة زعماء منظمة الوحدة الإفريقية للاجتماع في مدينة سرت في 9 أيلول 1999م التي تقرر فيها إنشاء الاتحاد الإفريقي بناءً على طلب ليبيا ، وقد كانت ليبيا الدولة الرئيسية من حيث الفاعلية في تطوير هذا الاتحاد ، وتقديم كل التصورات الهيكلية لإنشائه ، وكان لها الدور الأساسي في إبصاره النور في شكله الحالي(الكوت،2008 :31).

وتأتي المبادرة الليبية بتأسيس الاتحاد الإفريقي ، استجابة لمجموعة من الاعتبارات والتحديات الإقليمية والدولية التي كانت تواجهها ليبيا وفي مقدمتها العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها آنذاك ، والواقع المتردي للوطن العربي ، الأمر الذي جعل السياسة الخارجية الليبية تدفع بقوة لتسريع عجلة بناء الاتحاد الإفريقي ، ولعب دور فاعل به ومن خلاله لمواجهة التحديات الخارجية ، وهو ما أثمر بالفعل في الضغط على الدول الغربية من أجل تسوية نزاعها مع ليبيا حول قضية لوكربي ، ورفع العقوبات الدولية المفروضة عليها ، والتعامل معها كدولة مؤثرة في محيطها الإقليمي.

المبحث الثالث:

أجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية

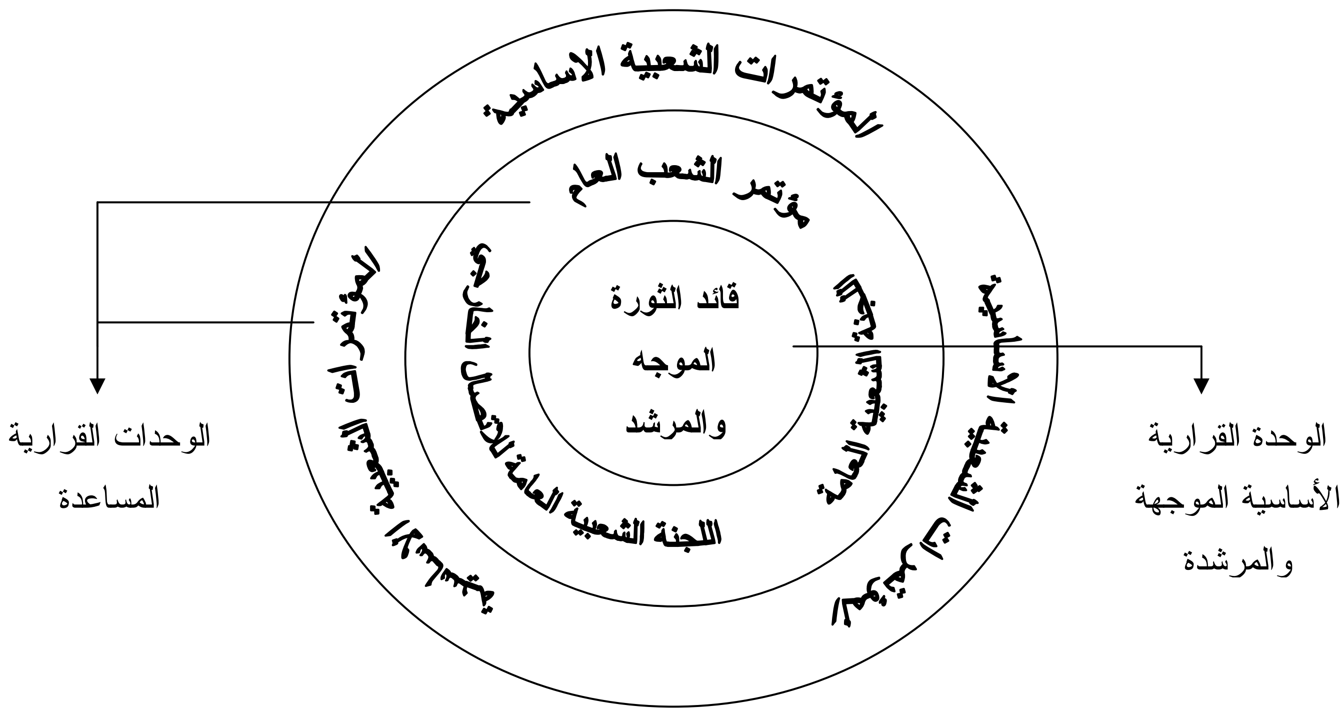
هناك حلقات عدّه يمر بها قرار السياسة الخارجية عند التخطيط وعند التنفيذ ، ويختلف دور كل حلقة في صناعة القرار عن غيرها ، فمن هذه الحلقات من يقوم بدور جمع المعلومات الخاصة بأي إشكالية سياسية تتطلب قراراً للحل ، ومنها من يقوم بتسليم هذه المعلومات ، ومنها من يقوم بعملية التصنيف والتحليل ، وأخرى تقوم بدراسة تلك المصنفات ووضع البدائل وترشح البديل المناسب ، رغم هذا فيمكن تصنيف هذه الدوائر في الحالة الليبية إلى ثلاث دوائر يمكن إدراجها في دائرتين وهذه الدوائر هي: القيادة السياسية المسؤولة مباشرة عن صنع القرار ، وتلك التي تليها مباشرة المؤتمرات واللجان الشعبية(الأعرج،1982 :41-42).

والناظر في السياسة الخارجية الليبية يجد أن فكر المشاركة في ليبيا بعد قيام الثورة سنة 1969م قد تمثل بنقلتين نوعيتين ، أولهما تشكيل مجلس قيادة الثورة بقيادة العقيد معمر القذافي ، وما صاحبها من ارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع الثورة ، والذي بلغ ذروته عام 1973م بإطلاق الثورة الشعبية بتحويل الجهاز الحكومي من أداة حكم رسمية إلى أداة تدار بواسطة لجان شعبية ، والتي تضمنت أيضاً إعلان الثورة الثقافية على أساس العروبة والإسلام في كل ما له علاقة بثقافة المجتمع ، وثانيهما إعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس 1977م الذي تحولت بموجبه ليبيا من جمهورية إلى جماهيرية ، وهو مصطلح يعني منتهى الجموع ويعطي مدلولاً بأن التعددية مدفوعة إلى أقصى مدياتها ، وبهذا أصبحت السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في ليبيا وحل على إثر ذلك مجلس قيادة الثورة والجهاز الحكومي التابع له ، وأصبح النظام السياسي في ليبيا منظم في شكل مؤتمرات شعبية تشكل أساس نظام الحكم للسلطة السياسية في البلد ، ترسم هذه المؤتمرات نظرياً سياسات البلد الداخلية والخارجية ، ولها الكلمة الأخيرة في عملية اتخاذ القرار وهو ما يعرف بالديمقراطية الشعبية المباشرة ، واحتفظ القائد معمر القذافي بدور المرشد والموجّه في النظام الجماهيري.

ومن هنا يبدو واضحاً أن هناك وحدتين قراريتين في ليبيا وهما : الوحدة الأساسية أو الرئيسية والتي تقوم بدور الموجه والمرشد للنظام ، وتتمثل في شخص الزعيم السياسي معمر القذافي ، والوحدة الفرعية وتتمثل بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (2)

الوحدات القرارية في السياسة الخارجية الليبية



وهاتان الوحدتان تتفاعل ضمنهما عناصر عديدة تختلف في أفكارها وعقائدها وفي مراكزها الإدارية والسياسية ، كما تخضع لظروف ومؤثرات بيئية ونفسية من خلال عقائد سياسية يعمل صانع القرار على إسقاطها خلال عمليتي تخطيط وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية ، لذا سيصار إلى دراسة هذه الوحدات القرارية من خلال المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول: الوحدة القرارية الأساسية الموجهة.

المطلب الثاني: الوحدات القرارية المساعدة.

المطلب الأول:

الوحدة القرارية الأساسية الموجهة

إن الوحدات القرارية الأساسية تتمثل عادة برأس الدولة وخاصة في الدول النامية على اعتبار السياسة الخارجية في هذه الدول عادة ما تكون شخصانية ، ويتضح ذلك من خلال الشخصيات التي تتولى الزعامة حيث نجد أنها تضع بصماتها على الأحداث العالمية ، وهذا (ونستون وتيتو وهتلر وروزفلت وتشرشل) لا ينكر أحد تلك البصمات التي تركوها على صناعة القرار في بلدانهم (فضة،1983 :54) ، وعلى الصعيد الليبي ، كان إحدى السمات الأهم في سياسة ليبيا الخارجية منذ عام 1969 الدور المحوري الذي يلعبه القائد معمر القذافي في رسم السياسة الليبية ، فعلى مرور السنوات كان له دوره في توجيه القضايا التي تتعامل معها ليبيا وقد أسهمت عقائده التي يتبناها في تحديد اتجاه السياسة الخارجية الليبية وأصبحت أرضية ملهمة لها وبالتالي سنتناول الخلفيات المتعلقة بشخصية هذا القائد وصفاته في الفقرتين التايتين وهما:

أولاً: السيرة الذاتية للقائد.

ثانياً: الشرعية الثورية للقائد.

أولاً: السيرة الذاتية للقائد: ونحن بصدد الحديث عن قائد الثورة الموجه والمرشد للسياسة الخارجية الليبية والقرارات التي تصدر عنها سواءً كانت في شكل مبادرات أو استجابات ، فإننا والحالة هذه سنقوم بتناول هذه السيرة في فقرتين فرعيتين هما:

أ- **شخصية القائد:** ولد معمر القذافي في شهر كانون الأول 1942م وعاش سنوات عمره الأولى بسرت ، وهي بلدة صغيرة يحف بها البحر من جهة الشمال ومن خلفها الصحراء(بيانكو،1974 :17) ، كان جاداً كتوماً منطوياً على النفس ، ولا يتكلم إلا إذا وجهت إليه أسئلة ، يتصف بالشجاعة والذكاء وتعلقه بأسرته ، وتعلم من الصحراء قوة الاحتمال والصبر والكفاف ، أنهى دراسته الابتدائية ثم توجه مع عائلته إلى فزان حيث تردد على المدرسة الإعدادية ثلاث سنوات ، ثم طرد من فزان بسبب نشاطاته السياسية ، إذ عرف عنه توجهاته القومية وتحريضه للطلاب على التظاهر ضد الوجود الأجنبي في ليبيا ، ذهب إلى مصراتة ليكمل دراسته الثانوية ، بعدها توجه إلى بنغازي والتحق بالكلية العسكرية. وبعد تخرجه شكل اللجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار في عام 1964م فكان أول اجتماعاتها بمنطقة طلميثة في نفس السنة ، وتوالت الاجتماعات بعدها في أماكن مختلفة حتى كان الموعد في الفاتح

من سبتمبر 1969 يوم تسلم الضباط الأحرار زمام السلطة وإعلان الجمهورية العربية الليبية (موسكات،1975 :29).

وبدأ العمل السياسي لمعمر القذافي داخل ليبيا للنهوض بها وإلى جانب ذلك التحرك نحو الخارج حتى تأخذ ليبيا مكانتها من أجل النضال والتحرير لكافة شعوب العالم. من هنا كان الغموض في قوة القذافي..فرغم صراحته كان دائماً ينجح في إخفاء حقيقته الأخرى..سواءً كان ذلك مع أعدائه أو أصدقائه ، حيث اعترفت موسكو بأنها لم تستطع اختراق طبقات الغموض التي تلف هذا الزعيم..فهو يتمتع بحاسة سادسة هي حاسة الحس الصائب وهي التي تجعله يبتعد عن موقع الاحتراق ، وفي نفس الوقت يقترب من خطوط النار دون أن يقع في لهيبها كما حصل في تشاد وفي المواجهة مع أمريكا وبريطانيا(سعيد،1996 :125).

وعبر مسيرة معمر القذافي في قيادته نجده قد وقع العديد من معاهدات الصداقة والوحدة ، إلا أنه رفض أن يوقع معاهدة الصداقة والدفاع المشترك مع موسكو حتى موت الاتحاد السوفييتي ، حيث يؤكد دائماً بأنه ليس في حاجة إليها فكان له رؤية مختلفة ، حيث أن هذه المعاهدة قد تستخدم ضد مبادئه ، وفي نفس الوقت لم تلزم أحداً باحترامها ، ومع هذا استمر دعم الاتحاد السوفييتي إلى حد كبير من الناحية العسكرية ، ومع هذا لا يعتبر معمر القذافي مدللاً عند موسكو فهو يسبب لها الكثير من المشاكل ، ففي أحد الأحاديث الصحفية لبريجينيف في أزمة تشاد قال وهو يرفع يديه بهول شديد "اهدأوا يا أبناء العالم الثالث ، إن الكبار لن يدمروا أنفسهم بسببكم أيها الصغار" ، ما قاله بريجينيف جعل معمر القذافي يقول ما يزعج المؤسسة العسكرية في موسكو ، فطالب زعماء الكرملين بالخروج فوراً من أفغانستان ، وكان القذافي يدرك جيداً أن العملاقين كانا يتبادلان الضحايا كما يتبادلان الكؤوس ، وكما تصرفت معه موسكو على أنه حليف متعب ومثير للشغب وغامض ، تصرف هو مع موسكو على أنها حليف ثقيل الدم والخطوات وبارد الأعصاب(سعيد،1996 :127).

هذا ونجد أن القائد معمر القذافي لم يعرف الراحة ، وقليلاً ما عرف الانشراح حتى لكأنه لا يستطيع أن يعيش إلا داخل الحرائق..له رغبة لا تقاوم للصراعات ويعرف بحدسه القوي أين توجد المخاطر الكبيرة ، لم يترك بقعة متوترة في العالم إلا ودخل فيها ، لم يترك زاوية مظلمة في ليبيا إلا وعرج عليها ، ولم يترك بؤرة في الوطن العربي أو في العالم كله إلا وبحث عنها..كان شغوفاً بقراءة جميع أنواع الكتب وخاصة التاريخ والمذكرات والاستراتيجيا إلى جانب الروايات ، ويشهد له بروعة استخدامه لفن الخطابة دون الحاجة إلى القراءة من ورقة وهو يعرف بلده قبيلة قبيلة ، وحين يزور أي بلد يحرص على الاختلاط بالناس والذهاب إلى الريف وزيارة الجامعات والجوامع والأسواق ، مما يسبب إحراجات كثيرة لأمن البلد المضيف(سعيد،1996 :126).

إن القيادة الثورية مسألة تختلف عن غيرها من نماذج الرئاسة ، وحينما تكون الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية متردية وفاسدة ، فإن أكثر الثوار فاعلية هو من يستطيع تحريض غيره وقيادته للعمل على تدمير هذه الأوضاع الفاسدة حتى إذا تجمع عدد من الثوار حول هذا العمل وجلسوا للتخطيط لمستقبل حركتهم الثورية ، فإنهم سيطمئنون إلى أكثرهم علماً وأوسعهم ثقافة وأقدرهم على التحليل السليم مما يجعلهم يركنون إليه دائماً كلما أرادوا الوصول إلى حل صحيح ورأي سديد في كل ما يعني لهم من شؤون حركتهم الثورية.

وهنا أصنف معمر القذافي تحت نموذج القائد الثوري الذي يدعو إلى الكفاح المستمر ، الذي يتمتع بقدرات الإقناع وتنظيم الجماعات ويتصف بالحركية والنشاط المستمر ، وإلى جانب ذلك يعود له القرار بخصوص بعض المسائل الحساسة والمفاجئة التي تتطلب الدقة والسرعة والسرية فيكون للقائد معمر القذافي الدور الرئيسي في اتخاذ القرار المناسب.

ويمثل القائد معمر القذافي بلاده أثناء سفره للخارج أو استقباله لرؤساء الدول ، وكذلك تعتبر توجيهاته وإرشاداته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية موضع نقاش في المؤتمرات الشعبية الأساسية عند صنع السياسة العامة للدولة ، وتؤخذ بعين الاعتبار في عملية التنفيذ.

ب- : البيئة النفسية والمدركات العقائدية للقائد: إن دراسة الشخصية القيادية تعد من ضمن الأمور الجديرة بالاهتمام ، إذ أن ذلك من شأنه تسهيل عملية التعرف على سمات ونوعية الشخصية ، وهذا شيء مهم حيث أن نوعية الشخصية تدخل في إطار المؤثرات التي تحدد إلى درجة كبيرة سلوك الفرد ، ودراسة سلوك الفرد والتعرف عليه تعد مسألة على درجة بالغة من الأهمية في دراسة وتحليل قرارات السياسة الخارجية(مصباح،1994 :182-183). ذلك أنه إذا كانت البيئة النفسية لصانع القرار هي العامل المباشر المحدد للسياسة الخارجية بمجرد تنفيذها.

ويقصد بالبيئة النفسية "إدراك صانع القرار للواقع العملي أو ما يعرف بالبيئة الواقعية بمعنى أنها تعني مجموعة العقائد والمدركات أو التصورات أو المواقف والاتجاهات أو القيم التي تقود صانع القرار لكيفية الاستجابة للبيئة الواقعية بمستوياتها المختلفة العالمية والإقليمية والداخلية"(زهران،1986 :47). فصانع القرار يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناءً على رؤيته الذاتية للمتغيرات الواقعية وليس بناءً على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات ، وهذا لا يعني أن البيئة الواقعية لا وزن لها في تحديد السياسة الخارجية ، ذلك أنه إذا كانت البيئة النفسية لصانع القرار هي العامل المباشر المحدد للسياسة الخارجية ، فإن متغيرات البيئة الواقعية هي التي تحدد نجاح أو فشل السياسة الخارجية بمجرد تنفيذها(زهران،1986 :47).

ومن أبرز الذين تعرضوا لظاهرة القيادة السياسية وطبيعتها (ماكس فيبر) الذي قام بتصنيف نماذج القيادة السياسية وفقاً لمصدر الشرعية التي يحظى بها الحاكم لدى المحكومين إلى ثلاثة أنواع(مصباح،1994 :178-179):

أ أ- **نمط القائد التقليدي:** الذي يرتكز أساساً على السن أو المكانة التقليدية أو الدينية التي يمثلها في المجتمع ، حيث تكون سلطة القائد معتمدة على الاعتقاد بقدسية الأعراف والتقاليد ، ويدين له الأفراد بالولاء والطاعة وتكون سلطته مطلقة ، ويظهر هذا النموذج في المجتمعات البدائية.

ب ب- **نمط القائد الملهم"الكاريزمي":** الذي يتمتع بشخصية ذات خصال وصفات فريدة تجعله في موقع السلطة والطاعة من طرف أفراد المجتمع الذين ينظرون إليه من خلال قدراته الشخصية كقائد وبطل يتمتع بقوى وقدرات خارقة.

ج ج- **نمط القائد الشرعي العقلاني:** وهو الذي لا ترتبط طاعته من طرف أفراد المجتمع بشخصيته بقدر ما ترتبط بعمله في إطار شبكة من المؤسسات المبنية بصورة شرعية ولا تحمل الطابع الفردي.

وبناءً على ما تقدم ، يجب أن أبين الظروف التي عاشها القائد معمر القذافي طفلاً وشاباً وقائداً لليبيا حيث إنه ينتمي إلى قبيلة "القذاذفة" البدوية التي كانت قد قدمت من الصحراء العربية بعد أن انتقلت من شرق مصر إلى وسط ليبيا واستقرت في منطقة سرت ، وبالتحديد بالقرب من محلة يطلق عليها إسم "أبوهادي" فنصبت خيامها هناك بصورة نهائية.

وأما أهم العقائد السياسية التي يؤمن بها قائد الثورة فهي:

1.الاهتمام بالجانب الوطني الليبي: لقد كان الهدف الرئيسي للعمل الذي قاده القائد معمر القذافي والذي بدأ بالتخطيط لقيام الثورة هو تحرير ليبيا وإعادة السيادة وتعزيز الهوية الوطنية وهو ما تحقق بالفعل بقيام الثورة في عام 1969م وتعزز في خطوات تنفيذية تمثلت في إجلاء القواعد الأجنبية وطرد المستعمرين الأجانب ، وإنهاء كل أشكال الوصاية الخارجية التي كانت مفروضة على ليبيا ، وهو ما يؤكد أن قيام المشروع الوطني الحر والمستقل كان في صميم العقيدة السياسية للقائد معمر القذافي.

2.الاهتمام بالمواطن الليبي: لقد كان هدف تحقيق المساواة والعيش الكريم للمواطن الليبي من أهم الشعارات التي نادت بها الثورة على لسان قائدها حيث قال: "إن الثورة قامت من أجل القضاء على عوامل التخلف التي تتمثل في الحاجة إلى السكن ، وفي صعوبة الحصول على لقمة العيش ، وتحقيق حياة إنسانية راقية تليق بشعب يمتلك وسيلة الحياة ويعيش في القرن العشرين ، فلولا الفقر الذي يعاني منه الشعب الليبي لما قامت الثورة"(السجل القومي،1971 :211). وقد انعكس ذلك في مشاريع تنموية

ضخمة نفذت على أرض ليبيا أسهمت بشكل واضح في تحسين دخل المواطن وتقديم الخدمات التعليمية والصحية مجاناً لجميع المواطنين تحقيقاً لمبدأ المساواة.

3.ضرورة صناعة سياسة خارجية قائمة على التوازن: انتهج القائد معمر القذافي منذ قيام الثورة سياسة خارجية قائمة على التوازن وذلك بانتهاج سياسة عدم الانحياز لأي من الحلفين المتنافسين على النفوذ في العالم آنذاك ، بل أن ليبيا أنضمت رسمياً إلى منظمة عدم الانحياز تأكيداً على انتهاجها سياسة خارجية متوازنة.

4.الإيمان بالوحدة العربية: لقد أظهر القائد منذ قيام الثورة رغبته الشديدة في قيام الوحدة العربية والتي كانت هدفه الرئيسي الذي يدعو باستمرار لتحقيقه وهو في هذا الصدد يقول:"لا عزة للأمة العربية بدون وحدة..ولا قدرة لأي قطر عربي أن يخلص من وضعية التخلف التي فرضت عليه عبر السنين الطويلة المظلمة بدون وحدة ولا نصر في المعركة بدون وحدة"(السجل القومي،1970 :89). وقد تخطى القائد في سعيه نحو الوحدة العربية من الطرح النظري إلى سلوك ملموس في واقع الممارسة حيث بادر بجملة من المشاريع الوحدوية مع عدد من الدول العربية سواء كان على صعيد ثنائي أو ثلاثي وهو ما يؤكد أن الإيمان بضرورة قيام الوحدة العربية كان يشكل حيزاً مهماً في العقيدة السياسية للقائد معمر القذافي.

5.صناعة سياسة خارجية لها دور ريادي في المجال الإقليمي والدولي: من أهم الأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية الليبية هي تحمل ليبيا أعباء القيام بدور قيادي في محيطها الإقليمي بل أن الطموح تجاوز ذلك إلى المستوى الدولي ، حيث كان القائد معمر القذافي حاضراً وبشكل متميز على الصعيد الإقليمي والدولي ، بدعمه المباشر لقضايا الحرية والتحرر للشعوب المستعمرة والذي بدأ من الوطن العربي مروراً بإفريقيا وصولاً إلى دول أمريكا اللاتينية.

ثانياً: القائد والشرعية الثورية في صنع السياسة الخارجية: تشكل الشرعية في علم السياسة محوراً يتناول العديد من الأمور المرتبطة ببناء الدولة الحديثة ، كمشاكل التحول الاجتماعي والنمو الاقتصادي وقضايا الديمقراطية ، والسلطة وتطبيقاتها. ولذلك فإن قضية الشرعية قد تكون أكثر الشروط حاجة إلى الإيضاح والتفسير ، ذلك أنها تختلط من الوهلة الأولى بالقانونية ، أي الجانب القانوني والشكلي للشرعية في حين أنها في مجال فلسفة السياسة والحكم أوسع من ذلك وأعمق في معناها ، فالشرعية عبارة عن عملية صيرورة تطورية ، ومن هنا تحاول كل الأنظمة الحاكمة بغض النظر عن كيفية وصولها إلى السلطة تكريس شرعيتها(المصري،1993 :50) ، وجوهر الشرعية ومغزاها الحقيقي لا يمكن تبديله بأشكال السطو ، حتى لو تسترت خلف القانون والدستور ، ولكن يكتسب تقنين الشرعية

أهميته بوصفه المؤشر الحقيقي لتضاؤل الشرعية أو فقدانها في الحالات التي لا تنطلق فيها من الدستورية القانونية الفعلية للسلطة ، لأن الشرعية هي معيار مستمد من نظرة الرعية إلى السلطة وليست هي التي تحدد ما إذا كان موقع السلطة من الناس هو موقع القوة أو موقع النفوذ ، والسلطة في كل زمان ومكان تحتاج إلى القوة لضبط حياة المجتمع ، ولكنها لا تكون شرعية إذا كانت تعتمد على القوة فقط ، إنما تكون شرعية إذا كان لدى الناس قوة نفوذ فبدون هذه الرابطة المعنوية بين السلطة والرعية لا تكون هناك شرعية(المصري،1993 :50-51).

وتعد الثورة العمل الذي تتكامل فيه القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولو بشكل غير مباشر ، من أجل إحداث التغيير الذي قد يكون في أحيان كثيرة تغييراً مأمولاً لا يجد منفذاً يتحقق من خلاله إلا بقيام الثورة ، فالثورة تغيير عميق في الأفكار والقيم والمعايير ، ولهذه الأسباب كلها كانت بعيدة المدى فيما تحدثه من تغيير في الشكل والمضمون في الآن عينه ، وهي تعني التغيير الاجتماعي الشامل بهدف تحقيق التقدم والنمو للمجتمع الذي طمست معالمه ، أو كادت أن تطمسها عوامل القهر بين استعمار متسلط وإقطاع متحالف معه له مصلحة في بقائه.

إن كافة الأنظمة السياسية لا تنكر القاعدة الطبيعية في أن السيادة للشعب ، ولكنها تجسد وضعاً غير طبيعي عندما تتجاهل الشعب من خلال ممارستها للسيادة نيابة عنه وفي ظل تغييبه كلياً أو جزئياً بصورة صريحة أو مستترة.

إن تغيير هذا الوضع غير الطبيعي إلى وضع يصدق عليه وحدة طبيعة التغيير الثوري الذي يستمد شرعية قوته من شرعية الثورة ذاتها باعتبارها وسيلة عملية لتدمير قواعد الظلم وإنهاء كافة صوره وأوضاعه ، وتحقيق القواعد الطبيعية العادلة بدلاً منه ، إن مثل هذا التغيير الذي يستند إلى مبررات عادلة وطبيعية هو أسلوب للتغيير الذي يمكن وصفه بالتغيير المشروع استناداً إلى الشرعية الثورية(المزوغي،1988 :435).

والعبرة دائماً في التغيير الثوري بإلغاء القواعد والعلاقات الظالمة ، وإذا كانت الأوضاع والقواعد الظالمة لا زالت قائمة وسائدة بالرغم من الادعاء بتغييرها باسم الشرعية الثورية ، أو إذا أدى هذا التغيير إلى وضع أسوأ ، أي إلى تفاقم الظلم بدلاً من تدميره ، فإن الشرعية الثورية في هذه الحالة تفقد مبرراتها كعمل مشروع يستمد قوته من شرعية الثورة ، فالشرعية لا يمكن أن تنقلب إلى وسيلة لتبديل الظلم بظلم أخف أو أشد.

إن هذا المأزق يعد من أخطر الأزمات التي تواجه الثورات ، فإذا لم تتجاوز أي ثورة هذه الأزمة فإنها تواجه في هذه الحالة مخاطر الانحراف والردة ، وكل ذلك يؤدي بها إلى وجود مبررات

لسحب الشرعية الثورية التي قامت على أساسها ، وبالتالي تواجه خطر السقوط(المزوغي،1988 :436).

ومن خلال ما سبق يمكننا التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1. إن الحياة الأولى التي عاشها قائد الثورة في الصحراء فطرته على الحرية والدفاع عنها مهما كلفه ذلك ، بالإضافة إلى أنه يكره الظلم ويعمل على دفعه وهذا دليله تحريض الطلاب للمظاهرات ضد التواجد الأجنبي في ليبيا.
2. إن من أبرز العقائد السياسية للقائد هو إيمانه بمبدأ الوحدة لذا نجده يقوم بالتقارب مع مصر قبل جنوحها إلى الميل سياسياً للغرب وقبل اعتقاد مصر أن الغرب يملك كل أوراق الحل للقضية الفلسطينية.
3. إن العقائد السياسية التي كانت تدور في عقلية القائد سعى الى إخراجها من طور النظرية إلى التطبيق ، ولا أدل على ذلك من الدور النشط الذي يقوم به في مختلف جوانب الحياة السياسية الليبية ، والتي يوظفها بدوره لتتماشى مع مدركاته العقلية حول الأحداث التي تجري هنا وهناك داخل وخارج الساحة الليبية.
4. إن شرعية القائد الثورية هي التي أعطته دوراً رئيسياً وفعالاً في صنع السياسة الخارجية الليبية وتوجيها وفق المبادئ والأهداف التي يسعى لتحقيقها ، حيث تؤكد المؤتمرات الشعبية الأساسية على ضرورة العمل بما وجه به قائد الثورة ، وفي حالة تقصير بعض الإجراءات التنفيذية لخطب وأحاديث القائد وعدم تنفيذها عملياً يعتبر التقصير نقاط مساءلة للجان الشعبية العامة المعنية بالتنفيذ.

المطلب الثاني:

الوحدات القرارية المساعدة

يعتبر عام 1973م بداية الطريق للتجسيد الواقعي لسلطة الشعب في ليبيا والتي حرص عليها وأبدعها قائد الثورة العقيد معمر القذافي ، حيث قامت جماهير الشعب بالاستجابة لنداء القائد في 15 نيسان عام 1973م ، الداعي لتولي الجماهير مسؤولياتها باستلام السلطة وإدارة مرافق الحكومة عن طريق لجان شعبية ، وبعد ذلك توالت التحولات السياسية الهامة الهادفة لترسيخ مفهوم السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب وصولاً إلى الشعب السيد ، وتوجت هذه التحولات بأحداث الثاني من مارس 1977م ، الذي يمثل انعطافاً مهماً في التحولات السياسية في ليبيا ، فقد تم حل مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ووزعت صلاحياتهما على المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة(ليبيا الثورة،1994 :243) ، وهذا يوضحه الشكل التالي(م،مؤلفين،1994 :117):

شكل رقم (3)

الهيكل التنظيمي لسلطة الشعب



الشكل: الاصطلاحات :

مؤتمر الشعب العام

أمانة المؤتمر

لجنة شعبية للقطاعات التنفيذية المختلفة (زراعة ، تعليم ، صحة ، إسكان ، خارجية ، ..... الخ)

مؤتمرات مهنية

لما كانت الهيكلية الرسمية في ليبيا تقوم على نظام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، فإن من الضروري التعرض لهذه الهيكلة خاصةً في الجوانب المتعلقة بصنع السياسة الخارجية والسياقات التي تتبلور من خلالها سلسلة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وذلك وفق الآتي:

أولاً: المؤتمرات الشعبية.

ثانياً: اللجان الشعبية.

أولاً: المؤتمرات الشعبية: وهي الهيكل الرئيسي الذي يبنى عليه النظام السياسي في ليبيا ، وهي التي تشكل الصيغة العملية التي تمكن الشعب من إدارة شؤونه..والمؤتمرات الشعبية هي الشعب كله منتظماً في مؤتمرات شعبية يمارس من خلالها سلطاته ، ووفقاً لوثيقة إعلان قيام سلطة الشعب التي صدرت في 2 مارس 1977م فإن العملية التشريعية في ليبيا هي من اختصاص المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام(المغيربي،2004 :62).

أ- **المؤتمرات الشعبية الأساسية:** هي الركيزة الأساسية في بنيان سلطة الشعب ، وهي حجر الزاوية في البناء التنظيمي الذي تتبلور من خلالها وتتفاعل فيها آراء جماهير الشعب بحيث يساعد أفراد المجتمع في اتخاذ القرار الذي يتعلق بالسياسة العامة لعمل اللجان الشعبية ومحاسبتها(فرحات،1986 :48).

ففي النظام السياسي في ليبيا يقسم الشعب على مؤتمرات شعبية أساسية لممارسة السلطة وذلك حسب نص المادة الأولى من القانون رقم (1) لسنة 1984م الصادر عن مؤتمر الشعب العام.

وتعد المؤتمرات الشعبية الأساسية هي أداة التشريع والرقابة في المجتمع ، وتضع الجماهير في المؤتمرات الشعبية الأساسية بنفسها وبحسب حاجاتها ومطالبها وأهدافها جدول أعمالها في الدورات العادية ولا يحق لجهة أخرى أن تنوب عنها في وضع جدول أعمالها ومناقشتها واتخاذ القرارات حول المواضيع المطروحة.

تتكون المؤتمرات الشعبية الأساسية من كل أفراد الشعب ، والغاية من تكوين هذه المؤتمرات هي تحويل أداة الحكم التي كثيراً ما تتخذ منحىً ديكتاتورياً في يد الفرد أو الطائفة أو الحزب أو القبيلة إلى أداة حكم ديمقراطية حقيقية حين تصبح هذه الأداة هي الشعب كله عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية(المعجم الجماهيري،1989 :385) ، وقد نصت المادة الأولى من القانون رقم 1 لسنة 1984م الصادر في مؤتمر الشعب العام والخاص بتنظيم المؤتمرات الشعبية ، على أن الشعب الليبي ينظم في مؤتمرات شعبية أساسية لممارسة السلطة ، ويراعى في تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي أساسي أن يكون عدد السكان به يتراوح بين الحدين الأدنى والأعلى المقررين ، وذلك باستثناء

المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في المناطق النائية التي تحددها اللائحة التنفيذية(مجموعة مؤلفين،1994 :117) ، ومن أهم مهام المؤتمرات الشعبية الأساسية وفق ما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم (1) لسنة 1984م الآتي(م ، مؤلفين،1994 :118):

أ أ- إصدار القوانين ووضع السياسات العامة في مختلف المجالات.

ب ب - وضع وإقرار الخطط الاقتصادية والاجتماعية والميزانيات العامة لها.

ج ج - التصديق على المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين ليبيا والدول الأخرى.

د د- تحديد علاقة ليبيا بغيرها من الدول وموقفها من الحركات السياسية في العالم.

هه- البث في شؤون الحرب والسلم.

وو- اختيار ومساءلة أماناتها ولجانها الشعبية التنفيذية والرقابية ومتابعتها ومراقبتها ومحاسبتها.

وتتخذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية الصور التالية(المعجم الجماهيري،1989 :388-389):

1. قرارات ذات طبيعة محلية ، لا تتعدى المنطقة التي تخص مؤتمراً شعبياً أساسياً بذاته ، ويتم تنفيذه عن طريق اللجنة الشعبية المصعدة من المؤتمر ذاته.
2. قرارات تهم أكثر من منطقة ، أي تتعدى المنطقة التي تخص مؤتمراً شعبياً أساسياً وهنا ، يتم توحيد صياغة هذه القرارات مع قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية الأخرى في المؤتمر الشعبي غير الأساسي ، وتختص اللجان الشعبية النوعية المصعدة من قبل هذا المؤتمر بتنفيذ هذه القرارات.
3. قرارات تهم المجتمع الجماهيري بالكامل ، وفي هذه الحالة ، تجمع قرارات المؤتمرات الشعبية كافة، وتصاغ في مؤتمر الشعب العام ، وتتولى اللجان الشعبية المختصة العامة والنوعية تنفيذ هذه القرارات.

ب- مؤتمر الشعب العام: هو ملتقى المؤتمرات الشعبية ، واللجان الشعبية ، والمؤتمرات المهنية ، وهو الحلقة النهائية في البناء التنظيمي لسلطة الشعب ، إنه لقاء من أجل صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية(المعجم الجماهيري،1989 :394) ، ويتكون مؤتمر الشعب العام في عضويته من أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية وأعضاء اللجنة الشعبية العامة وأمناء المؤتمرات المهنية والإنتاجية وينحصر دور مؤتمر الشعب العام في تجميع وصياغة القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية وبالتالي فإن أعضاءه لا يمارسون دور النيابة عن الجماهير وإنما مهمتهم إيصال قرارات وتوصيات الجماهير كما هي إلى إطار الصياغة النهائي المتمثل في مؤتمر الشعب العام لتصدر على شكل قوانين وقرارات ملزمة التنفيذ ، ومن مهام مؤتمر الشعب العام أيضاً اختيار اللجنة الشعبية العامة أعلى جهة تنفيذية في البلاد ومحاسبتها بناء على الملاحظات الواردة من المؤتمرات الشعبية الأساسية.

ومن خلال ما تقدم نستنتج الآتي:

أ أ- أن المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للسلطة الشعبية في المجتمع الجماهيري ، هي صاحبة الاختصاص في اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية ، وهي قرارات نهائية تلتزم الأداة التنفيذية (اللجان الشعبية) بتنفيذها.

ب ب- مؤتمر الشعب العام يعد ملتقى للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية تلتقي فيه ارادات المؤتمرات الشعبية الاساسية المنتشرة في طول البلاد وعرضها لتجسد الارادة العامة للشعب المكون لهذه المؤتمرات من أجل صياغة قراراته وتوصياته وملاحظاته في الشأن الداخلي والخارجي باسلوب يمكن تنفيذه من الناحية العملية وبدون ان يهدر رأي أو وجهة نظر أي مؤتمر شعبي أساسي مهما كانت حجم عضويته.

ثانياً: اللجان الشعبية: هي الأداة التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، فهي لجان متكونة من أفراد يتم تصعيدهم بالأسلوب المباشر(المعجم الجماهيري،1989 :318) ، وتخضع لإشراف هذه المؤتمرات ورقابتها وأداة تنفيذية تنسجم مع بنيان سلطة الشعب وترتبط بعلاقة عضوية مع المؤتمرات الشعبية الاساسية وليست سلطة منفصلة عنها ، وبهذا تصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية ، وهذه اللجان مسؤولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية ، وبما أننا في سياق دراسة دور اللجان الشعبية المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية فإننا سنتناولها وفق الآتي:

أ- **اللجنة الشعبية العامة:** أنشئت هذه اللجنة بقرار من مؤتمر الشعب العام في 2 مارس 1977م، وذلك استكمالاً للهيكل الإداري الشعبي في ليبيا ، وحلت محل مجلس رئاسة الوزراء وأصبحت تمارس اختصاصاته كجهة تنفيذية عامة ، وهي الهيئة الإدارية العليا في الدولة ، وتتكون اللجنة الشعبية العامة من مجموع أمناء اللجان الشعبية العامة النوعية ، ومن بينهم أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي حيث تتولى هذه أمانة شؤون السياسة الخارجية ، ويقوم مؤتمر الشعب العام باختيار وتصعيد أميناً لها من بينهم(نابي،2009 :474)، وقد حدد القانون رقم 13 لسنة 1990م بشأن صلاحيات اللجنة الشعبية العامة ما يلي(الوحيشي،1999 :217):

أ أ- اقتراح مشاريع القوانيين وتنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والتي تتم صياغتها في مؤتمر الشعب العام.

ب ب- إصدار القرارات المتعلقة بالإجراءات التنفيذية للميزانيات المقررة من المؤتمرات الشعبية الأساسية وإصدار اللوائح والقرارات التنفيذية وفقاً لأحكام القانون.

ج ج– البث في المشروعات والخدمات التي تخص أكثر من بلدية والنظر في المسائل ذات الصبغة المشتركة بين القطاعات.

د د– إصدار القرارات المتعلقة بالتقسيم الإداري .

ه ه– نقل اللجان الشعبية أو أمنائها أو أعضائها من مكان إلى آخر.

و و– فتح اعتمادات مؤقتة عند تأخر إقرار الميزانية والصرف بالتجاوز على المشروعات المقررة في الخطة ونقل مخصصات أبواب الميزانية التسييرية أو ميزانية التحول من باب إلى آخر.

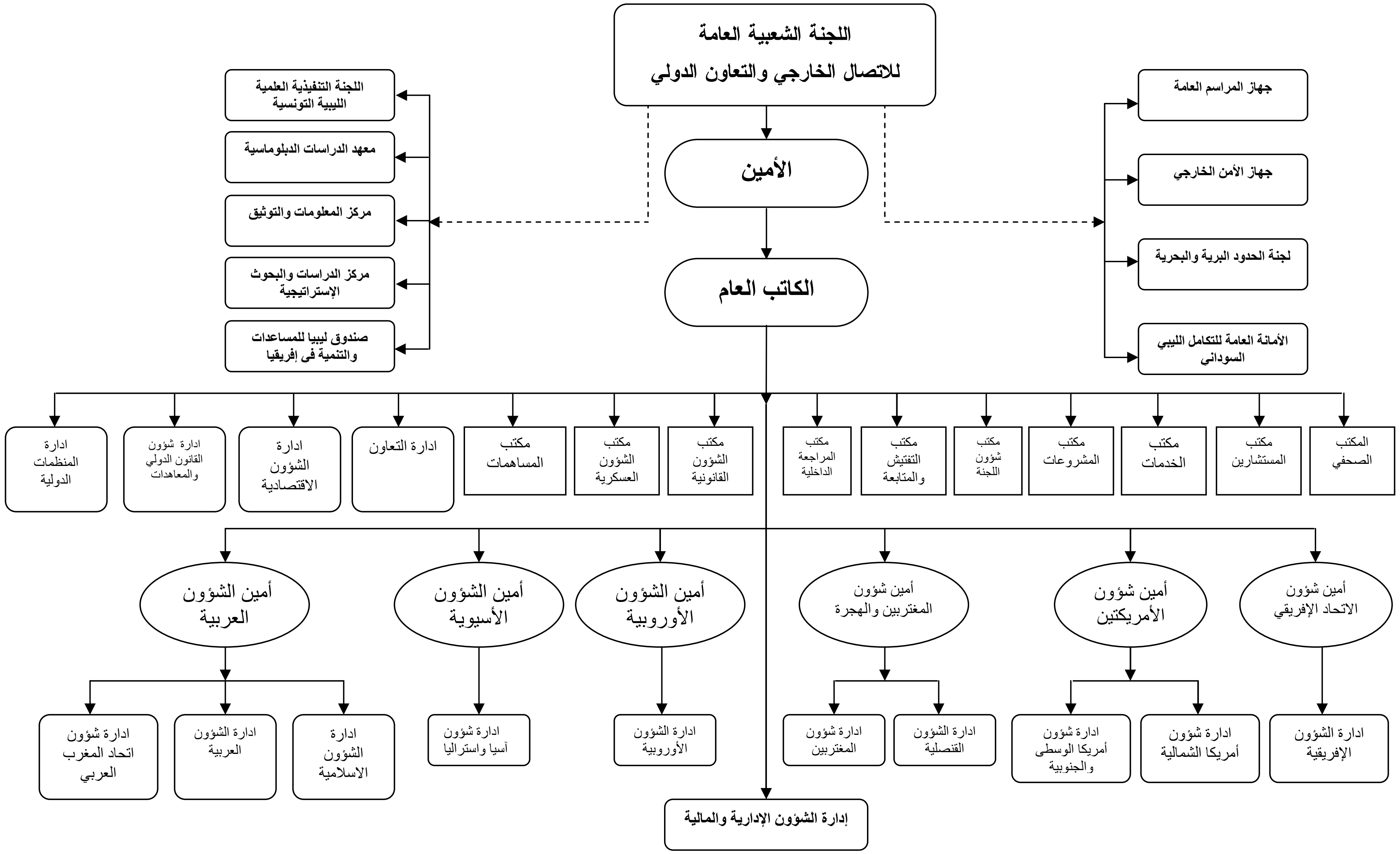
ز ز– الإيفاد للدراسة والعمل بالخارج.

ح ح– تعيين أمناء مكاتب الأخوة والمكاتب الشعبية بالخارج وممثلي الجماهيرية لدى المنظمات الدولية.

ب– اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي: هي القطاع المسند إليه متابعة تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد ، فبعد صياغة مؤتمر الشعب العام قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فيما يتعلق بالشأن الخارجي ، يتم إحالتها إلى اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي لتتولى وضع الخطط التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية والتي صاغها مؤتمر الشعب العام ، ومن بعد ذلك الاشراف على تنفيذها ، ومن مهامها متابعة العلاقات السياسية بين ليبيا والدول الأخرى والمنظمات الدولية ، وتعمل هذه اللجنة من خلال هيكلية إدارية تتكون من إدارات واقسام ومكاتب كلٍ منها متخصصة في دائرة محددة من العالم على وفق ما هو موضح في الشكل رقم (4) ، بما يضمن لها متابعة تنفيذ توجهات السياسة الخارجية الليبية ، وتتبع اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي وتخضع لإشرافها جميع مكاتب الإخوة والمكاتب الشعبية الليبية (سفارات) في الخارج والبعثات المقيمة لدى الدول والهيئات الاقليمية والدولية ، وهي تدار أيضاً بلجان شعبية ، وعلى منوال هذه القاعدة يتم تطبيق الدبلوماسية الشعبية التي تستند على مبدأ أن العلاقات الدائمة بين الشعوب وليست بين الحكومات ، وهي من إفرازات النظام الجماهيري لإدارة العلاقات الخارجية بين الشعوب ، وامتداد للنموذج الشعبي المطبق في ليبيا ، والغرض من وجود اللجان الشعبية في المكاتب الشعبية الليبية في الخارج من أجل القضاء على التناقض بين ما يجري في الداخل وما يجب أن يكون في المكاتب الشعبية في الخارج، وفي هذا الإطار يمكن القول إنه ليس هناك تطابق تام بين إدارات الشئون الخارجية في كل الدول وذلك لأن نظام وزارات الخارجية وتنظيمها تدخل فيه اعتبارات عديدة منها: اعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية واجتماعية(شمبش،1996 :364).

شكل رقم (4)

الهيكل التنظيمي للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي



وبهذا تعد اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أداة تنفيذ السياسة الخارجية للجماهيرية الليبية على وفق قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وتباشر اللجنة جميع الاختصاصات المتعلقة بعلاقات ليبيا مع الدول الأجنبية والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية وتعمل على تحقيق مصالح ليبيا ومواطنيها في الخارج ، وتلتزم بعرض التحليلات السياسية والمعلومات التي توضح توجهات ومسارات العلاقات الخارجية على المؤتمرات الشعبية الاساسية أولاً بأول.

ومن خلال الشرح والتوصيف أعلاه عن اللجان الشعبية ذات العلاقة بتنفيذ السياسة الخارجية الليبية يتبين لنا ما يلي:

أ أ– اللجان الشعبية جماعية التكوين ، أي أن الجماعية هي السمة الأساسية التي تميز اللجان الشعبية عن غيرها ، فلا تكون اللجنة الشعبية إلا جماعية ، فأسمها يدل على تكوينها ، ورأي الجماعة أفضل وأصوب من رأي الفرد الواحد ، وهو ما سينعكس بالإيجاب على مستوى ونوعية القرارات المتخذة بشأن تنفيذ السياسة الخارجية الليبية.

ب ب– اللجان الشعبية شبكية التكوين ، فهي تتكون من أعضاء مصعدين من مؤتمرات شعبية مختلفة ، وهو ما يفسح المجال للاستفادة من الخبرات والكفاءات التي يزخر بها المجتمع ، وهذا يصب في خانة كفاءة الدوائر التنفيذية المتعلقة بمتابعة الشأن السياسي الخارجي.

الفصل الرابع:

القرارات السياسية الليبية كمبادرات واستجابات تجاه إفريقيا غير العربية

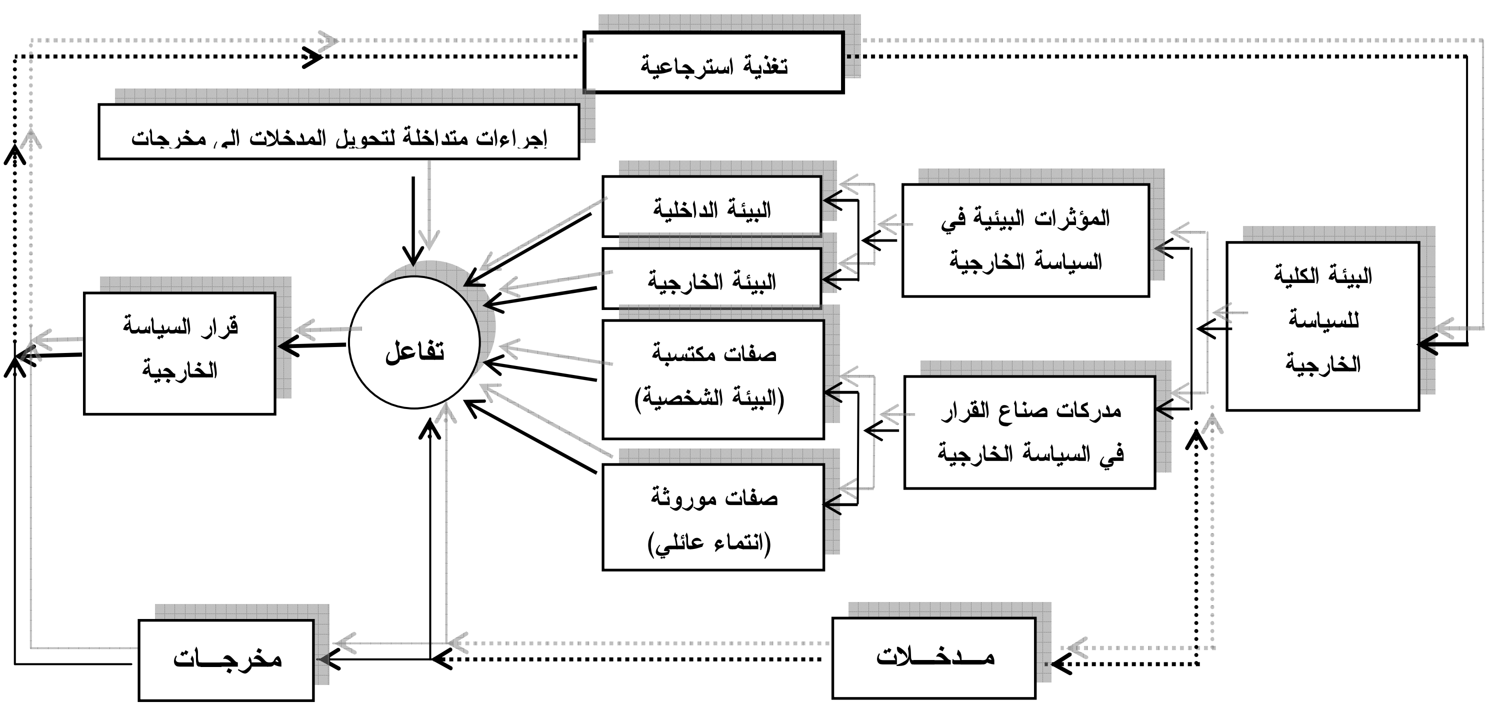
بعد مجموعة العوامل والتوصيفات التي تحدثنا عنها بإسهاب في الفصول السابقة عن السياسة الخارجية الليبية ، والتي في المجمل تتداخل تضارباً وانسجاماً ، لتتفاعل ضمن إجراءات متداخلة لتتحول من مدخلات إلى مخرجات على شكل قرار سياسي إما في شكل مبادرات أو استجابات سياسية ، بعدها يعاود القرار نفسه ضمن ما يسمى بالتغذية الاسترجاعية ليشكل عنصراً من عناصر البيئة الكلية لصناعة القرار الخارجي ثانية ليدخل مرة أخرى مطبخ التفاعل السياسي ، وبالتالي فإننا سندخل في هذا الفصل من دراستنا من الطور النظري إلى الطور التطبيقي.

لقد تعددت الصيغ والأشكال التي عبر ويعبر بها الباحثون عن جملة الأفكار التي تراودهم في عمليات البحث لإيصال ما ينوون إيصاله للباحثين وأهل الاختصاص ، وهذا التعدد يدل على مقدرة الباحث على الإبداع ، خصوصاً إذا علمنا أن العلوم الإنسانية لا تخضع للقوانين كالعلوم الرياضية ، وبالتالي يبقى رأي الباحث هنا كنموذج لدراسة صناعة القرار والذي جاء بعد عملية توفيقية نتيجة الاطلاع على عدة دراسات(الهزايمة،2004 :200).

وبهذا يتضح أن قرارات السياسية الخارجية ما هي إلا نتاج ظروف ومتغيرات بيئة تلك السياسة بشقيها الداخلي والخارجي على السواء وكما يمثله الشكل التالي:

شكل رقم (5)

نموذج معدل لدراسة صنع القرار



وفي هذا السياق فإننا سنختار مبادرة ليبية واحدة ، واستجابة واحدة قامت تنادت بها الدول في إفريقيا غير العربية كنماذج ليس أكثر في وضع القرارات الخارجية ، ولهما صدى سياسي كبير ، والتي تحمل كل واحدةً منها أبعاداً متنوعة كحالتين تطبيقيتين لإبراز الدور الذي تقوم به ليبيا ، من خلال هذه المبادرة وتلك الاستجابة للمؤثرات الضاغطة في مجموعة عناصر البيئتين الداخلية والخارجية، (انظر الملحق رقم 1 والذي يبين العديد من المبادرات السياسية والاستجابات التي ترتبت عليها)وذلك وفق النموذج الذي اعتمدناه في دراستنا متمثلاً في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الكونجو الديمقراطية محط المبادرة الليبية.

المبحث الثاني: المبادرة الليبية والاستجابة الإفريقية.

المبحث الأول:

الكونجو الديمقراطية محط المبادرة الليبية

يكتسب ما يعرف جغرافياً بمنطقة البحيرات الكبرى الإفريقية أهمية خاصة لأسباب عدّة منها: الثروات الطبيعية التي توجد في أراضي دولها من الماس والذهب والنحاس والكوبالت واليورانيوم ، والموارد المائية الهائلة المتوفرة فيها ، فضلاً عن موقعها الجغرافي.

جعلت هذه المزايا المنطقة محط أطماع القوى الكبرى في العالم قديماً وحديثاً ، فقد احتلت القوى الاستعمارية كل بلدانها ، ونهبت الكثير من ثرواتها وخيراتها ، وبعد الاستقلال استغلت هذه القوى الصراع بين سكانها فغذته بسياستها حتى أصبحت هذه المنطقة تعرف بأنها معينً لا ينضب للأزمات الكبرى في القارة الإفريقية ، فأوغندا وهي إحدى دول هذه المنطقة ظلت على مدى عدة أعوام تعاني من تمرد يقوده (جوزيف كوني) وأنصاره من عناصر جيش الرب للمقاومة ، وتسبب العداء التاريخي بين (الهوتو) و (التوتسي) في رواندا وبورندي في صراعات دائمة واقتتال مدمر ، وصفته المنظمات الدولية بأنه ضمن أسوأ أشكال الإبادة الجماعية ، وقد نقلت هذه الجماعات صراعها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ، التي ظلت حوالي عقد من الزمن مسرحاً تدور عليه هذه الصراعات ، حتى وضعت الحرب أوزارها بعد المبادرة السياسية الليبية المتمثلة في رعاية جهود السلام ، التي أفضت إلى التسوية السلمية بين أطراف النزاع وأنهت حالة الحرب بينهما. لذا ونحن نتحدث عن الكونجو الديمقراطية – ولكي نفهم ما يدور هناك – لا بد من تناول هذه الدولة محط الدراسة لنتعرف على كل ما يدور فيها قبل الحديث عن فحوى المبادرة ، تلك المبادرة التي لاقت آذاناً صاغية من القادة الأفارقة وتداعوا للاستجابة لها ، فلا بد والحالة هذه من الإحاطة بجغرافية البلاد من حيث الموقع والسكان والوضع السياسي والاقتصادي فيها للوقوف على أسباب الصراع وسنتناول ذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: جغرافية الكونجو الديمقراطية.

المطلب الثاني: الوضع السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول:

جغرافية الكونجو الديمقراطية

يتركز الصراع بمنطقة البحيرات الكبرى في جمهورية الكونجو الديمقراطية التي كانت تسمى زائير بين عامي 1971–1997م ، (Democratic Republic of the Congo) ، وهي دولة كبرى في وسط إفريقيا ، تدعى أحيانا بالكونغو كينشاسا ، نسبة إلى عاصمتها ، لتمييزها عن جمهورية الكونغو برازافيل المجاورة لها. وللإحاطة بمعلومات وافية عن هذا البلد فلا بد من تناول موقعها على الخارطة جغرافياً ، ومن ناحية الجغرافيا البشرية التي تعيش على أرضه والتي دب بينها الصراع والنزاع الذي تداعت ليبيا لإنهائه ، وذلك من خلال فقرتين هما:

أولاً: الجغرافيا الطبيعية.

ثانياً: الجغرافيا البشرية.

خريطة رقم (5)

تبين موقع الكونجو الديمقراطية



أولاً:الجغرافيا الطبيعية: تقع الكونجو الديمقراطية في وسط إفريقيا وتبلغ مساحتها(2,344,858) كم^2 ، ولا يفوقها في الحجم من بين الأقطار الإفريقية سوى السودان والجزائر ، وهي تلتقي في حدود مشتركة مع تسع دول إفريقية هي: من ناحية الشرق بوراندي بحدود طولها(233) كم ورواند بحدود طولها(217)كم وتنزانيا بحدود طولها(473)كم وأوغندا بحدود طولها(765)كم ، ومن ناحية الشمال السودان بحدود طولها(628)كم وإفريقيا الوسطى بحدود طولها(1577)كم ومن ناحية الغرب الكونجو برازافيل بحدود طولها(2410)كم ، ومن ناحية الجنوب زامبيا بحدود طولها(1930)كم وأنجولا بحدود طولها(2511)كم(www.marefa.org).

يسود أغلب مناطق البلاد مناخ استوائي حار ورطب ، وتغطي إحدى أكبر مناطق الغابات المدارية المطيرة كثافةً في العالم نحو ثلث مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ويجري بها نهر الكونغو ذو التيار الشديد الذي كان يعرف محلياً باسم نهر زائير، ويُعدّ أحد طرق المواصلات الرئيسة فيها، وهذه الغابات مغطاة بالنباتات الكثيفة ، ذات طقس حار ورطب طوال العام ، ولا يعيش فيها سوى أعداد قليلة من السكان بسبب قسوة الظروف المناخية وعدم توفر مساحات مكشوفة وتعتبر واحدة من أكبر مناطق الغابات في العالم ، وأكثرها كثافة ، وتشتمل على تنوع مذهل من الأشجار والنباتات ، وتبلغ كثافة هذه الأشجار والنباتات حداً لا يسمح بنفاذ أشعة الشمس إلى سطح الأرض إلا نادراً.

يخترق خط الاستواء هذه المنطقة ، ويبلغ متوسط درجة الحرارة فيها أثناء النهار 32°م ، ويبلغ المتوسط السنوي لسقوط الأمطار 2000 مم أو يزيد ، ويهطل المطر في الغالب في شكل عواصف رعدية شديدة(www.marefa.org).

ثانياً: الجغرافيا البشرية: يبلغ عدد سكان الكونجو الديمقراطية (51,136,000) نسمة ، منهم أكثر من 99% أقوام هاجروا إليها من مناطق أخرى في إفريقيا منذ 2,000 سنة على الأقل ينتمون إلى أكثر من مائتي جماعة عرقية ، يعتنق حوالي 75% منهم الديانة المسيحية ، بينما تبلغ نسبة المسلمين 10% والبقية يتبعون ديانات محلية مختلفة ، ويقطن في الكونجو الديمقراطية أيضًا نحو مليون من اللاجئين الأفارقة ، أغلبهم من أنجولا وبوروندي ورواندا، هذا بالإضافة إلى نحو 50,000 أوروبي معظمهم من البلجيكيين(بكر،1992 :78).

وتعتبر قبيلتي: التوتسي والهوتو المكوّن الإثني الأساسي في التركيبة العرقية للكونجو الديمقراطية ، وقد كانت قبيلة الهوتو متواجدة في المنطقة التي تعرف حالياً بالكونجو الديمقراطية قبل قبيلة التوتسي ، بينما وفدت الأخيرة إلى منطقة البحيرات الكبرى في القرن الرابع عشر الميلادي ، قادمة من أثيوبيا ، وهم من الشعوب الحامية طوال القامة ، ويحترفون مهنة الرعي وتربية الماشية ، ويتميّز التوتسي على عكس الهوتو بأنهم يمتلكون قواعد نظامية صارمة ، بالإضافة إلى تطويرهم تنظيمات ومؤسسات مركزية قوية ، وسرعان ما سيطر التوتسي رغم كونهم أقلية على الأغلبية من

شعوب الهوتو وفرضوا عليهم نظاماً إقطاعياً متسلطاً ونظام حكم استبدادي عنصري يقوم على اضطهاد الهوتو(حني،1977 :32) ، لقد كان على كل فلاح من الهوتو أن يقتطع جزءاً من محصوله لتقديمه إلى الحكام التوتسي الذين فرضوا عليهم العمل سخرة في أي مكان يطلب منهم واستخدموا العقاب الجماعي ضدهم ، وفي أحيان كثيرة تكون العقوبة إبادة قرى بأكملها يقطنها الهوتو ، الأمر الذي أدى إلى تفجر الصراع بينهما مرات عدّة حاصداً آلاف الضحايا.

ومن خلال ما سبق يمكننا تلخيص أسباب الصراع بالآتي:

1. التمييز العنصري بين سكان البلاد بين أكبر جماعتين الهوتو والتوتسي خاصّة.
2. التقسيم الاستعماري للمنطقة الذي حرص على توظيف الصراع التاريخي بين جماعتي الهوتو والتوتسي بأن قسم المنطقة إلى دويلات ، حرص على أن يكون في كل منها تواجد لقبيلتي الهوتو والتوتسي.
3. نظام الحكم الجائر الذي يمارسه التوتسي ضد الهوتو.
4. العقاب القائم على الهوية القبلية متمثلاً في مبدأ الإبادة الجماعية الذي تمارسه الأطراف المتصارعة ضد بعضها البعض.

المطلب الثاني:

الوضع السياسي والاقتصادي للكونجو الديمقراطية

إن التاريخ السياسي لأية دولة يؤثر في الوضع الاقتصادي الذي تعيشه ، كما أن الوضع الاقتصادي نفسه يؤثر في التاريخ السياسي كذلك؛ أي أن هناك تأثيراً متبادلاً بينهما ، فإذا كان الوضع السياسي يسير وفق آلية حسنة فإن له الكثير من الإيجابيات على الوضع الاقتصادي ، وإذا كان الوضع الاقتصادي حسناً أيضاً فهو يعود بمردود حسن على السياسة في ذلك البلد ، لذا فإننا سنتناول ذلك وفق الفقرتين التاليتين:

أولاً: الوضع السياسي:

ثانياً: الوضع الاقتصادي:

أولاً: الوضع السياسي: في عام 1876م قام هنري. م. ستانلي، وهو مكتشف بريطاني ، بعبور الكونغو الديمقراطية من الشرق إلى الغرب ، وقام مكتشفون آخرون بعبور المنطقة في الوقت نفسه تقريبًا ، وقد وفرت هذه الكشوف للأوروبيين والأمريكيين أول معلومات مفصلة عن المنطقة المعروفة حالياً باسم الكونغو الديمقراطية ، وفي عام 1878م كلف ليوبولد الثاني ملك بلجيكا المكتشف ستانلي ، بإنشاء مراكز حراسة بلجيكية متقدمة على نهر الكونغو ، وعن طريق جهود دبلوماسية حصيفة ، استطاع ليوبولد إقناع القادة الأوروبيين الآخرين بالاعتراف به حاكماً على ما يعرف الآن بالكونغو الديمقراطية ، وقد نص في هذا الاعتراف على أن ليوبولد نفسه وليس الحكومة البلجيكية ، هو حاكم الكونغو الديمقراطية ، وأصبح القطر مستعمرة شخصية لليوبولد في الأول من تموز 1885م ، وأطلق عليه اسم دولة الكونغو الحرة ، وقد عانى شعب دولة الكونغو الحرة كثيرًا ، تحت وطأة حكم ليوبولد ، إذ كان عملاء الملك يعاملون السكان بقسوة ، ويرغمونهم على العمل لساعات طويلة في جمع المطاط من الغابات ، وبناء خط للسكك الحديدية ، مما أدى إلى وفاة الكثيرين منهم تحت وطأة المعاملة القاسية ، وقد أثارت طريقة حكم ليوبولد الجائرة كثيراً من الاحتجاجات خاصة من قِبَل إنجلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، مما أدى إلى استيلاء الحكومة البلجيكية على الحكم في دولة الكونغو الحرة من ليوبولد في 1908م ، وأعادت تسميته باسم الكونغو البلجيكي(أبوالعينين،2001 :32)، وقد كان حكم البلجيكيين للبلاد قاسياً أيضاً في كثير من الأحيان ، واستمروا في فرض سيطرتهم على البلاد كمستعمرة ، ولم يعطوا السكان أي دور في إدارة شؤون الحكم ، وفي مطلع خمسينيات القرن الماضي بدأ كثير من السكان الأفارقة في الكونغو البلجيكي بالدعوة للاستقلال عن بلجيكا ، وفي 1957م سمحت الحكومة البلجيكية لسكان المستعمرة بانتخاب ممثليهم في بعض مجالس المدن ، ولكن ذلك لم يوقف المطالبة

بالاستقلال ، وفي 1959م اندلعت الثورات والاضطرابات ضد الحكم البلجيكي ، وفي 30 حزيران 1960م منحت بلجيكا الاستقلال للمستعمرة ، وأطلق عليها اسم الكونغو ، وفي أول انتخابات تجري في البلاد قبل نحو شهر من الاستقلال ، فازت تسعة أحزاب سياسية بمقاعد في المجلس التشريعي الوطني ، ولكن لم يحصل أي منها على الأغلبية بالمجلس ، وقد أدى توزيع أصوات الناخبين بهذا الشكل إلى إضعاف سلطة الحكومة ووحدتها ، وبحثاً عن حلٍ وسط عشية الاستقلال ، اتفق اثنان من الزعماء على اقتسام السلطة ، بحيث أصبح جوزيف كساڤوبو رئيسًا للجمهورية ، وباتريس لومومبا رئيساً للوزراء ، وفي أيلول 1960م عزل رئيس الجمهورية كازافوبو رئيس الوزراء لومومبا ، الذي سُجن ثم اغتيل في 1961م ، وبعد ذلك قام مؤيدو لومومبا بتكوين حكومة منافسة لحكومة كازافوبو، وأعلنوا أنها الحكومة الشرعية للبلاد ، ونتيجة طبيعية لهذه الخلافات اندلع القتال بين الفئات المتنافسة ، وأعقب ذلك إرسال قوات من الأمم المتحدة في 1960م للبلاد؛ لإعادة الأمن والنظام بدعوة من الحكومة ، وفي آب عام 1961م توصلت الفئات المتنافسة إلى حل وسط ، اتفقوا بموجبه على توحيد البلاد ماعدا مقاطعة كاتنغا ، وعُين سيريل أدولا رئيسًا للوزراء في الحكومة الجديدة(حقي،1967 :47) ، وفي كانون الثاني عام 1963م تمكنت قوات الأمم المتحدة من إنهاء انفصال كاتنغا ، وهرب كثير من المتمردين إلى أنجولا المجاورة ، وعلى إثر إنهاء الانفصال ، انسحبت قوات الأمم المتحدة من الكونغو في حزيران عام 1964م ، وفي تموز من العام نفسه حدثت تسوية سياسية ، تدعو إلى الدهشة ، أصبح بموجبها مويس تشومبي الذي قاد انفصال كاتنغا رئيساً لوزراء الدولة الموحدة ، وفي الوقت نفسه تقريباً ضربت البلاد موجة جديدة من الاضطرابات والثورات ، تمكنت الحكومة من إخمادها بمساعدة المرتزقة البيض بنهاية عام 1965م ، وفي آذار 1965م أُجريت الانتخابات العامة في البلاد ، وفاز بها ائتلاف هش بقيادة مويس تشومبي ، ولكن الائتلاف ما لبث أن تفكك ، وأدت الخلافات بين الزعماء السياسيين إلى تعطيل أعمال الحكومة ، مما أدى إلى استيلاء الجيش على مقاليد الحكم في تشرين الثاني من العام نفسه، وعُين الجنرال جوزيف ديزيريه موبوتو رئيسًا للجمهورية(التقرير الاستراتيجي الافريقي،2003 :128).

سادت البلاد خلال أوائل الستينات من القرن الماضي اضطرابات أهلية تسببت في نشوب قتال بين فئات مختلفة من الشعب أدت إلى شعور بالمرارة وانقسامات حادة بين هذه الفئات ، ولمجابهة ذلك اتخذ الرئيس موبوتو بعض الخطوات في محاولة لحل المشاكل التي تواجه البلاد ، مثل: تكوين حكومة وطنية قوية تمكنت من بسط سيطرتها على كل البلاد ، وساعدت على إنهاء القتال بين فئات الشعب ، وتخفيف حدة الفوارق العرقية ، التي سادت في السنوات السابقة ، وقد سعى موبوتو أيضًا إلى تدعيم الأمة، بتشجيع الاعتزاز بالتراث الإفريقي ، والحد من التأثير الأوروبي ، وكان كثير من المدن والمعالم الطبيعية في القطر تحمل أسماء أوروبية استبدلتها الحكومة بأسماء إفريقية ، وفي عام 1971م غيرت الحكومة اسم القطر من الكونغو إلى زائير ، كذلك وجّهت الحكومة كل مواطنيها الأفارقة الذين يحملون

أسماء أوروبية إلى أن يستبدلوا بها أسماء إفريقية ، وغيَّر موبوتو نفسه اسمه من جوزيف ديزيريه موبوتو إلى موبوتو سيسي سيكو في عام 1972م ، وفي عام 1977م قام ثوار كاتنغا الذين كانوا يعيشون في أنجولا بغزو زائير ، للاستيلاء على مقاطعة كاتنگا السابقة ، التي كانت قد أعيدت تسميتها بإقليم شابا ، ولكن القوات الحكومية الزائيرية هزمتهم بمساعدة قوات مغربية ومعدات حربية فرنسية ، وعاود ثوار كاتنغا الكرَة ثانية في 1978م ، ولكن القوات الزائيرية استطاعت هزيمتهم مرة أخرى بمساعدة قوات فرنسية وبلجيكية(www. marefa.org).

وفي 1990م أعلن موبوتو عن خطط للإصلاحات الحكومية ، وعن عزمه السماح بحرية تشكيل أحزاب سياسية معارضة ، والسماح لها بترشيح أعضائها في الانتخابات التي أجريت في 1991م ، علمًا بأن كل المواطنين كانوا ملزمين في السابق بالانضمام إلى حزب الحركة الشعبية الثورية ، ولم يكن يسمح لهم بانتقاد الحكومة علانية ، وقد قام موبوتو أيضًا بتعيين حكومة انتقالية تضم رئيساً للوزراء، ولكنه ظل يحتفظ بمنصب رئيس الدولة ، كذلك أعلن موبوتو عن خطط لإعادة كتابة دستور زائير ، وفي حزيران 1997م ، اجتاحت قوات لوران كابيلا المعارض الرئيسي لموبوتو العاصمة كنشاسا ، ونصّب كابيلا نفسه رئيسًا للبلاد ، التي أطلق عليها اسم جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وهرب الرئيس موبوتو إلى المغرب وتوفي هناك ، بمرض السرطان وفي أيلول من العام نفسه ، انتظمت انتفاضة مسلحة المناطق الشرقية من البلاد ضد حكومة كابيلا ، وقد وجد المتمردون دعماً كبيراً من حكومتي رواندا وأوغندا إذ حاربت قوات الدولتين إلى جانب صفوف المتمردين ، وفي الوقت نفسه تلقى كابيلا دعماً مماثلاً من أنجولا وتشاد وزمبابوي وناميبيا ، وفي كانون الثاني 2001م، اغتال أحد أفراد الحرس الرئاسي الرئيس كابيلا، وتولى ابنه الجنرال جوزيف كابيلا السلطة في البلاد(التقرير الاستراتيجي الإفريقي،2003 :129) ، وسنلقي مزيداً من الضوء عن طبيعة الصراع عند تناول أطراف الصراع لاحقاً.

ثانياً: الوضع الاقتـصادي: الكونجو الديمقراطية بلاد حباها الله بثروة طبيعية هائلة متمثلة في مواد: الكوبالت ، النحاس ، الماس ، الذهب ، الفضة ، الزنك ، المنجنيز ، القصدير ، اليورانيوم ، الراديوم ، البوكسيت ، الحديد ، الفحم بالإضافة إلى البترول الذي يبلغ إنتاجها اليومي منه 21.090 برميل يومياً ، إلا أن الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها البلاد منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي أدت إلى تراجع كبير في اقتصاد البلاد ،(www.marefa.org) ، وبعد تولي لوران كابيلا عام 1997 وضعت حكومته سياسة مالية صارمة لمواجهة معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة ، ولم تفلح هذه السياسة في الاستمرار بسبب تفجر أعمال التمرد والعنف التي حدثت في آب 1998م ، حيث قلصت الحرب إيرادات الحكومة وزادت من ديونها الخارجية وتوقف قطاع الاستثمار الأجنبي نتيجة عدم الثقة وزيادة القيود الحكومية واستشراء الفساد وفقدان الشفافية في سياسة الحكومة ، وبعد تولي

جوزيف كابيلا تحسنت الأوضاع في أواخر عام 2002م بعد انسحاب قطاع كبير من القوات الغازية ، وعملت الحكومة المؤقتة علي إعادة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) التي ساندت كابيلا في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي ، وفى عام 2005 تحسنت الأوضاع المالية والاقتصادية وزاد إجمالي الناتج المحلي ، بعد أن دب النشاط فى القطاع الاقتصادي للمشروعات الصغيرة وقطاع الصادرات ، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي : 44.6 بليون دولار وبلغ معدل نمو الناتج المحلى : 7.5% ومعدل التضخم : 18.2 % ونصيب الفرد من الناتج المحلي: 700 دولار وذلك وفق تقديرات عام 2006م(الهيئة الوطنية للاستعلامات،2007 :43) وتعقد الحكومة الكونغولية الآمال على سياسة الإصلاح الاقتصادي لتحسين عوائد الدولة خلال عام 2007.

والملاحظ من خلال ما سبق من التاريخ السياسي والوضع الاقتصادي ما يلي:

أ- إن الأيادي الاستعمارية لا زالت رغم منح الكونجو الديمقراطية الاستقلال تلعب بالخفاء في استقرار هذه الدولة من أجل إبقاء الأيدي الاستعمارية نفسها باسطة نفوذها في الكونجو الديمقراطية.

ب- إن الثروة الطبيعية في هذا البلد هي نفسها التي كانت سبباً في شد انتباه المستعمرين وأسالت لعابهم للإبقاء على علاقات ذات أفضلية في هذا البلد.

ج- إن التركيبة السكانية ساعدت على تأجيج الأزمات في هذا البلد ، وذلك من خلال تشجيع كل القوى الطامعة في ثروات الكونجو الديمقراطية؛ ليبقى البلد غير مستقر ، حتى يتسنى لهم سرقة هذه الثروات في ظل غياب الحسيب والرقيب الحكومي.

المبحث الثاني:

المبادرة الليبية والاستجابة الإفريقية

إن المبادرات في حد ذاتها ما هي إلا وجه من وجوه القرارات السياسية وخاصة إذا كانت تصدر عن الدولة ، بمعنى عن الدائرة أو الجهة التي يتعلق عملها في الشأن الخارجي الذي يتعدى حدود الدولة السياسية إلى حدود دولة أخرى ، لكون السياسة الخارجية ما هي إلا مجموعة من القرارات التي تفعلها الدولة خارج حدودها ، فتلقى هذه القرارات التي يكون أحد وجوهها مبادرات تقوم بها الدولة من تلقاء نفسها لتخفيف حدة التوتر في منطقة ما ، أو لوقف صراع ونزف دماء ، وبالتالي تأخذ الدولة صاحبة المبادرة على نفسها المضي قدماً من خلال قنواتها الدبلوماسية من أجل إقناع الأطراف للقبول بها.

وقبول الأطراف بالمبادرة يعني إلاستجابة ، ويتلو الاستجابة عدد من الخطوات من أجل وضع المبادرة على طريق التنفيذ ، وهذه الاستجابة قد يكتب لخطوات تنفيذها النجاح أو الفشل ، بمعنى أنّه ليست كل استجابة لمبادرة تحقق أغراض المبادرة والأهداف المرجوة منها ، إلا أن المبادرة والاستجابة تكون خطوة في الاتجاه الصحيح ، وإن باءت بالفشل إلا أن صداها يسجل في الدائرة الإيجابية للدولة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن المبادرة والاستجابة يكون لكل منها سبب يسفر عن نتيجة ، ويكون السبب في حد ذاته نتيجة ، وتتحول النتيجة إلى سبب وهكذا دواليك حتى تصبّ جميعاً في التغذية الاسترجاعية التي تتحول هي الآخرى سبباً ونتيجة في آن واحد ، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً عند الحديث في المطلب الثاني من هذا المبحث.

وانطلاقاً من هذه المقدمة فإننا سنتناول المبادرة والاستجابة في هذا المبحث في مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول: المبادرة الليبية وليدة الظروف السياسية.

المطلب الثاني: الاستجابة الإفريقية وليدة المبادرة الليبية.

المطلب الأول:

المبادرة الليبية وليدة الظروف السياسية

المبادرة: هي ما تقوم به الدولة من تلقاء نفسها إزاء حدث ما يبعث على التوتر ويؤدي إلى حالة عدم الاستقرار ، سواء أكان ذلك على صعيد الدولة نفسها أم على صعيد دولة أخرى ، لأنه ربما يعقب ذلك قتل وتشريد ودمار ، وهذا ما حصل بالفعل في دولة الكونجو الديمقراطية ، فمن أجل وقف نزيف الدماء ، ووضع حل لمشكلة استعصى حلها لسنوات عدّة قامت الخارجية الليبية ، وبتوجيهات من القائد معمر القذافي الموجه والمرشد للسياسة الخارجية الليبية بمبادرتها المعروفة لإنهاء الصراع في ذلك البلد الإفريقي ، الذي ذاق ما ذاق من جراء ويلات الحرب الأهلية التي كانت تدور على أرضه.

وانطلاقاً نحو تحقيق أهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: المدخلات الموجبة للمبادرة.

ثانياً: دائرة التفاعل ومخرجاتها(المبادرة).

أولاً: المدخلات الموجبة للمبادرة: لقد أسلفنا الذكر أن ليبيا هي الوجه البحري لشمالي القارة الإفريقية يشاركها في هذا بقية الأقطار العربية الساحلية الأخرى ، إلا أن ليبيا ذات خصوصية في علاقتها مع الدول الإفريقية؛ لإن ليبيا تقوم بعمل ريادي في هذه القارة قوامه استقرارها وقطع الطريق على الاستعمار من الوصول إلى خيراتها واستعباد شعوبها ، لإنَّ ليبيا عانت من الاستعمار الكثير ولزمن طويل جداً ، لذا فالمبادرة التي قامت بها الجماهيرية ليست بغريبة عن ليبيا الثورة.

إن هناك ظروفاً سياسية عدّة استدعت ليبيا للقيام بهذه المبادرة ، وهذه الظروف سنعالجها وفقاً لمنهجية الدراسة من خلال المدخلات التي أدت الى قيام ليبيا بالمبادرة ، وهذه المدخلات ما هي إلا العوامل البيئية المؤثرة في السياسة الخارجية ، وهذه العوامل تنقسم بدورها الى أقسام ثلاثة: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ومدركات صانع القرار ، وفي هذا الصدد سنتناول كل من العوامل الداخلية والخارجية في فقرة ومدركات صانع القرار الليبي في فقرة أخرى منفصلة وعلى النحو التالي:

1- **العوامل البيئية المؤثرة في السياسة الخارجية** ، وتنقسم الى قسمين هما:

أ- **العوامل البيئية الداخلية:** وهي وفق الآتي:

أأ- **العامل التاريخي:** إن الصلة بين ليبيا والمناطق الإفريقية فيما وراء الصحراء كانت موجودة منذ العصور القديمة ، حيث كان الإنسان في ليبيا منذ القدم لا يتعامل مع الصحراء على أساس أنها عالم مجهول لا يمكن اكتشافه ، وقد تنامت الصلة بين ليبيا والدول الإفريقية بعد الفتح الإسلامي ، وهذا البعد التاريخي كان حاضراً في إدراك القيادة السياسية الليبية وحافزاً لها لتكون في دائرة الفعل فيما يتعلق

بالقضايا الإفريقية ، وهو بلا شك يوفر أرضية مساعدة للعب دور أساسي في تسوية النزاعات والصراعات التي تشهدها القارة الإفريقية ، وهو ما يبدو واضحاً في الدور الليبي الساعي لتسوية الصراع في منطقة البحيرات الكبرى. ولما كانت أرض افريقيا غير العربية ومنطقة البحيرات الكبرى خاصة مسرحاً لتاريخ مشترك عربي وغير عربي ، فلا شك أن ما يجري في منطقة البحيرات الكبرى تاريخياً يتناغم مع ما هو على أرض الجماهيرية الليبية ، والتاريخ لا يعرف الحدود ولا يقف عند بوابات الدول ، وبهذا دفع التاريخ صانع القرار الليبي والمتمثل في القائد معمر القذافي ليقوم بمبادرته مسنوداً بفعل التاريخ ومجريات أحداثه الماضية.

ب ب- **العامل الجغرافي:** تعتبر ليبيا المدخل الطبيعي للوصول إلى قلب القارة الإفريقية فهي من جهة تتوسط القسم الإفريقي الشمالي ، ومن جهة أخرى تمثل البوابة الرئيسة لإفريقيا من ناحية الشمال من خلال موقعها على البحر الأبيض المتوسط ، كما أن الأرض الليبية من النواحي الجيولوجية هي امتداد للصحراء الإفريقية التي تتوغل جنوباً لتلتقي بخط الاستواء ، وقد شكل هذا الموقع الجغرافي لليبيا أهمية استراتيجية وقوة دافعة للعب دور إقليمي مؤثر في محيطها في منطقة البحيرات الكبرى من منطلق الامتداد الطبيعي والاتصال الجغرافي الواحد ، والذي حتم أيضاً على صانع القرار السياسي في ليبيا النظر إلى هذه المنطقة على أنها عمق استراتيجي لليبيا من خلال الربط بين البعد الجغرافي والبعد الأمني في انعكاس ما يجري من أحداث فيها على ليبيا ، وهذا ما يبرر خطوات القائد معمر القذافي التي كللت بالنجاح في مبادرته لإنهاء الصراع في الكونجو الديمقراطية.

ج ج- **العامل السكاني:** يشكل السكان في ليبيا جزءاً من البنية الاجتماعية والثقافية الإفريقية ، مثل تركيبة القبيلة وعلاقاتها الاجتماعية السائدة ، وهناك امتدادات اجتماعية للقبائل الليبية في العمق الإفريقي بفعل التواصل الحضاري عبر التاريخ ، والذي بلغ أوجه بعد الفتح الإسلامي لليبيا حينما لعب التواصل البشري من جانب ليبيا باتجاه إفريقيا دوراً كبيراً في نشر اللغة العربية والدين الإسلامي ، وكذلك حصلت هجرات بشرية باتجاه إفريقيا بعد الغزو الإيطالي لليبيا بحثاً عن الأمان وهي لازالت مستوطنة هناك وبمسمياتها العشائرية المستمدة من أصولها القبلية في ليبيا التي مازالت في حالة تواصل معها خاصة في مناطق الجنوب الليبي ، وعليه؛ فإن ما يجري في إفريقيا غير العربية يؤثر في السكان داخل ليبيا نتيجة التواصل الحضاري من جهة وبعض الأصول الليبية التي تعيش في إفريقيا غير العربية من جهة أخرى ، تلك التي نزحت بفعل العامل الاستعماري البغيض ، لذا فالمبادرة كان لها ما يبررها بفعل العامل السكاني.

د د- **الموارد الطبيعية(الاقتصاد):** يُعدُّ النفط من أهم الموارد الطبيعية في ليبيا ، والمصدر الرئيس للدخل القومي فيها ، وقد حققت عوائده وفرة مالية كبيرة وفائضاً نقدياً لا يستهان به وّظف بلا شك في بناء قوة الدولة ، وهو ما أدى إلى توفير أرضية مناسبة شجعت صانع القرار السياسي في ليبيا

وحفزته لتوظيف هذه الإمكانيات في تعزيز مكانة ليبيا في محيطها الإقليمي والدولي ، وذلك بالمبادرة في التعاطي مع الأحداث التي تشهدها القارة ، وفي المقابل جعلت هذه الإمكانيات المتوفرة لليبيا الدول الإفريقية تنظر إليها على أساس الشريك القادر على الفعل بما هو متوفر لديها من إمكانات اقتصادية.

ومن خلال ما سبق من حديث حول البيئة الداخلية الليبية ، المتعلقة بالتاريخ والجغرافيا والسكان والموارد فإننا نستخلص أمور عدة عززت توجه ليبيا نحو القيام بالمبادرة وهذه الأمور هي:

1.إن التاريخ العربي الذي يُعدُّ ليبيا جزءاً منه صبغ العرب بصبغة إغاثة الملهوف ومد يد العون للمحتاج ، وليبيا وجدت الكونجو الديمقراطية تتلهف إلى من يوقف الصراع ، وهي تحتاج لأيدي نظيفة لا أطماع لها في أراضيها لتقوم بذلك فكانت ليبيا هي الدولة التي دخلت هذا المضمار.

2.إن التقدم التكنولوجي الذي ساد العالم قرب المسافات وقصرها فلم يعُد البعد الجغرافي حائلاً دون القيام بأي عمل في أية دولة من الدول ، فليبيا التي تبعد عن الكونجو الديمقراطية مسافات كانت بالأمس بعيدة واليوم هي قصيرة ، بالإضافة إلى أن سكان الكونجو الديمقراطية استجابوا للمبادرة الليبية طمعاً في الموقع الجغرافي الليبي الذي يُعدُّ نقطة عبور لسكان الكونجو الديمقراطية نحو اوروبا.

3.السكان: إن حالة الانسجام السكاني في ليبيا أعطى السياسة الخارجية الليبية قوة دفع إلى الأمام وهي ماضية في تحقيق أهدافها الخارجية.

4.عززت الموارد الطبيعية التي تزخر بها ليبيا مواقفها ، حيث وفرت الدعم اللازم لتنفيذ القرارات وما تنوي ليبيا تحقيقه خارج إطارها الجغرافي أو ما يسمى حدودها السياسية.

5.إن صانع القرار الليبي والحالة هذه يقف على أرض صلبة ولديه من البدائل ما يحقق به كل أهداف وأجندة سياسة بلاده الخارجية.

ب- العوامل البيئية الخارجية: وهي وفق الآتي:

أأ- الدول الإفريقية: ونعني بها الدول التي لها علاقة بما يجري من صراع في الكونجو الديمقراطية سواءً من خلال الفعل المباشر في هذا الصراع أو التأثير فيه أو التأثر به بشكل أو بآخر ، وسنتناولها وفق التصنيف التالي:

1. أطراف الصراع: أشرنا فيما سبق بأن دول البحيرات العظمى قاطبة تتألف من إثنيات وقوميات متعددة ، ومع ذلك فإن الانقسام الإثني بين الهوتو والتوتسي في كل من رواندا وبوروندي والصراع المستمر بينهما أدى إلى التأثير على خريطة التفاعلات الإثنية في الدول المجاورة ، والدليل على ذلك أن أحد أبرز جوانب الصراع في جمهورية الكونغو يرتبط بمسألة هوية الكونغوليين من أصل رواندي أو بوروندي (الذين يطلق عليهم بانيا رواندا (Banya Rwanda) ، سواء كانوا من التوتسي أو الهوتو ، وقد ظلت قضية جنسية هؤلاء في الكونغو الديمقراطية بعد الاستقلال ذات حساسية بالغة وموضع توتر وصراع ، بيد أن الأمور ازدادت تعقيداً وتشابكاً مع تدفق ما يربو على المليون لاجئ

رواندي أغلبهم من الهوتو بعد أحداث 1994م ، على أقاربهم في المدن والقرى الواقعة شمال مدينة "كيفو" ، ولا شك أن هذا المتغير الديموغرافي أدى إلى نقل الصراع التقليدي بين الهوتو والتوتسي إلى شرق الكونغو الديمقراطية ، ولا يخفى أن نظام حكم الرئيس الراحل موبوتو أسهم في إشعال نار الفتنة في بلاده ففي عام 1996م ، أي قبيل عام واحد من سقوطه ، فقد أصدر أحد المسؤولين الحكوميين إنذاراً عبر مؤسسة الإذاعة الوطنية يُحذر فيه المواطنين من أصول توتسية ، ويطالبهم بمغادرة البلاد ، الأمر الذي لم يترك أي مجال أمام هؤلاء سوى اللجوء إلى العنف وحمل السلاح من أجل إسقاط النظام، وبالفعل بدأت حملة الإطاحة بنظام موبوتو تحت زعامة لوران كابيلا الذي ظل يحمل المبادئ الماركسية لمدة تزيد على ثلاثين عاماً من حياته ، حيث كان من مؤيدي أول رئيس لوزراء الكونغو الديمقراطية باتريس لومومبا ، وقد وجد كابيلا الدعم هذه المرة من مقاتلي التوتسي وجماعات المعارضة الأخرى لنظام موبوتو ، مثل جماعات "الماي ماي" ، وفي أواخر عام 1996م استطاع كابيلا تنظيم صفوف المعارضة في إطار واحد هو "قوات التحالف الديمقراطي لتحرير الكونغو"، ونظراً لتصاعد السخط الشعبي ضد نظام موبوتو، تمكنت قوات كابيلا من دحر قوات الرئيس موبوتو والسيطرة على الحكم في عام 1997م.

والمراقب لسجل كابيلا منذ ذلك التاريخ وحتى واقعة اغتياله في 16 كانون الثاني 2001م يلحظ أنه ملئ بالتناقضات ، وإن كانت النتيجة العامة هي أن الكونغو الديمقراطية لم تشهد تحقيق أي من الوعود التي قطعها على نفسه عند استيلائه على السلطة ، اللهم إلا تغيير وجه من يمارسها.

واللافت للنظر حقاً أن كابيلا استغل انتماءه لإقليم كاتنجا الغني بثروته المعدنية في محاولة بناء قاعدة للتأييد السياسي له في مواجهة جماعات المعارضة المرتبطة بقوى خارجية ، ولا سيما رواندا وأوغندا ، وقد تم تكريس هذا الأساس الإقليمي لنظام الكونغو الديمقراطية ، وهو الأمر الذي يُضفي على الصراع بعداً إقليمياً وعرقياً جديداً.

2. دول الجوار للكونجو الديمقراطية: لقد ظهر تأثير دول الجوار واضحاً على تطور الأحداث في الكونغو الديمقراطية منذ انهيار التحالف غير المقدس بين قوات كابيلا وقوات متمردي التوتسي التي تساندها كل من رواندا وأوغندا ، ففي آب 1998م تقدمت قوات المتمردين صوب العاصمة "كينشاسا" للاستيلاء عليها ، بيد أن تدخل قوات من زيمبابوي وأنجولا وناميبيا لدعم قوات الرئيس كابيلا أدى إلى إجبار المتمردين على التراجع والمحافظة على توازن القوة في المنطقة.

وبدا واضحاً أن أطماع الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني ، وهو من أصول توتسية ، بتأسيس إمبراطورية يسيطر عليها شعب التوتسي في البحيرات العظمى تقف وراء الموقف الأوغندي من الصراع في المنطقة ، على أن الانقسام الذي حدث بين رواندا وأوغندا بعد ذلك إنما يرجع إلى التنافس حول توزيع التركة في أعقاب سقوط نظام الحكم في الكونغو الديمقراطية ، وإنه على وجه العموم تنافس

بين رجلين يشتركان في حلم واحد ، وهما: بول كاجامي في رواندا ويوري موسيفيني في أوغندا ، على أن وجود دول إفريقية أخرى معارضة لهذه الأطماع الأوغندية والرواندية يحافظ على خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة.

وبناء عليه؛ يبدو واضحاً أن دور دول الجوار الست (أنجولا، وزيمبابوي، وناميبيا، ورواندا، وبوروندي، وأوغندا) هو عامل مهم في فهم خريطة التوازن الإقليمي في هذه المنطقة الغنية بثرواتها المعدنية والطبيعية ، ومن ثم يمكن القول أنه مكمل للبعد المحلي في أزمة الكونجو الديمقراطية.

ب ب- الوضع الدولي: إن البيئة الدولية تتكون من دول ومنظمات وهذه سواء كانت دولاً أو منظمات لها تأثير على السياسة الخارجية للدول ، فقد تكون محدودة وقد تمنحها مساحات واسعة للحركة الخارجية ، وفي هذا الصدد سنتناول الأمم المتحدة كهيئة دولية عالمية لها تأثيرها في الساحة الدولية وتحتكم إليها الدول في كثير من قضاياها ، وتشتكي لها الدول في حالة النزاعات وغيرها ، أما الدول الكبرى فسنتناول الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول على اعتبار الولايات المتحدة الامريكية أصبحت قائدة للنظام الدولي الجديد على النحو التالي:

1. الأمم المتحدة: إن الجماهيرية الليبية تعي ذلك الدور المهمش للأمم المتحدة عند معالجة الأمور التي تتعلق بالدول النامية ، كما أنها تعي أن الأمم المتحدة أصبحت منذ مطلع العقد العاشر من القرن الماضي أداةً سياسية من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية ، الأمر الذي ترتب عليه إشكاليات عدة منها: أن الأمم المتحدة لم تعد ذلك المنبر الصالح للاستماع إلى شكاوى الدول الفقيرة وخصوصاً إذا كانت تلك الدول تحتوي أراضيها الموارد الاقتصادية والثروات الباطنية؛ لأن هذه الموارد أصبحت في حد ذاتها نقمة عليها ، لكونها اصبحت مطمعاً للدول الكبرى والتي ومن خلال الأمم المتحدة تسعى للوصول إلى تلك الثروات وبغطاء شرعية هذه الهيئة الدولية.

إن الجماهيرية الليبية تعيش أحداث العالم وبخاصة القضية الفلسطينية ، حيث نجد أن الأمم المتحدة عُطلت فيها العديد من القرارات بالفيتو الأمريكي ، حيث سجلت الأمم المتحدة أكثر من أربعين (فيتو أمريكي) لصالح دولة الكيان الصهيوني وضد مصلحة القضية الفلسطينية ، أضف إلى أن هيئة الأمم المتحدة – وهي تعطي الفيتو للدول الكبرى – تغتصب حقوق الآخرين إذا ما تعارضت مع مصالح هذه الدول التي تمتلك حق الفيتو.

إن الجماهيرية الليبية تنظر إلى الأمم المتحدة على أنها رسم على الورق في حالة مناقشة مشاكل الدول النامية ، ونمراً في غابة عند مناقشة ما يهم الدول الكبرى ، لذا فالأمم المتحدة من وجهة النظر الليبية لا يعول عليها وهي ذات عامل سلبي ضد مصالح الشعوب الفقيرة ويداً قوية مع مصالح الدول الكبرى.

إن الجماهيرية تعي أن هناك مصالح للدول ذات النفوذ في الأمم المتحدة ، وبالتالي المناداة للعودة للأمم المتحدة في حالة الصراع في الكونجو الديمقراطية يؤدي إلى بعثرة الأوراق الإفريقية والتي تحتاج ربما إلى عقود للملمتها من جديد من أجل ترتيب البيت الإفريقي بعيداً عن الأمم المتحدة التي قد تنزع إلى تدويل الأزمة بقرارات الشرعية الدولية.

2. الدول الكبرى: لا يمكن فهم الصراعات في البحيرات العظمى دون الإشارة إلى الإطار الأجنبي ولا سيما الأمريكي والأوروبي ، فمن الملاحظ أن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة تركز على هذه المنطقة ، وذلك من خلال أداتين رئيستين: الأولى هي خلق ودعم بعض القادة الأفارقة الجدد الذين يعملون بشكل أو بآخر على تحقيق المصالح الأمريكية ، ونذكر على وجه الخصوص الجنرال بول كاجامي الرجل القوي في رواندا منذ عام 1994م الذي تلقى تدريباته العسكرية في كلية الجيش والأركان بمدينة ليفنورث بولاية كنساس الأمريكية.

أما الأداة الثانية فهي طرح مشروع القرن الإفريقي الكبير ، الذي يضم إلى جانب دول القرن التقليدية كّلاً من أوغندا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي و"جنوب السودان المستقل"، ويرمي هذا المشروع إلى إنشاء بنية أساسية لمصلحة شركات التعدين والنفط الأمريكية.

وتفضي القراءة المدققة للتحرك الأمريكي في المنطقة ، بغض النظر عن ادعاءاته الأيديولوجية، إلى التأكيد على أن نمط التوازن الإقليمي الذي تحاول الولايات المتحدة ترسيخه في البحيرات العظمى يعتمد أساساً على نظام حكم الأقليات ، أي قادة أفارقة ينتمون إلى جماعات عرقية تشكل أقلية في مجتمعها ، موسيفنيني في أوغندا ، وكاجامي في رواندا ، وزيناوي في أثيوبيا ، وأفورقي في إريتريا ، وجارانج في جنوب السودان.

ويلاحظ أن التنافس الغربي والأمريكي في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة يدور حول ضمان الوصول إلى مناطق التعدين والثروة الطبيعية ، ولا أدل على ذلك من التجارة غير المشروعة في الماس والذهب وتهريب السلاح ، التي يتورط فيها رجال أعمال وشركات أوروبية وأمريكية.

وتسعى فرنسا أيضاً من جانبها للاستفادة من الموارد المعدنية الموجودة بهذه المنطقة لخدمة صناعتها الثقيلة والنووية من ناحية ، كما أن هذه المنطقة قريبة من جيبوتي ، حيث توجد قاعدة فرنسا الشرقية في إفريقيا ، التي تكتسب أهمية خاصة بسبب إطلالها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، ووقوعها على طريق التجارة بين جنوب آسيا والمنطقة العربية ، بالإضافة إلى أنها تشكِّل كتلة بشرية هائلة يمكنها استقبال المصنوعات ومنتجات السلاح الفرنسية.

ولهذا؛ فقد عملت فرنسا على دعم بعض الأنظمة الحليفة والصديقة ، وانتهاز الفرص المناسبة للتدخل في الصراعات التي تشهدها هذه المنطقة ، ولذا نراها تتدخل في رواندا عام 1994م في إطار العملية التي أطلق عليها "تركواز" وكان الهدف المعلن منها هو حماية المدنيين الأبرياء في رواندا ،

ولكن فرنسا عملت على دعم نظام الهوتو الحاكم ضد الأقلية التوتسي ، ولعل هذا الدعم يرجع إلى عاملين هما: انتماء الهوتو لرابطة الفرانكفون ، في حين أن التوتسي ينتمون إلى رابطة الأنجلوفون ، والاعتبار الثاني يرجع إلى تلقي الجيش الرواندي ومعظمه من الهوتو تدريباته على أيدي الضباط الفرنسيين.

كما عملت فرنسا من ناحية ثانية على دعم نظام موبوتو سيسي سيكو في الكونجو الديمقراطية في مواجهة قوات المعارضة التي كان يقودها آنذاك الرئيس الراحل لوران كابيلا المدعوم من التوتسي، وكان هدف فرنسا استمرار حصولها على الألماس من ناحية ، وتصدير السلاح إلى الكونجو الديمقراطية من ناحية ثانية.

لكن يلاحظ أن السياسة الفرنسية اصطدمت بعقبتين أساسيتين ، إحداهما داخلية (خاصة بالدول الإفريقية) ، والأخرى خارجية ، أما العقبة الداخلية فتمثَّلت في رفض جماعة التوتسي في كل من رواندا والكونجو ، للتدخل في شؤون بلديهما ، بل عدّت القوات الفرنسية التي تم إرسالها بموافقة مجلس الأمن في رواندا قوات معتدية ، ومن ثَم قررت شنَّ هجوم ضدها ، وأما العقبة الخارجية فتتمثل في معارضة بعض القوى الإقليمية والدولية ، حيث وصل الرئيس الأوغندي يورو موسيفيني للحكم عام 1986م من خلال مساعدة الولايات المتحدة والتوتسي ، ولذا فقد كان من أبرز المعارضين للتدخل الفرنسي في رواندا ، بل قام بدعم المعارضة التوتسية التي استولت على الحكم بعد ذلك ، ومن ناحية أخرى ، فقد انقلبت الولايات المتحدة منذ أوائل التسعينات على موبوتو بعدما كان أقوى حليف لها إبَّان الحرب الباردة لدعمه حركة يونيتا المعارضة في أنجولا في مواجهة النظام الشيوعي الحاكم هناك ، لكن انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة ، فضلاً عن الفضائح والممارسات اللاإنسانية لموبوتو ، دفع واشنطن إلى التخلي عنه ، بل تحوّلت إلى دعم المعارضة التي يقودها كابيلا ، حتى وإن تم ذلك بأسلوب غير مباشر من خلال تمرير المساعدات العسكرية عبر أوغندا ، بل طلبت الولايات المتحدة من فرنسا صراحة أن ترفع يدها عن موبوتو ، ولعلَّ هذا ما دفع فرنسا بالفعل إلى صياغة استراتيجية جديدة في المنطقة ، ظاهرها احترام حقوق الإنسان ودعم النظم الشرعية ، وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج ما يلي:

أ- إن الوضع في الكونجو الديمقراطية معقد وتتشابك فيه خيوط اللعبة الدولية وبصورة غاية في التعقيد ، لكون الأمر تحكمه أمور عدة خارج إرادة أطراف الصراع أنفسهم.

ب- إن دول الجوار يدفعها للاستجابة للمبادرة الليبية خشية امتداد العنف إلى أراضيها كونها هي الأخرى تتكون شعوبها من إثنيات ، وهذه الإثنيات من الصعب بمكان التساوي في الحقوق فيما بينها ضمن نطاق الدولة نظراً لخصوصية الموروث الاجتماعي والثقافي لهذه المجتمعات وهو ما قد يكون مبعثاً للصراع فيها.

ج- إن الدول الكبرى هي صاحبة الكلمة في الهيئات الدولية وهي لا ترى في مراءة الصراع إلا مصلحتها وإن كان ذلك على حساب إبادة شعب الدولة التي يتأجج بها العنف والدمار.

2- المدركات العقائدية لصانع المبادرة الليبية: إن صانع المبادرة الليبية هو قائد الثورة وهو الموجه والمرشد للسياسة الخارجية الليبية ، وفي هذا الصدد سنتناول مدركاته العقائدية وفق فقرتين رئيسيتين هما:

أ- المدركات الوراثية: وأهم هذه المدركات:

أأ- النشأة الاجتماعية: لقد نشأ وترعرع القائد معمر القذافي في بيئة بدوية مشبعة بالقيم والعادات والتقاليد الأصيلة المستمدة من التراث القبلي والعشائري العربي وهو ما كان حاضراً في منظومته الفكرية والتي بلورها في قضايا الأسرة والقبيلة والأمة معتبراً إياها تكوينات اجتماعية ، ينبغي أن تصحح العلاقات بينها وبين المجتمع عامة حتى تؤدي دورها التاريخي ولا تكون قيداً على حركة المجتمع ، وفي الوقت نفسه فإن هذه العلاقة الصحيحة والصحية تكون ضماناً حقيقياً لحصول هذا التكوين الاجتماعي على حقوقه الفطرية والطبيعية ، فالأسرة في نظره هي عماد المجتمعات وأساسها ، وأهمية الأسرة بالنسبة للفرد تسبق أهمية الدولة ، فهي مظلته الاجتماعية ، وهي منبع ثقافته المجتمعية ، والمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه الفرد في الأسرة نمواً طبيعياً، وتزدهر فيه الأسرة ، ويستقر الفرد في الأسرة البشرية ، مع وجوب الاحتفاظ بالفارق بين الدولة كونها نظاماً سياسياً يرتبط بجغرافيا وشعب وتاريخ وبين الإنسانية التي هي مجموع القيم المجتمعية. من هنا كانت نظرته للصراعات الدائرة في إفريقيا بين القبائل والإثنيات على أنها نتاج لغياب الأمن الاجتماعي بفعل الفوارق التي عمل الاستعمار على زرعها بين المكونات الاجتماعية للدول الإفريقية ، والصراع الذي دار بين قبيلتي الهوتو والتوتسي أكبر شاهد على ذلك ، من هذا المنطلق عمل القائد معمر القذافي على إحياء دور الملوك والأمراء والسلاطين التقليديين للعشائر الإفريقية وأعاد الاعتبار لها وقام بتأسيس ملتقى عام لهم يجتمعون فيه بشكل دوري تحت إشرافه ورعايته ، يساهمون فيه من خلال مواقعهم الاجتماعية المؤثرة في احتواء الأزمات والصراعات التي تشهدها القارة بهدف تحقيق السلم الاجتماعي في البلدان الإفريقية.

ب ب- الاهتمام بالتراث والمواطن الليبي: للقائد معمر القذافي مقولة شهيرة هي: "إن الانسان هو الجوهر والثورة لا بد أن تقع داخله" ، لهذا كان من أهم أهداف الثورة التي قادها معمر القذافي هو تحقيق الحرية للمواطن الليبي وإعادة الاعتبار له وتحسين مستواه المعيشي ، ولعل من نافلة القول الإشارة إلى التحولات الهائلة التي تمت في بنية المجتمع الليبي الثقافية والسياسية والاقتصادية بعد قيام الثورة رغم التحديات الداخلية والخارجية المتمثلة في عهود التخلف ومحاولة طمس الهوية التي راكمها الاستعمار الذي توالى على الأرض الليبية ، وقد أظهر القائد معمر القذافي حساً وطنياً وقومياً عالياً منذ أن كان طالباً وبالتالي كرس جهداً كبيراً بعد قيامه بالثورة لتعزيز الروح الوطنية والانتماء العربي

للشعب الليبي ، وبهذا يمكن القول أن التراث الوطني والمواطن الليبي والانتماء للأمة العربية كانت من أهم المدركات العقائدية للقائد معمر القذافي.

ب- المدركات المكتسبة: وسنتناولها وفق المنهجية بما هو آتٍ:

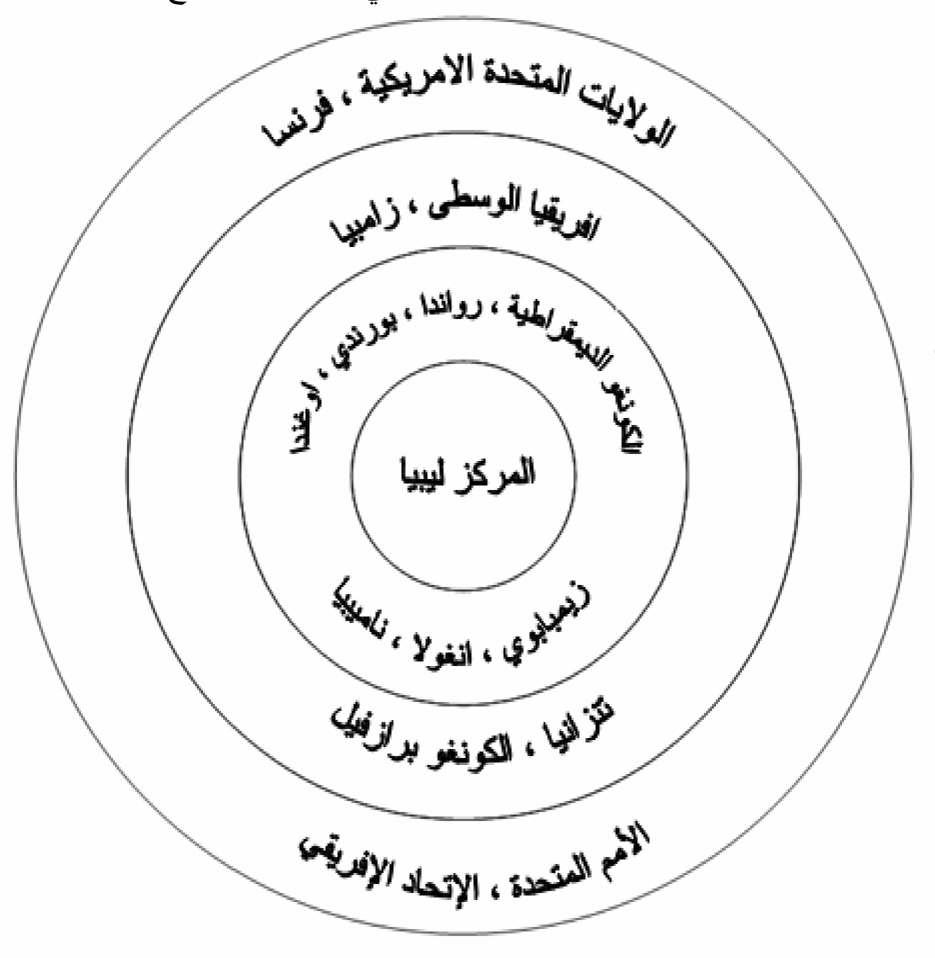
أ أ- المدركات الوحدوية والمشاركة الفعالة: المتمعن في الاسم الرسمي لليبيا وهو : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى يجد أن البعد الإيديولوجي يلعب دوراً كبيراً في ذهنية القائد معمر القذافي ، وهذه التسمية أطلقت ما بعد إعلان قيام سلطة الشعب عام 1977 م وهذا البعد يتمثل بالوحدة على اعتبار ما تعنيه كلمة عربية في اسم الدولة يعني بعداً قومياً خالصاً فأراد القذافي أن يصنع من إفريقيا دولة وحدة انسجاماً مع البعد الوحدوي الذي آمن به ، ومن ثم نجد البعد الإيديولوجي حاضراً في مقطع (الشعبية الاشتراكية) ، وهذا يعني مشاركة فئات الشعب في ممارسة السلطة ، فأراد القائد معمر القذافي أن يسحب هذا المقطع من التسمية ليضم الدول الإفريقية غير العربية كافة كونها المسرح الأساسي والمجال السياسي للسياسة الخارجية الليبية ، ومن كلمة العظمى أراد أن يصنع من إفريقيا دولة وحدة مسلحة بكل أسباب القوة ليجعلها في مصاف الدول العظمى ، فقد كانت فكرة امتلاك أسباب القوة عبر بناء التكتلات الإقليمية والقارية متأصلة ومترسخة في فكر القائد معمر القذافي ، بحيث تحولت إلى تحدّ ظل يعمل على رفعه عبر الانطلاق بفكرته تلك من الإطار الإقليمي العربي إلى فضاء أرحب هو الفضاء الإفريقي الذي لمس فيه استجابة أكبر لدواعي التجمع على مصالح مشتركة ، لذا فالمبادرات الليبية ما هي إلا انعكاس لفكر القائد الذي يطمح بأن تكون ليبيا في مصاف الدول الكبرى ، كما أن هذه المبادرات تحقق أعظم أهداف السياسة الخارجية الليبية والمتمثلة بتحقيق هيبة الدولة وتعظيم شأنها بين الدول.

ب ب- مدركات التحرر والسلام: لم تكن القضايا الإفريقية ببعيدة عن انشغالات القائد معمر القذافي حتى وهو في مرحلة الإرهاصات الأولى للثورة بل كانت القارة الإفريقية وهمومها في قلب توجهاته منذ أن تبلور لديه الوعي الثوري في مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، وهو ما عبر عنه قائد الثورة في حديث الذكريات بقوله: "إن وعينا السياسي والقومي والثوري تكوّن في مرحلة خاصة ، وإن معركة القومية العربية مشتدة في تلك الأيام ، ثم معركة تحرير إفريقيا من الاستعمار مشتدّة أيضاً كانت مرحلة حاسمة حتى على الساحة الإفريقية ، ويعدُّ لومومبا رمزاً للفداء من أجل حرية إفريقيا ، لأنه قدم نفسه قرباناً لحرية إفريقيا..هذه المعاني التي كان يمثلها لومومبا بالنسبة لنا هي نفس المعاني التي جعلت من لومومبا بطلاً ذائع الصيت في ذلك الوقت حتى وصل لنا..إذاً في ذلك الوقت كنا نعيش فترة حاسمة حتى على الصعيد الإفريقي وهذه تركت آثاراً في وعينا السياسي الآن تجاه إفريقيا ونظرتنا إلى إفريقيا واعتبار حرية إفريقيا هي حرية لنا ونحن مع إفريقيا في السراء والضراء"(السجل القومي،1977 :38).

بهذه الكلمات لخص القائد معمر القذافي عقائده السياسية تجاه إفريقيا وهي أن قضاياها نحو التحرر والاستقرار والتنمية والسلام حاضرة لديه منذ نشأته السياسية ، وتأكد ذلك في الأسس والمقومات الرئيسية التي ارتكزت عليها سياسات وعلاقات ليبيا بالدول الإفريقية ، وبالتالي كان موضوع إحلال السلام في جمهورية الكونجو الديمقراطية يأتي في إطار منظومة العقائد السياسية التي يؤمن بها القائد معمر القذافي ، إن عقيدة القائد معمر القذافي السياسية لا تقف عند هذا الحد بل هي أبعد من ذلك بكثير ، ويمكن تلخيص عقائده السياسية بالإضافة إلى ما سبق بما يلي: العمل على تقليص النفوذ الاجنبي في القارة السمراء ، وتنقية الأجواء في الدول التي تعمها الصراعات والنزاعات وصولاً إلى تقريب وجهات النظر المتباعدة للجلوس على مائدة المفاوضات ومن ثم الوصول إلى السلام بين هذه الدول المتخاصمة، والعمل على تقوية منظمة الاتحاد الإفريقي لتقوم بحل مشاكل القارة والاستغناء عن هيئة الأمم المتحدة وخاصة في الأمور التي تهم القارة ، إضافة لأن يكون لليبيا دور ريادي على صعيد القارة على اعتبارها المجال الإقليمي للسياسة الخارجية الليبية ، وكانت رؤيته العقائدية تجاه ما يدور في الكونجو الديمقراطية بالتحديد على النحو التالي:

شكل رقم (6)

الرؤية العقائدية للقائد معمر القذافي لمنطقة الصراع



إن الناظر في الشكل رقم (6) يجد أن رؤية قائد الثورة تتلخص في ما يلي:

1- المركز ليبيا: لقد تبلورت العقيدة السياسية للقائد معمر القذافي منذ قيامه بالثورة ولغاية الآن بضرورة إثبات وجود ليبيا على الخارطة السياسية الإقليمية والدولية ، وإثبات جدارة القيادة الليبية في تقديم العون لمن يحتاج من دول إطار الإقليم وخارجه والاستعداد للاستجابة لنداءات أولئك الذين يطلبون العون والمساعدة السياسية من ليبيا ، وهذا في حقيقة الأمر يصب في مصلحة الدولة وهيبتها إذ يُعدُّ بعث هيبة الدولة من الأهداف السامية للسياسة الخارجية في أي بلد.

2- دول ذات أهمية بالغة في حل النزاع وتستطيع لعب دور كبير في هذا التوجه وهي: أوغندا ورواند وبورندي وزيمبابوي وأنغولا وناميبيا.

3- دول مساعدة ومساندة لحل الصراع وتستطيع لعب دور ولكن أقل مما تلعبه دول ذات الأهمية وهي: تنزانيا والكونجو برازافيل وإفريقيا الوسطى وزامبيا.

4- المنظمات الإقليمية والدولية والدول الكبرى: أما الإقليمية منها فتتمثل في الاتحاد الإفريقي وهو معني بأن يستتب الأمن والاستقرار في الكونجو الديمقراطية لكونها إحدى دول هذا الاتحاد ، واستتباب الأمن فيها ينعكس بالإيجاب على مسيرة بناء الاتحاد الإفريقي ، وأما والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا فهي لا ترى في الصراع إلا ما يخدم مصالحها كدول ، وأما الأمم المتحدة فلا يعول عليها لكونها أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول التي تمتلك حق الفيتو وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: دائرة التفاعل ومخرجاتها(المبادرة): إن جميع العوامل أو المؤثرات البيئية انصبت جميعاً في داخل المطبخ السياسي الليبي (دائرة التفاعل) ، وهذا المطبخ معني بدراسة كل هذه العوامل والقيام بتصنيفها من حيث الأهمية وترتيبها وبيان سلبيات كل عامل وإيجابياته حتى يتسنى لصانع القرار الليبي اتخاذ قراره من بين البدائل المعروضة والذي تقل فيه السلبيات وتعظم به الإيجابيات ، وفي هذا التوجه سنتناول ما يتم عرضه في دائرة التفاعل وما نتج عنها من مخرجات وذلك في فقرتين فرعيتين هما:

1- **دائرة التفاعل:** مما لا شك فيه أن مجموعة المؤثرات السابقة من عوامل مؤثرة داخلية وخارجية ، ومدركات صانع القرار الليبي سواء كانت تلك الوراثية أو المكتسبة وسواء كانت المتعلقة بالقائد معمر القذافي الموجه والمرشد للسياسة الخارجية الليبية أو بالقائمين على سلطة الشعب في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، قد تفاعلت مع بعضها البعض ، وهذا التفاعل الذي خلفته الظروف الداخلية والخارجية التي حفت بالجماهيرية الليبية منذ أن بدأت الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى ، وأدت إلى الاهتمام بما يجري من أحداث في هذه المنطقة ، ومن خلال دراسة مستفيضة للوضع الجاري في منطقة البحيرات ، ونتيجة للتفاعل الذي أتت به المدخلات السابقة ، وضع صانع القرار الليبي أمامه عدة أبعاد قبل أن يقوم بأي عمل إزاء الأحداث الجارية هناك ، والتي كانت توصف المذابح بأنها أبشع

ما عرفه التاريخ الإنساني ، وهذه الأبعاد بالإضافة إلى ما سبق من مؤثرات والتي أولاها صانع القرار في مطبخه السياسي (دائرة التفاعل) هي:

أ- **البعد الإنساني:** إن الأنباء التي تحدثت عن مقتل المئات يومياً نتيجة الصراع الدائر في الكونجو الديمقراطية ، أدت الى تحريك المشاعر الإنسانية لدى كل السامعين لهذه الأنباء ، ولكن الأمر لا يخلو من أن هناك أطرافاً مستفيدة من هذا الوضع ، وهي الأطراف التي لها مصالح في الكونجو الديمقراطية ، والتي ترى بالوضع المتأزم هناك فرصة لخدمة مصالحها ، ومن هذه الأطراف الدول التي تمتلك شركات الأسلحة إذ تجد في ذلك سوقاً مربحة لبيع أسلحتها ، في حين صب هذا البعد الإنساني عند صناع القرار في ليبيا للاتجاه نحو المساعدة في حل الأزمة ووقف المذابح التي ترتكب في كل يوم ، وفي هذا الشأن إن استطاعت ليبيا إحراز تقدم نحو الحل فيعني أن ليبيا قد ربحت مرتين ، ربحت الانتصار للإنسانية أولاً ، وربحت أهدافاً على صعيد السياسة الخارجية تتمثل في تعظيم الدور الخارجي الليبي على الصعيد الإفريقي ثانياً.

ب- **البعد الاجتماعي:** مما هو معروف أن الكثير من الناس ونتيجة للحرب وخاصة الأهلية التي كانت تدور رحاها في الكونجو الديمقراطية يغادرون أراضيهم إلى أراضٍ أكثر أمناً وهؤلاء ما يعرفون باللاجئين ، ويكونون عندئذ بلا مأوى ولا أدنى متطلبات العيش فتكثر بينهم الأمراض ، وبالتالي يكونون بأمس الحاجة إلى متطلبات العيش والصحة ، فتمسك بهم أيدي الجمعيات والمؤسسات وخصوصاً تلك الأكثر تحفزاً لذلك وهي المؤسسات والجمعيات الغربية الاوروبية منها والأمريكية ، التي تعمل على استغلال هؤلاء لصالح السياسات الغربية ويكثر من بين أعضاء هذه الجمعيات والمؤسسات المنصرين ، فبالإضافة إلى رؤية القائد معمر القذافي على ضرورة مساعدة مثل هؤلاء اللاجئين ، لكنه يرى بعمل المنصرين أكبر دافع لإحباط ما يذهبون إليه ، لأنه يرى بضرورة نشر الدين الإسلامي خدمة لعقيدته الدينية وبالتالي كان هذا البعد دافعاً للقيام بالمبادرة.

ج- **البعد الاقتصادي:** إن الحرب الأهلية الدائرة في الكونجو الديمقراطية حصدت الأخضر واليابس من موارد البلاد ، وبالتالي توقفت نتيجة الحرب عجلة الاقتصاد الأمر الذي يجعل اليد الاستعمارية الطامعة في أراضي الكونجو الديمقراطية وصاحبة المصالح في استغلال الوضع المتأزم لصالحها ، والعمل على إغراق البلاد بالويلات من أجل صفاء الجو للنهب والسلب من خيراتها ، ومن ثم الوقوف إلى جانب طرف والانتصار له من أجل ابتزازه في معاهدات لصالحها ، وهو ما وضحه القائد معمر القذافي بقوله: "الصراع الذي عملوه في الكونجو الديمقراطية والتصفية الجسدية لــ (لومومبا) والصراع على الماس والصراع على الخامات في الكونجو سببه الاستعمار الذي خلق هذه المشاكل" (محاضرة القائد،10 أيار2007).

ولما كانت ليبيا تحارب النفوذ الأجنبي ولا ترضى به وهو يمتد إلى إفريقيا والتي هي بمثابة الامتداد السياسي لليبيا في الجنوب ، أخذت ليبيا في التحرك نحو حل النزاع.

د- البعد الأمني: إن ليبيا تخشى نتيجة تفاقم الأزمة وكثرة اللاجئين والمشردين من استغلال هؤلاء من قبل القوى الاستعمارية صاحبة المصالح في إفريقيا من تجنيد أعداد كبيرة من هؤلاء للعمل لصالحها ، وقيامهم بأعمال تخل بالأمن داخل دول القارة وليبيا من هذه الدول ، من أجل تنفيذ أجندة سياسية تخدم أولئك الذين يعملون على تجنيدهم ، أو القيام بما يشكل مبررات للتدخل المباشر والعسكري في شأن الدول التي تقع بها أعمال تخل بالأمن من جراء فعل هؤلاء ، إضافة إلى أن هذا الأمر يغذي ما يعرف بظاهرة الإرهاب.

إن ليبيا من خلال موقعها السياسي تعمل جاهدة على الحيلولة دون وقوع أعمال تخل بالأمن سواء كان بداخلها أو في الأقطار الأخرى ، كما أن ليبيا تحارب الإرهاب بكل أشكاله ، لذا فإن ليبيا من خلال هذا البعد رأت بأن تقوم بشيء يوقف النزاع الدائر وينهيه.

هـ- البعد السياسي: إن النزاع الداخلي يؤدي الى ضعف النظام السياسي في دولة ذلك النزاع ، وخصوصاً إذا كانت حكومته متهمة أنها تقف إلى جانب طرف من أطراف النزاع ، وتعادي الطرف الآخر ، وهذا ما حصل في الكونجو الديمقراطية باتهامات متبادلة ، الأمر الذي يجعل من حكومة النظام خصماً وليس قاضياً عدلاً ، أضف إلى أن هذا يؤدي إلى طلب النظام العون من دول ذات قوة وشوكة ومنعة من أجل المساعدة ، وكثيراً ما تلجأ الدول إلى الدول الكبرى الغربية منها وخصوصاً ونحن نعلم أن لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مصالح في الكونجو الديمقراطية ، وبالتالي نجد هاتين الدولتين على استعداد للتدخل ورهن الطلب ، وذلك بحجة الاستجابة لطلب الحكومة وبحجة حماية مصالحها هناك. إن القيادة الليبية تعي هنا الأمر تماماً ، وبالتالي فهي تعمل من أجل قطع الطريق على هؤلاء ، وإبقاء الأمر في إطار الشأن الإفريقي ، كما أنها تعي أن وجود دولة من هذه الدول الكبرى في منطقة البحيرات سيؤدي إلى استقطاب دول أخرى من المنطقة وتجعل منها تحالفات سياسية تعمل ضد بعضها البعض وبالتالي تكرس مقولة (فرق تسد) فتعمق الصراع في المنطقة وذلك على النحو الذي يخدم مصالحها ويديم وجودها وينعش تجارة السلاح الذي تنتجه شركاتها.

ولما كانت ليبيا تعي الدور الاستعماري المقيت وما تفعله الدول الاستعمارية في كل منطقة تحل بها وهي التي ذاقت ويلات الاستعمار ، لذلك وجدت ليبيا أنه من الضروري التحرك نحو وقف النزاع وإحلال السلام في الكونجو الديمقراطية ، وبهذا اقتضت ضرورات الأزمة الذهاب إلى مبادرة سياسية من قبل ليبيا ، وذلك للوصول إلى حلول سياسية ترضي الأطراف المتصارعة وتنهي الأزمة ، وتتلخص الظروف الداعية للمبادرة الليبية للتدخل السياسي بما يلي:

أ- نظراً لما تمثله إفريقيا من عمق استراتيجي وأمني ينعكس مباشرة على مصالح ليبيا.

ب ب– تحقيق الاستقرار والسلام في ربوع القارة الإفريقية كونه يوفر الظروف المناسبة للجهود السياسية الليبية لإنجاح تكتل إقليمي سياسي واقتصادي يضم دول القارة الإفريقية تعمل ليبيا على استكمال مؤسساته.

ج ج– مبادرة ليبيا بالتدخل لإنهاء الصراع تؤكد وتعزز دورها المحوري الذي تلعبه في القارة الإفريقية ويعزز من مكانتها كدولة مؤثرة في إقليمها.

د د– إن المبادرة لها مبرراتها وذلك بعدم ارتهان إفريقيا لصراعات الدول الكبرى وسد الطريق أمام التدخلات الأجنبية التي تسعى لتوسيع المواجهات المسلحة وزيادة أوضاع التوتر وعدم الاستقرار.

ه ه– تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى يمكّن أبناء القارة من الاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها هذه المنطقة.

2– المخرجات (المبادرة الليبية): إن المدخلات السابقة الذكر جُمعت في المطبخ السياسي الليبي (دائرة التفاعل) وتم دراستها بعناية وتم استعراض الأبعاد السالفة فرسّخت في ذهن صاحب القرار القيام بخطوة إيجابية فاعلة لخدمة الكونجو الديمقراطية وإنهاء القتال الدائر الذي قتل وهجر الآلاف ودمر البلد ، مما دفع القائد معمر القذافي صاحب التوجيه السياسي العام إلى القيام بمبادرته بالاتصال بأطراف النزاع وكل القادة الأفارقة المعنيين بالصراع ، وكذلك أصحاب الرأي والمشورة في القارة لإنهاء الصراع في الكونجو الديمقراطية ، هذا الصراع الذي كان يؤرق الدول الإفريقية سواءً كانت المجاورة منها للكونجو الديمقراطية ، أو تلك التي تقع في القارة؛ لأن ذلك يستنهض ظاهرة الإرهاب ، ويجعل الحدود الجغرافية واهنة أمام تصدير العنف والقتل الجماعي وتحريك شهوة السيطرة لدى الإثنيات ، وخصوصاً ونحن نعلم أن معظم دول إفريقيا تغص بها الاثنيات عل اختلاف اشكالها.

المطلب الثاني:

الاستجابة الإفريقية وليدة المبادرة الليبية

إن المبادرة الليبية كان لها صداها لدى الدول الإفريقية المعنية بالصراع الدائر في الكونجو الديمقراطية ، وهي تلك التي صنفها صانع القرار الليبي بالدول ذات الأهمية وهي دول الجوار والدول المساعدة ، وكان هذا الصدى استجابة لما تحمله المبادرة من حسن نوايا ليبية لحل الأزمة ، ولما كانت السياسة الخارجية في واحدة من تعريفاتها بأنها: مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة والمتوفرة لتلك الدولة(شمبش،1996 :342) ، فإن الاستجابة جاءت ردة فعل لنداء أطلقه القائد معمر القذافي لتحقيق أهداف محددة تكمن في وقف الصراع الإثني الدائر في الكونجو الديمقراطية ، الذي أودى بحياة الكثيرين من البشر ، وألحق الدمار والتشريد في البلاد والسكان.

إن هذه الإستجابة يمكننا عدّها من صنع السياسة الخارجية الليبية لكونها كانت السبب في تنادي القادة وأهل الرأي الأفارقة للاجتماع في ليبيا عبر أكثر من مؤتمر من أجل حل الصراع.

ولتحقيق أهداف هذا المطلب فإننا سنتناوله في الفقرتين التاليتين:

أولاً: المخرجات: استجابة إفريقية للمبادرة الليبية.

ثانياً: التغذية الاسترجاعية للاستجابة الإفريقية.

أولاً: المخرجات: استجابة إفريقية للمبادرة الليبية: لقد استجابت للمبادرة الليبية التي أطلقها القائد معمر القذافي دول الكونجو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبورندي وزيمبابوي وإفريقيا الوسطى وأنغولا وناميبيا وزامبيا وتنزانيا والكونجو برازافيل ، وأما الأسباب التي حدت بهذه الدول لتلبية النداء الليبي والاستجابة له فإننا سنتناولها بتقسيم هذه الدول إلى القسمين التاليين:

1- **دول الجوار الجغرافي:** إن الأسباب التي حدت بهذه الدول إلى الاستجابة هي:

أ- الامتداد الجغرافي من حيث السكان لأصول وفروع الفرق المتقاتلة في الكونجو الديمقراطية في أراضيها أو على الأقل المتعاطفين مع إحدى الفرق هذه ، وهذا يؤدي إلى بعث عوامل عدم الاستقرار ، والخشية من ذلك كان أحد عوامل الاستجابة.

ب- إن الكثير من الفارين من الحرب لجأوا إلى بعض هذه الدول ، وبالتالي فإن تهجير المزيد يعني أن هذه الفئة أصبحت عالة على الدولة المضيفة.

ج- أبعاد مسألة اللاجئين تحمل الكثير من الأخطار منها تدخل الجمعيات والمنظمات الإنسانية في شؤون البلاد عندما تأتي بحجة تخفيف المعاناة الإنسانية عن هؤلاء ، إن اللاجئين ونتيجة للفقر

وتفشي الأمراض بينهم لأن الوضع الصحي لا يكون بالمستوى الذي يؤهلهم لحياة صحية ، قد يسببون لأهل البلد المضيف ما لم يكن في الحسبان.

د– حافز المساعدات الليبية التي لا تبخل ليبيا في تقديمها لدول القارة الإفريقية.

و– إن الجانب الإنساني يكون له أهمية لدى هؤلاء القادة لوقف الحرب ، أضف إلى ذلك أن القيام بدور في هذا الجانب يعزز من هيبة الدولة بين دول القارة وهو من أهم أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في العالم.

2– الدول الأخرى: إن الأسباب التي دفعتها للاستجابة يمكننا إبرازها على النحو التالي:

أ– إن هذه الدول تخشى إثارة الإثنيات في بلادها كون تركيبة معظم البلاد الإفريقية السكانية من إثنيات متعددة ، والحراك الثوري في إحداها قد يحرك الإثنيات الأخرى نحو الثورة ولو كانت في بلاد غير مجاورة ، على خلفيات عدم المساواة في الحقوق والواجبات وهذا كثيراً ما كان له دور في هذا الحراك في بعض الدول الإفريقية.

ب– إن هذه الدول وجدت في تلبية الاستجابة للمبادرة الليبية الدور الذي تبحث عنه لتكون دولة نشطة في بعث السلام في ربوع الكونجو الديمقراطية ، وهذا الدور يؤدي إلى بعث هيبة الدولة وتقويتها وهو من أهداف السياسة الخارجية للبلدان جميعاً.

ج– تعزيز حضور الدولة من خلال وسائل الإعلام وهذه الوسائل تظهرها على أنها دولة محبة للسلام نابذة لكل أنواع الإرهاب ، والدور الذي تقوم به هو ما يدلل على ذلك.

د– حافز المساعدات الليبية التي لا تبخل ليبيا في تقديمها لدول القارة الإفريقية.

كل هذه الأسباب التي سقناها أدت بجميع الأطراف المعنية بالصراع إلى تلبية النداء الليبي القائم على المبادرة التي هدفت الى إنهاء الصراع بين المتقاتلين في الكونجو الديمقراطية ، وإحلال السلام بينها وقاد ذلك إلى عقد لقاءات متعددة في مؤتمرات قمم هي:

- قمة سرت الأولى وعقدت بتاريخ 30 أيلول عام 1998م.
- قمة سرت الثانية وعقدت بتاريخ 17–18 نيسان 1999م.
- قمة سرت الثالثة وعقدت بتاريخ 8 أيار 1999م.
- قمة سرت الرابعة وعقدت بتاريخ 14 تشرين الأول 1999م.
- القمة الخامسة بطرابلس وعقدت بتاريخ 7–8 تشرين الثاني 2000م.

إن هذه القمم جاءت نتيجة مبادرة القائد معمر القذافي ، وكانت المدن الليبية محط رحال القادة الأفارقة من رؤساء ورؤساء حكومات الدول المشاركين ، وخلال هذه المؤتمرات دارت الحوارات وناقش الزعماء الوضع السائد في منطقة البحيرات الكبرى واتخذوا قرارات من شأنها إيقاف الحرب الأهلية والنزاع المسلح واستبدال ذلك بالأمن الذي هو الحاجة الإنسانية الملحة والتي أول ما يطلبها

الإنسان ، ووقف نزيف الدماء ، وقطع الطريق على المغرضين وأصحاب المصالح سواءً كانوا أشخاصاً أم دولاً. ولا بد لنا هنا من استعراض هذه المؤتمرات التي عقدت في ليبيا بشيء من التفصيل لأنها كانت موضع استجابة من الزعماء الأفارقة للمبادرة الليبية ، وكان اجتماع الزعماء الأفارقة وإبداء الرأي حول الأزمة ما هو إلا صورة أخرى للتفاعل مع الأزمة ، وما نتج عن المؤتمرات ما هي إلا مخرجات ؛ فالسياسة لا تتوقف عند صورة بل هي صور متحركة ومتعددة ، وبأنماط مختلفة ، فالسياسة الخارجية الليبية وهي تتفاعل مع الأحداث التي كانت تعج بها الكونجو الديمقراطية ، كانت في حركة ديناميكية ، والسبب في ذلك أن كل مؤثر من المؤثرات في هذه السياسة تشكل في حد ذاتها سبباً لنتيجة تمخضت عنه ، فالعوامل الكلية المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية كانت سبباً نتج عنها التفاعل في المطبخ السياسي الليبي ، وهذا التفاعل شكل هو الآخر سبباً نتج عنه المبادرة ، والمبادرة إن كانت نتيجة للتفاعل فقد شكلت سبباً لاستجابة الزعامات الإفريقية للتنادي في مؤتمرات ، والمؤتمرات أصبحت نتيجة ، وشكلت هي الأخرى سبباً للقرارات ، والقرارات إن كانت نتيجة فقد شكلت هي الأخرى سبباً للتغذية الاسترجاعية لتعود التغذية الاسترجاعية مرةً أخرى لتؤثر في العوامل المؤثرة لتشكل سبباً مع البيئة الكلية المؤثرة يتمخض عنها نتائج ، وهكذا دواليك ، وكما هو موضح بالشكل رقم (7) والملاحظ فيه أن كل دائرة تشكل سبباً والسبب يؤدي إلى نتيجة ، حيث الأسباب بالعوامل الكلية المؤثرة في السياسة الخارجية فكانت هي السبب ، وانتهت العملية بعد تأثير التغذية الاسترجاعية لتكون تلك العوامل في حد ذاتها نتيجة وسبباً في آن واحد (مخرجات) للسبب الذي سبق.

إذا كان الأمر كذلك ، فالمؤتمرات ما هي إلا مخرجات للقمم التي عقدت ، إذاً والحالة هذه لا بد من استعراض هذه المؤتمرات ، وما أفرزته من قرارات وعلى النحو التالي(تقرير اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي،13 كانون الأول ،2006):

أ- **قمة سرت الأولى:** عقدت هذه القمة بتاريخ 30 أيلول 1998م ، تلبية لدعوة القائد معمر القذافي وحضرها رؤساء كل من :أوغندا ، تشاد ، النيجر ، أريتريا ، وخصصت لدراسة النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ونتج عنها القرارات التالية:.

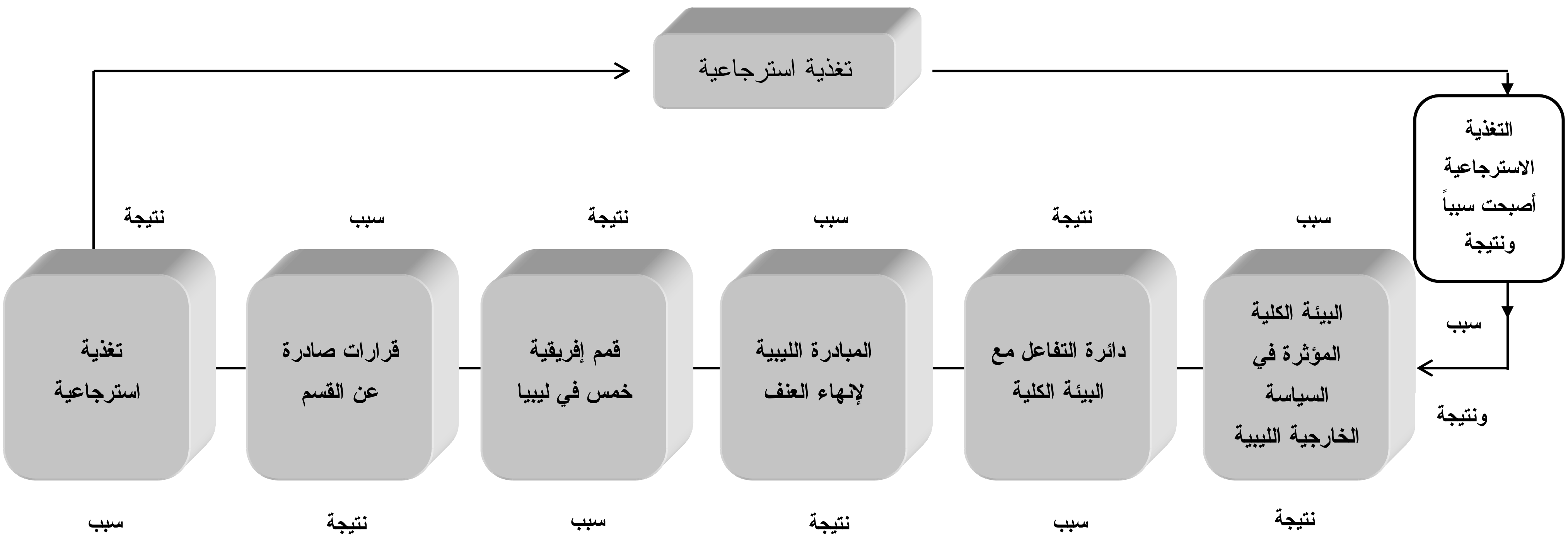
1. إحلال قوات سلام إفريقية محل القوات الموجودة في الكونجو الديمقراطية ، على أن تكون القوات الزيمبابوية والتشادية جزءاً من هذه القوات مع قوات إفريقية أخرى.

شكل رقم (7)

ديناميكية السياسة الخارجية الليبية تجاه الكونغو الديمقراطية

يبين السبب والنتيجة

وكل سبب مبادرة وكل نتيجة استجابة



2. تكليف القمة للقائد معمر القذافي بصفته رئيساً لتجمع دول الساحل والصحراء بمهمة منسق لعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

ب- قمة سرت الثانية: استمراراً للجهود المتواصلة من قبل ليبيا لإنهاء الصراع في الكونجو الديمقراطية استضافت مدينة سرت قمة أخرى بتاريخ 17-18 نيسان 1999م برئاسة القائد معمر القذافي وبحضور كل من الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني ، ورئيس الكونجو الديمقراطية لوران كابيلا ، والرئيس الأرتري أسياس أفورقي، والرئيس التشادي إدريس ديبي حيث توصلت هذه القمة إلى اتفاق سلام في منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة وفي جمهورية الكونجو الديمقراطية بصفة خاصة حيث كانت قرارات هذه القمة على النحو التالي:

1. التأكيد على ضمان أمن الحدود السياسية وسلامتها لكل الدول.
2. الإيقاف الفوري لإطلاق النار لإفساح المجال أمام الحوار والحل السلمي.
3. نشر قوات سلام إفريقية محايدة في المنطقة التي تتواجد بها قوات أوغندية ورواندية ، وبورندية في جمهورية الكونجو الديمقراطية.
4. أن يتزامن انسحاب القوات الأوغندية والرواندية مع حلول قوات حفظ السلام الإفريقية.
5. إدانة جميع أعمال العنف والقتل الجماعي والتأكيد على ضرورة ملاحقة الذين ارتكبوا المجازر وتجريدهم من السلاح وتوقيع العقاب بهم.
6. تشجيع جمهورية الكونجو الديمقراطية على إجراء حوار وطني تشارك فيه جميع الأطراف.
7. ضرورة انسحاب القوات الأجنبية المتواجدة في جمهورية الكونجو الديمقراطية كافة بمجرد الوصول إلى اتفاق سلام.
8. تعهد الأطراف كافة بالتوقف على العمل على الإطاحة بالنظام في جمهورية الكونجو الديمقراطية.
9. التشديد على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم القيام بأية أعمال من شأنها إسقاط الأنظمة وتغييرها في المنطقة.
10. التأكيد على استمرار دور القائد معمر القذافي الرئيسي منسقاً لعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

ج- قمة سرت الثالثة: سعياً لوضع اتفاق سرت للسلام موضع التنفيذ عقدت في مدينة سرت قمة إفريقية مصغرة بتاريخ 8 أيار 1999م بحضور القائد معمر القذافي والرئيس انج فيليكس باتسيه رئيس جمهورية إفريقيا الوسطي ، والرئيس لوران كابيلا رئيس جمهورية الكونجو الديمقراطية وقد خصصت لمتابعة نتائج قمة سرت الثانية وتمخضت نتائج هذه القمة عن الآتي:.

1. وضع الخطوات التنفيذية لاتفاق السلام الذي تم التوقيع عليه في سرت بتاريخ 18 نيسان 1999م.

د- قمة سرت الرابعة: مرة أخرى تكون مدينة سرت محجاً للقادة الأفارقة المعنيين بالصراع في الكونجو الديمقراطية حيث عقدوا فيها قمتهم الرابعة يومي 14-15 أيار 1999م برئاسة القائد معمر القذافي وبحضور كل من : الرئيس بيليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو ، والرئيس إدريس ديبي رئيس تشاد ، والرئيس أنج فيليكس باتاسيه رئيس إفريقيا الوسطى ، والرئيس أسياس أفورقي رئيس أريتريا ، والرئيس لوران كابيلا رئيس الكونجو الديمقراطية والرئيس يحيى جامح رئيس غامبيا ، ووزير الدفاع الرواندي ، والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى ، والمناضل الإفريقي المعلم جوليوس نيريري ، والبطل التاريخي للثورة الجزائرية أحمد بن بلة ، وقد كان جدول أعمال القمة هو متابعة الجهود لاحتواء الصراع في الكونجو الديمقراطية ومتابعة تنفيذ قرارات قمة سرت الأولى والثانية والثالثة ، وقد كانت نتائج هذه القمة وفق الآتي:

1. تأييد اتفاق سرت للسلام وتأكيده.
2. التأكيد على وقف إطلاق النار بين جميع الأطراف المتصارعة في المنطقة.
3. موافقة حكومة جمهورية الكونجو الديمقراطية على إجراء حوار مباشر مع أطراف المعارضة كافة.
4. عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول المعنية بالنزاع في لوساكا تشارك فيه جميع الأطراف ، بما في ذلك المعارضة في جمهورية الكونجو الديمقراطية.
5. عقد قمة إقليمية لإقرار الحل النهائي للنزاع.

هـ- القمة الخامسة بطرابلس: استمراراً لجهود الجماهيرية الليبية لإنهاء الصراع في الكونجو الديمقراطية ، عقدت القمة الإفريقية المصغرة الخامسة بمدينة طرابلس يومي 7-8 تشرين الثاني2000م برئاسة القائد معمر القذافي ومشاركة كلٍ من : روبيرت موغابي رئيس زيمبابوي ، يوري موسيفيني رئيس أوغندا ، ألفا عمر كوناري رئيس مالي ، بول كاجامي رئيس رواندا ، وممثلين عن كل من رؤساء الكونجو الديمقراطية وناميبيا ، وجنوب إفريقيا ، وقد خصصت هذه القمة لاستكمال الجوانب التنفيذية والإجرائية على الميدان في منطقة الصراع ، لضمان السيطرة على الوضع واحتواء الأزمة ، وقد كانت قرارات القمة وفق الآتي:

1. نشر قوات إفريقية محايدة في جمهورية الكونجو الديمقراطية فوراً.
2. أن تضمن القوات المحايدة أمن حدود كل من رواندا ، وأوغندا.

3. أن تقّيم القوة المحايدة حجم الانتراهاموي وغيرها من الجماعات المسلحة في جمهورية الكونجو الديمقراطية بهدف تجريدها من أسلحتها وتفكيكها وإعادة توطين هذه المجموعات.
4. أن تسحب كل من أوغندا ، ورواندا قواتهما من جمهورية الكونجو الديمقراطية طبقاً لاتفاقية لوساكا.
5. أن يتم سحب القوات الأجنبية الأخرى كافة من جمهورية الكونجو الديمقراطية.
6. تكليف القائد معمر القذافي بمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق.

ثانياً: التغذية الاسترجاعية للمبادرة الليبية والاستجابة الإفريقية: تعدُّ التغذية الاسترجاعية نتيجة قائمة بذاتها تحصلت بعد دراسة وافية ، وتفاعل المدخلات المختلفة المؤثرة في السياسة الخارجية سواء كانت تلك الخارجية منها أو الداخلية ، وإسقاطات صانع القرار بعقائده السياسية عند اتخاذ قرار القيام بالمبادرة والتي بدورها أدت إلى تفاعل الأطراف الإفريقية معها فاستجابت للمبادرة وشرعت هي الأخرى مع الجماهيرية الليبية بالسعي إلى إيجاد حل للصراع الدائر في دولة الكونجو الديمقراطية. إن هذه التغذية الاسترجاعية سميت بهذا الاسم لكونها تعاود مرة أخرى إلى حظيرة البيئة الكلية المؤثرة في السياسة الخارجية لتعمل على شكل عامل مؤثر إلى جانب العوامل الأخرى في بيئة السياسة الخارجية ، وعلى هذا النحو سنتعرف على التأثير الذي نشأ بفعل اتخاذ المبادرة من قبل ليبيا والاستجابة من قبل الدول الأخرى على السياسة الخارجية الليبية ، وفي هذا سنتناول طبيعة تأثير التغذية الاسترجاعية في بيئة السياسة الخارجية الليبية ، وما آلت إليه نتائج المبادرة والاستجابة في الفقرتين التاليتين:

1. التأثير في العوامل البيئية المؤثرة في السياسة الخارجية:

أ- العوامل البيئية الداخلية: والمقصود بها مجموعة العوامل الداخلية والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على السياسة الخارجية للدولة وينعكس تأثيرها في توجهات صانع القرار السياسي الخارجي وهي وفق الآتي:

أأ- العامل التاريخي: إن إطلاق المبادرة الليبية يُعدُّ في حد ذاته خطوة إيجابية تسجل في سفر تاريخ الدولة الليبية ، وعندما استجابت الدول الإفريقية الآخرى للمبادرة فهذا يعني أن للجماهيرية الليبية كلمة مسموعة لدى هذه الدول ، وذلك يسجل في سفر تاريخها أيضاً ، وبالتالي تعتبر المبادرة والاستجابة علامة مميزة في تاريخ ليبيا السياسي ، وهذا يعزز مكانة الدولة ويبعث للأجيال القادمة تاريخاً سياسياً ناصع البياض سمته الأساسية الإصلاح وخاصة بما يتعلق بالعلاقات الدولية ، وهذه السمة من سمات الدول الرائدة والتي يسجل لها التاريخ لا عليها أنها دولة قائمة على التآخي وحب الإنسانية ، ويكفي الدولة الليبية شرفاً في عهد الثورة ذلك.

ب ب- العامل الجغرافي: مما لاشك فيه أن الجغرافية تلعب دوراً بارزاً في العلاقات الدولية ، وموقع ليبيا المميز على البحر الأبيض المتوسط المقابل للشواطئ الأوروبية له أهمية ، وزاد من أهمية الموقع الجغرافي الليبي وجوده في الشمال الإفريقي وبهذا يكون بوابة الأفارقة إلى أوروبا ، إن المبادرة والاستجابة في حد ذاتيهما منحت رعايا الكونجو الديمقراطية ورعايا الدول التي استجابت للمبادرة الليبية وساهمت في إنجاحها الكثير من المزايا المتعلقة بالموقع الجغرافي ومنها منح امتيازات للعبور للأراضي الليبية لهؤلاء جميعاً سواءً كان ذلك للأشخاص للإقامة المؤقتة على الأرض الليبية من أجل تحقيق أهداف معينة ومؤقتة ، أو للعبور إلى أوروبا أو الترانزيت لنقل البضائع والاتجار لكون الموانئ الليبية مؤهلة لمثل ذلك. وقد أدى هذا الى تحميل السلطات الليبية القائمة على المعابر مسؤوليات إضافية ، وجُدت مع المبادرة ، حيث حطت رحال المؤتمرات الخاصة بالمبادرة والاستجابة على الأرض الليبية ، وهذه كلفت ليبيا مزيداً من مسؤوليات الأمن للمؤتمرين الذين بلغوا بالمبادرة مبلغ النجاح.

ج ج- العامل السكاني: لقد أدت المبادرة الليبية والاستجابة الإفريقية والتوصل إلى حلول أنهت سنين من الصراع ، وأوقفت قطار الموت إلى استشعار المواطن الليبي بكل درجات الاعتزاز ، وأصبح المواطن الليبي يُنظر اليه بنظرة اختلفت عما سبق ، وأدت الى إنسياح الليبيين إلى الجنوب عبر دول القارة إما للتجارة أو للسياحة أو لأغراض أخرى ، كما أهلت المبادرة الليبيين وخاصة من هم في مراكز صنع القرار للقيام بأدوار أخرى في القارة الإفريقية نتيجة للنتائج الإيجابية للمبادرة والاستجابة التي حققتها القيادة الليبية لهم ، وهو ما وفر أيضاً الظروف المناسبة لعمل الدعاة الليبيين التابعين لجمعية الدعوة الاسلامية العالمية للعمل على تعليم اللغة العربية ونشر الدين الإسلامي في ربوع القارة والحد من نشاطات الحملات التنصيرية.

د د- الموارد الطبيعية: لقد تأثر مردود الموارد الطبيعية إذ وقع على عاتق ليبيا القيام بدور كبير لإنجاح ما توصل إليه المؤتمرون في المؤتمرات التي عقدت من أجل المبادرة ، حيث حملت الخزينة الليبية أعباءً مالية منها ما ذهب من أجل المساعدة الليبية لدولة الكونجو الديمقراطية المتضررة من الحرب الأهلية ، من أجل القيام بأعباء النتائج التي تم التوصل إليها وذلك لإنجاحها ، وبعث الحياة الاقتصادية من جديد في هذا البلد الذي خربته الحرب ، ومنها ما ذهب للدول المشاركة لكونها ما جاء بعضها إلا راغباً في المساعدات الليبية ، ومنها ما تطلبته الجهود الليبية وهي تبحث عن مخارج للأزمة أثناء المفاوضات ، وما تطلبه من أمر بعد إنها المفاوضات التي توجت بنجاح المبادرة الليبية ، وتمكنت ليبيا من جمع ما جمعته من دول للمشاركة في الحل ، وهي تلك التي استجابت للمبادرة. إن التغذية الاسترجاعية وفي هذا المقام تطلبت أموالاً لا تتحقق إلا من خلال

الموارد الليبية ، وذلك لدعم الأطراف بكل أنواع المساعدات لتستطيع الوقوف عند حدود ما جاءت به المبادرة والاستجابة لها.

ب- العوامل الخارجية: والمقصود بالعوامل الخرجية هي تلك التي لها دور في الصراع ولو هامشياً خلاف الدور الليبي وهي:

أأ- أطراف الصراع: لقد قبلت أطراف الصراع في الكونجو الديمقراطية بقرارات المؤتمرات التي عقدت في ليبيا بشأن وضع حل للإشكاليات التي أدت إلى قيام الحرب الأهلية ، لكون الأطراف باتت بعد سنين من القتال في وضع صعب وجدت في أنها الطرف الآخر مسألة تستعصي على أي من الأطراف ، وبالتالي أيقنت أن الاستجابة لقرارات مؤتمرات ليبيا هي الوسيلة التي بها تضع للعنف والقتل حداً ، لذا استنهضت حكومة الكونجو الديمقراطية أصحاب العقول من الهوتو والتوتسي وجعلت منها دعاة لقبائلهم للاستجابة ونجحت في ذلك ، وهذا كان بمساعدة من الدول التي ناقش رؤساؤها المسألة في سرت وطرابلس ، برعاية الجماهيرية الليبية وبإشراف وتوجيه مباشر من القائد معمر القذافي. إن التغذية الاسترجاعية في هذا المقام عززت قناعات الأطراف المتحاربة بالسلام ووضع حد للحرب ، وبالتالي أخذ كل طرف من الأطراف يركن إلى أن السلام هو سيد الموقف لا غيره.

ب ب- دول جوار الكونجو الديمقراطية: إن التغذية الاسترجاعية العائدة من قرارات القمم المتعلقة بالصراع التي عقدت في ليبيا ، والتي من خلالها تمت مناقشة المسألة ووضع الحلول ، أدت إلى زيادة أعباء الدول المجاورة للكونجو الديمقراطية من حيث المسؤولية المتمثلة بالإشراف على تنفيذ بنود ما تم الاتفاق عليه وتسهيل عودة المهجرين إلى بلادهم ، وكذلك توفير كل السبل التي تساعد الكونجو الديمقراطية في بث روح التسامح والتضامن بين فرقاء القتال ، وهذا بدوره عزز موقف رؤساء هذه الدول لدى شعوبهم على اعتبارهم أصحاب رأي ومشورة بلغوا مستوى القيادة الحكيمة التي ترى بضرورة مساعدة الأخرين ، كما أن آراءهم الصائبة ما كانت لتصل إلى مثل هذه الحلول التي أحلّت الأمن في الكونجو الديمقراطية لو لم تكن كذلك ، فهم بذلك أهل للقيادة وزادت التغذية الاسترجاعية في شرعية الحكم في هذه الدول علواً في نفسية شعوبها.

ج ج- الدول الإفريقية الأخرى: إن التغذية الاسترجاعية أدت إلى توطين الأمن في نفوس قادتها وشعوبها ، حيث أدت إلى تراجع المخاوف من قيام الحروب الأهلية في بلادهم لكون الشعوب قد تعلمت درساً مفاده أن الحروب الأهلية لا تؤدي إلى نتائج سوى الدمار والخراب وقتل الناس ، ومهما بلغت سنوات الحروب فالسلم نهاية المطاف ، ولا يستطيع طرف إفناء الآخر مهما كان ضعيفاً ، وفي نفوس القادة نجد أن التغذية الاسترجاعية أدت إلى أن أنظمتهم السياسية تعلمت درساً

من الحرب في الكونجو الديمقراطية ، فأخذت تهتم بالشعوب وتعالج الأسباب التي تماثل أسباب قيام الحرب في الكونجو الديمقراطية.

د د- الاتحاد الإفريقي: سجلت التغذية الاسترجاعية هنا علامة إيجابية في دائرة الاتحاد الإفريقي ، لكون أن من أهم الطموحات التي أنشئ على أساسها هذا الاتحاد هو تحويل إفريقيا من قارة فقيرة تكثر فيها الحروب والصراعات الأهلية والبينية إلى مكان آمن ومزدهر يسعى نحو التقدم والرقي ، ويأخذ بيد دوله لتكون لها مكانتها بين دول العالم ويحصنها من المؤثرات السلبية الناتجة عن التحديات والتغيرات في البيئة الإقليمية والعالمية ، وبالتالي فإن ما نتج عن المبادرة الليبية تجاه تسوية الصراع في الكونجو الديمقراطية صب في مصلحة الأهداف والمهام الرئيسية لقيام الاتحاد الافريقي ، فكان الارتياح الكبير لهذه النتائج هو ردة الفعل الصادرة عن الاتحاد وصاحبها متابعة ومواكبة مباشرة من قبل مفوضية الاتحاد لجهود الجماهيرية الليبية في متابعة نتائج المبادرة والاستجابة الإفريقية لها ، وذلك من باب الحرص على أن تؤتي هذه المبادرة أكلها.

ه ه- الأمم المتحدة: إن المبادرة والاستجابة ومدى ما حققته من وقف نزيف الدماء في الكونجو الديمقراطية ، كان ذلك خارج نطاق الأمم المتحدة ، فقد انتهت الحرب وفق ما اقتضته الظروف السياسية في القارة الإفريقية وهو في الحقيقة لمصلحة القارة ودولها ، في حين أن هذا لا ينسجم مع مصلحة الدول التي تسيطر على الأمم المتحدة ، ونخص بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوروبية ، لأن إيقاف الحرب خارج إطار الأمم المتحدة يعني انتفاء الدور الأوروبي الأمريكي وهي الدول التي تصوغ قرارات الأمم المتحدة وفق رؤيتها السياسية ، وفي نهاية المطاف تصب في مصلحتها؛ فالتغذية الاسترجاعية هنا تسجل هامشاً إيجابياً في الدائرة الإفريقية وسلبياً في دائرة الأمم المتحدة.

و و- الدول الكبرى: ونقصد بها الدول الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، فالتغذية الاسترجاعية سجلت علامة سالبة في ميزان هذه الدول والأسباب واضحة رؤية العين منها: أن شركات الأسلحة تفقد جزءاً كبيراً من مردودها المالي جراء بيع الأسلحة للفرقاء والمتقاتلين ، لكون تجارة السلاح قد توقفت ، أضف أن الحرب في الكونجو الديمقراطية توفر ظروفاً مناسبة لسرقة ثروة البلد في ظل غياب الأمن ، حيث يتركز جهد وفكر الفرقاء المتقاتلين على شأن بعيد عن استخراج ثروة بلادهم واستغلالها لصالح شعبها ، لذا فالتغذية الاسترجاعية كانت عاملاً مؤثراً سلبياً في دائرة هذه الدول كما هي مؤثر سلبي في دائرة الأمم المتحدة.

2. المدركات العقائدية لصانع المبادرة: إن التغذية الاسترجاعية وهي تؤثر في البيئة الكلية للسياسة الخارجية الليبية تركزت في مسارين: الأول تأثيرها في المدركات الوراثية ، والثاني في المدركات المكتسبة ، وفي هذا نجد:

أ- **المدركات الوراثية:** وتركز هنا التأثير في البعد الاجتماعي ، الوطن والمواطنـــة عنـــد القائد معمر القذافي ، وقد سجلت التغذية الاسترجاعية علامة موجبة في هذين البعدين :

أأ- **النشأة الاجتماعية:** ذكرنا أن القائد معمر القذافي نشأ في أسرة كانت تعيش في اجـــواء مشبعة بالقيم البدوية والتراث القبلي والعشائري ، وقد صبت التغذية الاسترجاعية هنا بما يعزز هذا البعد؛ فنجاح المبادرة والاستجابة لها عززت من وضع الريادة الاجتماعية للقائد معمر القذافي فـــي نفوس الليبيين والأفارقة ، وهو ما جعل الشيوخ والملوك والسلاطين التقليديين الافارقـــة يقـــررون تنصيب القائد معمر القذافي ملكاً عليهم في ملتقاهم الذي عقد في مدينـــة بنغـــازي بتـــاريخ 29 آب 2008م (صحيفة الشمس،2008/8/30) ، وأصبح منذ ذلك التاريخ ينادونه ملـــك ملـــوك إفريقيـــا التقليديين.

ب ب- **الاهتمام بالوطن والمواطن الليبي:** أن يسعى القائد معمر القذافي القائـــد والموجـــه إعطاء ليبيا وضعاً سياسياً مرموقاً بين دول العالم وإكساب المواطن الليبي احتراماً بين شعوب العالم ، والمبادرة والاستجابة في حصيلتها النهائية وما تضمنته التغذية الاسترجاعية قد تحقق فعلاً ممـــا حفز الشعب الليبي للوقوف خلف قيادته إزاء كل خطوة تخطوها في مثـــل هـــذه الأمـــور لفـــض المنازعات ، الأمر الذي انعكس على القيادة الليبية إيجابياً وجعلها تتصرف وفق ما تراه مناسباً وهي تستند إلى قاعدة شعبية وفرها لهذه القيادة شعب رأى في قيادته الحكمة.

ب- **المدركات المكتـــسبة:** إن المدركات المكتسبة قسمت من حيث المدخلات إلى قـــسمين: المدركات الوحدوية والمشاركة الفعالة ومدركات التحرر والسلام ، وقد أدت التغذية الاســـترجاعية كمؤثرات في هذه المدركات إلى ما يلي:

أأ- **المدركات الوحدوية والمشاركة الفعالة:** حيث وقف الشعب الليبي خلال المبادرة ومـــا نتج عنها وما بعدها من مشاركة فعالة من قبل الأطراف الإفريقية صفاً واحداً إلى جانب قيادته التي أثرت وتؤثر في الأحداث الفعالة ، كما أن هذه التغذية جمعت الأطراف الإفريقية على شكل وحـــدة واحدة لمجابهة الظروف السياسية والحرب الأهلية في الكونجو الديمقراطية ، ودفعتهم المبادرة للقيام بالمشاركة الفاعلة جميعاً لإنهاء جريان الدم في ذلك البلد ، وقد أدت التغذية الاسترجاعية إلى التأكيد على مدركات القيادة الليبية لتبني العمل الوحدوي وإشراك اطراف أخرى لبلوغ الأهداف التي ترنو اليها القيادة الليبية ، وفي المستقبل ستكون المبادرة الليبية حافزاً لهم للتعاطي مع أحـــداث أخـــرى مشابهة ووضع حد لها.

ب ب- **مدركات التحرر والسلام:** أدت المبادرة والاستجابة لها إلى تحرير شعب الكونجـــو الديمقراطية من عقدة الخوف التي كانت تسيطر عليه بسبب الحرب الأهلية ، الخوف على الأرواح والممتلكات والتهجير والنهب والسلب والتدمير، وأحلت السلام في ربوع البلاد التي مزقتها الحرب

مما جعل شعب الكونجو الديمقراطية يتنفسون الصعداء لرحيل الخوف بسبب خمود نار الحرب ، وجعل الشعب الليبي يعتز بحكمة قيادته التي قامت بما قامت به تجاه وقف نزيف الدم، كما أن الشعب الليبي اكتسب احترام الآخرين بفضل وقوفه إلى جانب قيادته.

ومن خلال ما سبق يمكننا الوقوف على بعض الاستنتاجات من جراء التغذية الاسترجاعية والتي أصبحت عاملاً مؤثراً من عوامل بيئة السياسة الخارجية الليبية وهي:

1- إن التغذية الاسترجاعية أثرت في كل العوامل البيئية ومدركات صانع القرار الليبي ، وكانت هذه التغذية تحمل في طياتها نتائج إيجابية عززت مكانة ليبيا بسبب مبادرتها واستجابة الدول الأخرى لها في محيطها الإقليمي وهو القارة الإفريقية ، وبين دول العالم.
2- إن التغذية الاسترجاعية كلفت ليبيا أموالاً لا بأس بها لكون التأثير كان سلبياً على الاقتصاد الليبي والذي قوامه الموارد الطبيعية بسبب ما ترتب على ليبيا الالتزام به من مساعدات لأطراف الصراع والأطرف المشاركة الأخرى لإنهاء الصراع.
3- إن مؤثرات التغذية الاسترجاعية دخلت إلى جانب كل مؤثر من المؤثرات الكلية في بيئة السياسة الخارجية ، وهي بذلك تعدُّ مؤثراً هاماً لا يمكن إغفاله.
4- إن التغذية الاسترجاعية وبسببها قد تدفع بصانع القرار لاتخاذ قرارات أخرى لمواجهة المتطلبات التي تفرض عليه ، وبسبب العبء الاقتصادي الذي تطلبته المبادرة والاستجابة لها زاد استغلال الموارد الطبيعية لتوفير مزيد من المال لمواجهة الوفاء بمتطلبات ما فرضته التغذية الاسترجاعية على صانع القرار الليبي.

ثالثاً: المبادرة والاستجابة ميدانياً في الفترة الاختبارية (2005–2010):

إن النتائج التي أفرزتها المبادرة والاستجابة قرارات لا بد من تطبيقها ، والتطبيق يكون على الأرض ، بمعنى الى أي مدى طبقت القرارات على أرض الميدان ؟ ، لا بد من إعطاء الأمر قبل الحكم عليه عدداً من السنين ، لأن جراحات الحروب تبقى تنزف وإن توقفت الحرب ، فخلال خمس سنوات مضت كان بالإمكان الحكم على المبادرة والاستجابة ومدى نجاحها أو فشلها ، فبناءً على المبادرة الليبية والاستجابة الإفريقية المستندة على هذه المبادرة بدأت تتحقق النتائج المتوخاة من هذه المبادرة والاستجابة حيث تراجعت حدة التصريحات العدائية المتبادلة بين دول الإقليم أطراف الصراع ، وشهد الوضع الأمني على الميدان بداية هدوء لم تخلو من بعض التشويش من بعض العصابات المسلحة على الحدود المشتركة بين الكونجو الديمقراطية وكل من رواندا وبورندي وأوغندا ، ولكن سرعان ما تم الاتفاق بين هذه الدول على وضع آلية لمنع تسلل هذه العصابات المسلحة من كلا الجانبين ، وفي المقابل أعلنت أوغندا أنها أكملت سحب قواتها من الكونجو

الديمقراطية في حزيران 2003 م ، وأنها لن تنشر قواتها مرة أخرى في تلك البلاد ، وفيما يخصُّ العلاقات بين الكونجو الديمقراطية وبورندي ، أكد وزير الخارجية والتعاون الدولي الكونجولي "رامازاني بابا" بأن العلاقات بين بلاده وبورندي جيدة ، مضيفاً أن بلاده تدعم العملية الانتقالية في بورندي ، وأنها ليس لديها ما يدفعها للمشاركة في أي عمل يهدف إلى زعزعة استقرارها ، مضيفاً أن الاتصالات الجارية بين البلدين مكنت من إقامة آليات ملائمة للمتابعة وضمان الأمن على الحدود بالإضافة إلى معالجة الخلافات من خلال الطرق الدبلوماسية(التقرير الاستراتيجي الافريقي،2005 :126).

وإجمالاً يمكن تلخيص ما أنجز على الصعيد الواقعي في الآتي(تقرير أمانة الخارجية،2006 :26):

1. الانسحاب الفعلي لقوات الدول المتدخلة في الصراع انسحاباً كاملاً من أراضي الكونجو الديمقراطية.
2. البدء في عملية نزع الأسلحة من عناصر الفصائل المسلحة وإعادة إدماجها الطوعي في الجيش الوطني الكونغولي.
3. تم تشكيل حكومة وحدة وطنية للبلاد أعلن عنها بتاريخ 30 حزيران 2003م ، وتم تعيين جوزيف كابيلا رئيساً للكونجو الديمقراطية ، وتعيين أربعة نواب له يمثلون الفصائل المتحاربة سابقاً.
4. استمرت الحكومة في تنفيذ بنود اتفاق السلام ، ففي 7 كانون الثاني 2005م بدأ مجلس النواب الانتقالي دورة استثنائية لإنجاز الأعمال المتأخرة التي تعوق النظر في مشروع الدستور والتشريعات الرئيسية اللازمة للفترة الانتقالية واعتمادها.
5. بدء عودة اللاجئين الكونغوليين إلى ديارهم ، حيث عاد معظمهم إلى مقاطعتي كيفو وكاتنجا ، وهي المناطق المتضررة من الصراع بشكل مباشر.

وقد سارت عملية بناء السلام في الكونجو الديمقراطية في طريقها المرسوم لها ، رغم ما واجهتها من عقبات عرقلت سير العمل لمدد متفاوتة ، وكان تنظيم الانتخابات الرئاسية هو الحدث الأبرز ، حيث أجريت في حزيران 2006م أول انتخابات رئاسية تعددية عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر والتي استكملت بجولة ثانية في 29 تشرين الأول 2006م وتمكن "جوزيف كابيلا" من حسمها لمصلحته متفوقاً على غريمه "بيمبا" حيث أعلنت اللجنة الانتخابية حصول "كابيلا" على 58.5 % من الأصوات مقابل 41.95 % من الأصوات لصالح "بيمبا" ، وقد تم إعلان النتيجة في أجواء يخيم عليها التوتر ، ورفض "بيمبا" نتيجة الانتخابات ، مؤكداً أنها لا تعكس حقيقة صناديق الاقتراع ، ولكن نتيجة للجهود التي بذلتها كل من ليبيا وجنوب إفريقيا من أجل إقناع "بيمبا" بقبول

نتائج الانتخابات ، والانتصار للقيم الديمقراطية وللسلم في الكونجو الديمقراطية أعلن الأخير قبوله بنتيجة الانتخابات ، وعلى الصعيد الإفريقي أكد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "ألفا عمر كوناري" أن الانتخابات تشكل نصراً للشعب الكونغولي في مسيرته نحو الديمقراطية والتنمية ، فعلى امتداد خمس أعوام مضت كانت نتائج المبادرة والاستجابة وفق ما أراده صناعها.

وأخيراً يمكننا القول إن المبادرة الليبية استطاعت أن تكون مميزة بين المبادرات الأخرى التي طرحت لإنهاء الصراع وهذا يعود في اعتقادنا إلى ما يلي:

1. إن المبادرة لم تكن وليدة فكرة عابرة بل جاءت بعد روية وتبصر وبعد نظر من القيادة الليبية وعلى رأسها قائد الثورة معمر القذافي.
2. إن المبادرة الليبية استطاعت جمع عدد كبير من الدول الإفريقية للوقوف إلى جانبها ، وهذه الاستجابة لم ترتق من أي مبادرة أخرى من قبل الأطراف الإفريقية التي حاولت إنهاء الصراع الالتفاف حول صانع المبادرة إلا في حالة المبادرة الليبية وصانعها المرشد والموجه للسياسة الخارجية الليبية القائد معمر القذافي.
3. إن المبادرة التي استجاب لها الكثيرون من صناع القرار وأصحاب الرأي والمشورة في القارة الإفريقية حققت الأهداف التي كان يرتجى تحقيقها وهو وقف الحرب الأهلية وإحلال السلام بدل العنف والدمار.

الفصل الخامس:

الخاتمة والتوصيات

عند دراسة السياسة الخارجية لأي بلد من بلدان العالم لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن تلك السياسة تؤثر فيها مؤثرات عدة ، هذه المؤثرات قد تكون سبباً في تقييد حركة السياسة الخارجية أو مانحة لها بدائل عدة يستطيع صانع القرار من خلالها اختيار البديل الملائم الذي يحمل من النتائج الإيجابية الكثير ، وفي المقابل تقل به السلبيات التي قد تحمّل السياسة الخارجية أعباء قد يقف صانع القرار حائراً أمامها ويصل به الأمر إلى قبول السلبيات التي قد تكون أحياناً ضد مصلحة بلده ولو بعد حين.

إن هذه المؤثرات منها ما يكون له صفة الديمومة ومنها خلاف ذلك ، ومهما كان الأمر يجب علينا أن لا نغفل حقيقة واحدة وهي أن هذه المؤثرات تختلف في قوة تأثيرها بين مؤثر واخر ، لذا فصانع القرار قبل اتخاذ القرار يعمل على وضع سلبيات كل بديل وإيجابياته وبناءً على ذلك يختار منها ما هو أفضل من غيره.

إن الدول تعمل على تقسيم العالم وفق أولويات وما تتطلبه مصلحة هذه الدول، وفي حالة الجماهيرية الليبية فإن القارة الإفريقية وفق وجهة نظر صانع القرار الليبي أنها تعد مسرحها الإقليمي ، لذلك أولت هذه القارة أهمية كبرى وجعلت القضايا الإفريقية متقدمة الدرجات على سلم أولويات صانع القرار الليبي عند تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية الليبية ، لذا نجد ليبيا فاعلاً ومؤثراً في معظم القضايا الإفريقية.

إن هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها أن السياسة الخارجية للجماهيرية الليبية تتخذ من المبادرات السياسة عاملاً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى ، يتبلور ذلك السلوك باستجابات لتلك المبادرات والتي تعطي نتائج ايجابية على صعيد الحياة السياسية لتلك الدول ، فتعّزز بذلك هيبة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي ، إقليمياً على صعيد القارة الإفريقية غير العربية بخاصّة ، وقد ذهبت الدراسة إلى تأكيد صحة هذه الفرضية ، وأما من جهة التحقق من الفرضية فقد تبين لنا من خلال النتائج المرجوة والمتمثلة بسعي القيادة الليبية لوقف نزيف الدماء على أرض الكونجو الديمقراطية فقد كان ، وبالاستقراء وجدنا التجاوب للمبادرة والعمل على إنجاحها ، وقد كانت محط قبول من قبل الأطراف الداخلة في الصراع التي رأت بوقف الاقتتال واجباً إنسانياً شريفاً لا بد من القيام به ، وهو ما سنذهب إليه للخلاص إلى نتيجه صحة الفرضية.

أولا : التأكد من صحة الفرضية: ثمة أمور عدة تم من خلالها التأكد من صحة الفرضية وهي:

1. إن الجماهيرية الليبية كانت تمسك بزمام المبادرة حيث إنه ما أن تم طرحها حتى وجدت من الدول الأخرى الاستجابة لها ، ولا أدل على ذلك من اجتماع المستجيبين في سرت وطرابلس خمس مرات عرفت باسم القمم الإفريقية المصغرة.
2. إن القرارات التي نتجت عن قمم المبادرة والاستجابة هي التي أوقفت سيل الدماء في الكونجو الديمقراطية وأوقفت قوافل المهجّرين إلى البلاد المجاورة طلباً للأمن.
3. إن المبادرة والاستجابة خلقت ظروفاً سياسية جديدة ، ووسعت ثقب النفق المظلم الذي كان أشبه ببصيص النور يطل على حلٍ للمشكلة ، فكانت المبادرة الليبية وتلتها الاستجابة الإفريقية لتجعل الثقب ممراً نحو الحل.

إن نتيجة الاستقراء للأحداث التي تلت المبادرة والاستجابة والقرارات التي انبعثت عنها وما جرى على أرض الواقع منذ إعلان القرارات وحتى هذا العام عام 2010م يؤكد أن الفرضية التي ذهبت إليها الدراسة وقامت على أساسها صحيحة.

إن هذه الدراسة أفضت إلى العديد من الاستنتاجات التي بدورها استوجبت العديد من التوصيات ويمكننا بيانها على النحو التالي:

ثانياً: الاستنتاجات: لقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدة استنتاجات أهمها:

1. إن السياسة الخارجية الليبية تقوم على منهجية خاصة تنفذ من خلالها إلى القرارات التي تؤدي الى نتائج هامة ، وهذه المنهجية تراعى عند تخطيط السياسة الخارجية الليبية وتنفيذها ، وهذه المنهجية تعتمد على المدخلات والمخرجات مع دراسة مستفيضة لكل منها.
2. إن القارة الإفريقية تعدُّ المجال الإقليمي للسياسة الخارجية الليبية؛ لذا كان الاهتمام بالأحداث التي تجرى على أرضها يأخذ أولوية على غيرها من الأحداث على سلم السياسة الخارجية الليبية.
3. إن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية تتفاوت في تأثيرها على صانع القرار وذلك تبعاً لأهمية كل منها ، بمعنى إن التأثير الذي تجلبه هذه العوامل ليس متساوياً بل هو متفاوت.
4. إن السياسة الخارجية الليبية تستند على قواعد أساسية منها الإنسان الليبي الذي يقف وراء قيادته وصانع القرار الليبي الذي استمد من الثورة شرعيته ، وسبب وقوف الإنسان الليبي وراء قيادته لأنه فاضل بين عهدين وموقع الإنسان الليبي في كل منها ، وهما عهد ما قبل الثورة وما بعدها فكان ما بعد الثورة هو الأفضل فانحاز لها.

5. إن صناعة السياسة الخارجية الليبية تختلف عن صناعة أي سياسة خارجية أخرى ، لكون هذه السياسة من صناعة الشعب من خلال لجانه ومؤتمراته الشعبية مع الأخذ برأي الموجه والمرشد والمتمثل في قائد الثورة.

6. إن المبادرات الليبية هي تلك التي تأخذ هيئة مد العون لمن يقع تحت طائلة الأحداث المفجعة من الدول وما هي إلا قرارات سياسية لها أهداف محددة؛ وما الاستجابة من قبل الآخرين إلا ردة فعل لما يصدر عن الدوائر السياسية الليبية.

7. إن الجماهيرية الليبية تتبع النفس الطويل وهي ماضية في تنفيذ مبادراتها السياسية ، وتكلف خزينتها الكثير لقاء مد العون للدول الأخرى ، والوصول إلى حلول تشيع الأمن والأمل في نفوس من هجر الأمن بلادهم والأمل نفوسهم .

8. إن الإمكانيات المتوفرة في الجماهيرية الليبية التي درت عليها الوفرة المالية من الموارد الطبيعية عززت السياسة الخارجية الليبية في اتخاذ المبادرات وتحويلها والاستجابات وما يترتب عليها لتصل بهما إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

9. إن الجماهيرية الليبية لا تقف عند اتخاذ القرارات المنبثقة عن المؤتمرات التي كانت المبادرة سبباً لها بل هي تذهب بعيداً لترعى تنفيذ هذه القرارات وتراها وقد أصبحت حقيقة على أرض الواقع.

10. إن السياسة الخارجية الليبية تعي المؤثرات التي تحملها التغذية الاسترجاعية لكونها تصب في نهاية الأمر في البيئة الكلية للسياسة الخارجية الليبية فتتخذ للأمر عدته وربما تقوم بإصدار قرارات من أجل تفادي سلبيات العائد من التغذية الاسترجاعية.

11. إن ما تحقق على أرض الواقع في دولة الكونجو الديمقراطية أدى إلى تخفيف ويلات ما بعد الحرب الأهلية مثل إعادة اللاجئين وتوفير أجواء صحية لكي يتم معالجة من أصيبوا من ويلات الحرب التي أخذت من أعمارهم سنين.

12. إن الجماهيرية الليبية قطعت بمبادرتها واستجابة الأفارقة لها الطريق على المتنصّرين الغربيين والذين جاءوا على شكل هيئات مساعدة للمتضررين من جراء الحرب التي أكلت الأخضر واليابس هناك.

13. إن الجماهيرية الليبية أشاعت أجواء الأمل في الدول الإفريقية الأخرى وخصوصاً المجاورة لدولة الكونجو الديمقراطية ، منحيث إنها أزاحت عنها ما يتطلبه اللجوء على أرضها من أعباء ، ووضعت حلاً حتى لا تتململ الإثيات الأخرى لتقتفي اثر الإثنيات الكونجولية في الثورة.

14. إن المبادرة والاستجابة حققت أكبر هدف ترنو إليه السياسة الخارجية الليبية والمتمثل بتعزيز هيبة الدولة في الداخل والخارج وقد تم إنجاز هذا الهدف بنجاح.

ثالثاً: التوصيات: إن ما سبق من استنتاجات استوجب التوصيات التالية:

1. ضرورة التحرك الليبي سياسياً تجاه الأحداث التي تجري في القارة الإفريقية وخصوصاً أن ليبيا اكتسبت خبرة واسعة في مجال الوصول بالأحداث إلى شاطئ السلام .
2. ضرورة مساندة الدول الإفريقية العربية لليبيا في كل مسعى تسعى له في إفريقيا غير العربية؛ لأن ذلك يقوي روابط العلاقات العربية مع إفريقيا غير العربية ، ويملأ الفراغ الذي ترنو الدول الغربية لملئه.
3. ضرورة أن يحمل التوجه الليبي إلى دول إفريقيا غير العربية الإسلام وهو يسعى لحل الخلافات لأن في الإسلام كل الحلول ، وهو صالح لكل زمان ومكان ، ليشكل هذا العمل بديلاً لما يفعله الغربيون من حمل لواء التنصير في القارة الإفريقية.
4. ضرورة الانفتاح الليبي بعد هذه المبادرة على الدول التي تأججت بها الصراعات الداخلية لكون ليبيا نالت سمعة طيبة في هذا المجال ، وهذا ما يبرر قبولاً لليبيا في كل الدول التي تعصف بها هذه الأحداث أو المرشحة لذلك.
5. إن السعي الليبي في القارة الإفريقية يجب أن يرافقه دعوة إفريقية لمناصرة القضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين ، لكون إسرائيل أخذت تمد يدها في القارة الإفريقية وتعزز من وجودها هناك بهدف إقناع الدول الإفريقية بأحقيتها بأرض فلسطين.
6. ضرورة دعم ليبيا في كل مسعى لها في القارة الإفريقية من خلال المؤتمرات الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة ، ودعم ليبيا في قضاياها مع الدول الغربية وخصوصاً ونحن نعلم الدور الريادي الليبي في دول القارة الإفريقية غير العربية الذي لا يرضي الدول الكبرى ، لكون دورها يعرقل أهداف تلك الدول في القارة الإفريقية.
7. إن المنظمات الدولية شأنها شأن الدول الكبرى صاحبة حق النقض في عرقلة الحلول التي لا تتوافق ومصالح الدول الكبرى ، لذا على الدول أن لا تعلق آمالاً عليها وهذا ما فعلته ليبيا عند إطلاق مبادرتها.

وأخيراً وأنا أخط الأسطر الأخيرة في هذه الرسالة أقول إن على الدول العربية أن تلم شعثها وتبّدل تفرقها وحدة وتسخر إمكانياتها من أجل رفع مستوى شعوبها وتمد يدها للشعوب المحتاجة ، ويكون ذلك من منطلق الدين الإسلامي الحنيف لأن الأحداث ونحن نستقرئها تؤكد بأن الأمة كانت قبائل متناحرة فجمعها الإسلام في بوتقة الوحدة التي من خلالها فتحت الدنيا أمام المجاهدين في سبيل الله وامتدت دولتهم من طليطلة غرباً حتى أسوار الصين شرقاً ، ففتحوا البلاد بعد أن فتحوا قلوب أصحاب البلاد بالكلمة الطيبة والتسامح ومد يد العون لهم ، وهذه الجماهيرية الليبية تقوم بمثل هذا المسعى تنادي بنشر الإسلام هناك ووقف قطار التبشير ، وتساعد من يحتاج للمساعدة فأوقفت

أنهار الدم التي كانت تجري في الكونجو الديمقراطية ، وعملت على عــودة المهجــرين وقــدمت المساعدات وبعثت سبل التنمية من جديد لتعود الكونجو الديمقراطية بلاد أمن وأمان بعد أن كانــت مبعث خوف وعدم اطمئنان ، لذا أرجو أن يعي أبناء أمتنا العربية مــصلحتهم المتمثلــة بالوحــدة والقائمة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله علية وسلام ليكونوا دعاة حرية ورسل هداية ورشاد.

والله أسأل التوفيق والسداد في الرأي

إنه سميع مجيب.

ملحق رقم (1)

أهم المبادرات والاستجابات الليبية تجاه دول إفريقيا غير العربية

ت	المبادرة	التاريخ	الاستجابة
1	تحقيق المصالحة في تشاد بين الحكومة وقوات الحركة من اجل الديمقراطية والعدالة	2000 م	– تطوير في العلاقات الثنائية بين البلدين
2	مساعدة لسراليون بقيمة اربعة وعشرون مليون دولار لتنفيذ مشاريع إعمار وتنمية بعد انتهاء الحرب الأهلية	2002 م	– تطوير في العلاقات الثنائية بين البلدين
3	التوسط بين السنغال من جهة وغينيا بيساو وغامبيا من جهة اخرى على خلفية مشكلة اقليم كازامانس السينغالي	2000 م	– التعاطي بإيجابية وارتياح مع الدور الليبي الفاعل في القارة الإفريقية والمساهمة في تعزيزه
4	تحقيق المصالحة الوطنية في افريقيا الوسطى	2001 م	– التعاطي بإيجابية وارتياح مع الدور الليبي الفاعل في إفريقيا والمساهمة في تعزيزه
5	المساعدة في إعادة الرئيس الشرعي إلى ساوتومي وبرنسيب "فراديك مينيزس"	2003 م	تطوير في العلاقات الثنائية بين البلدين
6	إطلاق القافلة الخضراء باتجاه النيجر محملة بكميات كبيرة من المواد الغذائية والأدوية ومطاعيم الاطفال	2005 م	– تطوير للعلاقات الثنائية بين البلدين
7	وضع حجر الاساس في بوركينا فاسو لبناء مركز تدريب وتأهيل للشباب ومستشفى اطفال وعدد 3 مراكز صحية وعدد 3 مدارس	2006 م	– تطوير للعلاقات الثنائية بين البلدين
8	وضع حجر الاساس في النيجر لبناء مستشفى مركزي وعدد 3 مدارس وعدد 3 مستوصفات طبية ريفية وحفر 25 بئر مياه	2006 م	– تطوير للعلاقات الثنائية بين البلدين
9	المصالحة بين تشاد والسودان	2006 م	– التعاطي بإيجابية وارتياح مع الدور الليبي الفاعل في إفريقيا والمساهمة في تعزيزه

ت	المبادرة	تاريخها	الاستجابة
10	مبادرة ليبيا في قمة تجمع دول الساحل والصحراء التي عقدت في بنين باطلاق الحملة الميكانيكية الزراعية في دول التجمع بهدف تحقيق وفرة في الانتاج الزراعي حيث قامت ليبيا بتوفير كميات كبيرة من الجرارات والمعدات الزراعية لعدد 22 دولة افريقية	2008 م	– تطوير في العلاقات الثنائية مع هذه الدول – التعاطي بايجابية وارتياح مع الدور الليبي الفاعل في إفريقيا والمساهمة في تعزيزه
11	انهاء الصراع المسلح بين قبائل الطوارق وحكومتي مالي والنيجر	2009 م	– التعاطي بإيجابية وارتياح مع الدور الليبي الفاعل في القارة الإفريقية والمساهمة في تعزيزه
12	تقديم مساعدة مالية للنيجر بقيمة مائة مليون دولار لمواجهة المجاعة في البلاد	2010 م	– تطوير في العلاقات الثنائية بين البلدين

المصدر:

- تقرير اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي(الادارة الافريقية) 2006 م
- التقرير السنوي لمؤسسة القذافي العالمية للتنمية 2007 م
- تقرير اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي(الادارة الافريقية) 2010 م

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم ، صالح ، (2008) ، **ليبيا التحول نحو الجماهيرية** ، طرابلس : منشورات أكاديمية الفكر الجماهيري ط1.
2. أحمد ، فتحي معتوق ، (2008) ، **المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990–2003** ، طرابلس : منشورات مجلس الثقافة العام.
3. الأحمر ، أحمد مصباح ، (2001) ، **تاريخ العلاقات العربية الإفريقية** ، (د.م) : دار الملتقى للطباعة والنشر ط1.
4. أمين ، داوود ، أزاد ، تغلب ، (د.ت) ، **جغرافيا الموارد الطبيعية** ، البصرة : مطبعة دار الحكمة.
5. البرناوي ، سالم حسين ، (2005) ، **العلاقات العربية الإفريقية** ، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ، ط1.
6. البرناوي ،سالم حسين ، (2000) ، **السياسة الخارجية الليبية** ، بنغازي : مركز بحوث العلوم الإفريقية،ط1.
7. بكر ، السيد عبدالمجيد ، (1992) ، **الأقليات المسلمة** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ط1.
8. بيانكو ، موريلا، (1975) ، **القذافي رسول الصحراء** ، بيروت : ترجمة ونشر دار الشورى.
9. جاكو ، محمد شريف ، (1998) ، **العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية أوزو 1960–1990** : مكتبة مدبولي ط1.
10. الجبير ، أحمد ، (1992) ، **العلاقات العربية الإفريقية** ، طرابلس : منشورات الجامعة المفتوحة.
11. الجمهورية العربية الليبية ، (1971) ، **منجزات ثورة الفاتح من سبتمبر** : وزارة الإعلام.
12. حبيب ، هنري ، (1981) ، **ليبيا في الماضي والحاضر** ، ترجمة شاكر إبراهيم ، طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ط1.
13. حتى ، ناصيف يوسف ، (1985) ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي.
14. الحجاجي ، سالم علي ، (1989) ، **ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اقتصادية سياسية** ، طرابلس: منشورات مجمع الفاتح للجامعات.

15. الحديثي ، هاني الياس ، (1982) ، **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** ، بغداد : دار الرشيد.
16. حصوة ، توفيق ، (د.ت) ، **قضايا ومشكلات دولية معاصرة** ، عمان : مطابع الدستور.
17. حمدان ، جمال ، (1996) ، **الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ط1.
18. خشيم ، مصطفى عبدالله ، (د.ت) ، **موسوعة علم السياسة مصطلحات مختارة** ، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط1.
19. خلف ، عبدالله أحمد (2009) ، **إفريقيا: دراسة في الجغرافيا والسكان** : فاليتا ، مالطا ، منشورات ELGA.
20. داوود ، محمد حسن ، (2003) ، **المنظمات الإسلامية** ، (د.م) : نشر رابطة الجامعات الإسلامية.
21. دورتي ، بالتغراف ، جيمس ، روبرت (1985) **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبدالحي ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
22. الدوري ، عدنان طه مهدي ، (1992) ، **العلاقات الدولية المعاصرة** ، ليبيا : منشورات الجامعة المفتوحة ط1.
23. الرمضاني ، مازن إسماعيل ، (1991) ، **السياسة الخارجية دراسة نظرية** ، بغداد.
24. زهران ، محمد علي ، (1986) ، **السياسة الخارجية لمصر 1970-1981** ، القاهرة : منشورات مكتبة مدبولي.
25. سعيد ، الصافي ، (1996) ، **الحمى 42 لا أنبياء ولا شياطين** ، تونس : منشورات دار نقوش العربية ط1.
26. سكريبة ، بيير ، (1988) ، **الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية** ، ترجمة أحمد عبدالكريم ، دمشق : دار الأهالي للنشر والتوزيع.
27. السيد ، محمد سليم ، (1989) ، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة : منشورات مكتبة النهضة العربية.
28. شرف ، أحمد ، (1992) ، **مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد أزمة الخليج** ، (د.م) : دار الثقافة الجديدة.
29. شلوف ، محمد عبدالسلام محمد وآخرون ، (2001) ، **وثائق إفريقية من أكر إلى لومي** ، بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط1.

30. شمبش ، علي محمد ، (1996) ، **العلوم السياسية** ، بنغازي : منشورات دار الكتب الوطنية ط5.
31. الشنيطي ، محمود ، (1996) ، **قضية ليبيا** ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.
32. صابون ، محمد راشد ، (1993) ، **تشاد وعلاقاتها مع الدول العربية** ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية.
33. الصادق ، حسني الوحيشي ، (2003) ، **النظام الجماهيري ونظم الحكم المعاصرة** ، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
34. الطوير ، محمد أمحمد ، (2002) ، **تاريخ حركات التحرر في العالم** ، طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر ط1.
35. عبدالماجد ، حامد ، (2000) ، **مقدمة في منهجية دراسة طرق بحث الظواهر السياسية** ، القاهرة : دار الجامعة للطباعة والنشر.
36. علي ، جمال سلامة ، (2006) ، **النظام السياسي والبناء الاجتماعي** ، القاهرة : دار النهضة العربية ط1.
37. علي ، صلاح الدين هويدي ، (2003) ، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة** ، الاسكندرية : دار الوفاء ط1.
38. عمر ، سليمان محمد ، (2005) ، **السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية** ، بنغازي : دار الكتب الوطنية ط1.
39. عيسى ، غالي ، محمود ، خيري بطرس ، (1989) ، **المدخل في علم السياسة** ، القاهرة ، الأنجلو مصرية.
40. أبوعيشة ، محمد ، (2000) ، **العرب والمستقبل في الصراع الدولي** ، غريان ليبيا : الدار العربية للنشر والتوزيع.
41. أبوالعينين ، محمود ، (2001) ، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** ، جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات الإفريقية ط1.
42. فرحات ، محمد لطفي ، (1986) ، **معالم نظرية اقتصادية جديدة** ، طرابلس : منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط2.
43. قرني ، هلال ، بهجت ، علي الدين ، (1994) ، **السياسة الخارجية للدول العربية** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات العربية.
44. كالديرون ، أوراسيو ، (1986) ، **القذافي نقطة الانطلاق** ، ترجمة أنور حسن طربية : منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط1.

45. الكبالي ، عبدالوهاب وأخرون ، (1983) ، **موسوعة علم السياسة** ، الجزء الثالث ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1.
46. كزاز ، الحشاني ، لطيف ، عبدالسلام ، (2005) ، **الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة،** طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط1.
47. الكوت ، عبدالمجيد خليفة ، (2008) ، **السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا غير العربية منذ انتهاء الحرب الباردة** ، غريان ، ليبيا : الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.
48. الكوت ، عبدالمجيد خليفة ، (2008) ، **منظمة الاتحاد الإفريقي من منظور السياسة الخارجية الليبية** ، غريان ، ليبيا : الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة.
49. لبيب ، سلوى ، (1978) ، **الدول العربية ومواقفها من القضايا الإفريقية** ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية.
50. أبولقمة ، الهادي مصطفي ، والقزيزي ، سعد خليل ، (1995) ، **الجماهيرية ، دراسة في الجغرافيا** ، سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان.
51. مجموعة أساتذة ، (1989) ، **المعجم الجماهيري** ، طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط1.
52. مجموعة مؤلفين (1994) ، **ليبيا الثورة في 25 عاماً 1969-1994** ، مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
53. مجموعة مؤلفين ، (1994) ، **موسوعة علم السياسة** ، جامعة الكويت.
54. محمد ، تيم ، عطا ، فوزي ، (1988) ، **النظم السياسية العربية المعاصرة** ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ط1.
55. المزوغي ، عبدالسلام علي ، (1988) ، **النظرية العامة لعلم القانون** ،الجزء الأول ، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ط2.
56. مصباح ، زايد عبدالله ، (1994) ، **السياسة الخارجية** ، فاليتا ، مالطا :منشورات ELGA .
57. مطر ، جميل ، وهلال ، علي الدين ، (1986) ، **النظام الإقليمي العربي "دراسة العلاقات العربية"** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط5.
58. المغيربي ، محمد زاهي ، (2004) ، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا** ، القاهرة: مركز ابن خلدون للنشر والتوزيع والإعلان.
59. مقلد ، إسماعيل صبري ، (1979) ، **العلاقات السياسية الدولية** ، دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت : جامعة الكويت ط2.

60. المنوفي ، كمال محمود ، (د.ت) ، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** ، الكويت: وكالة المطبوعات.

61. المهدي ، محمد المبروك ، (1990) ، **جغرافيا ليبيا البشرية** ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس.

62. موسكات ، فريدريك ، (1975) ، **رئيسي إبني** ، ترجمة شاكر إبراهيم ، فاليتا ، مالطا : مؤسسة آدم للنشر والتوزيع.

63. الميار ، عبدالحفيظ فضيل ، (2001) ، **الحضارة الفينيقية في ليبيا** ، طرابلس : مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

64. نابي ، عبدالحكيم عمار ، (2009) ، **النظام السياسي في ليبيا والمشاركة في صنع القرار بين الماضي والحاضر** ، الزاوية : منشورات جامعة السابع من أبريل.

65. نصرالدين ، إبراهيم ، (1998) ، **العلاقات العربية الإفريقية** ، طرابلس : جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

66. نعمة ، كاظم هاشم ، (2005) ، **إفريقيا في السياسة الدولية** ، بنغازي: دار الكتب الوطنية ط1.

67. نعمة ، كاظم هاشم ، (2006) ، **الوجيز في الاستراتيجية** ، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ط1.

68. الهرام ، فتحي أحمد ، (1995) ، **التضاريس والجيومورفولوجيا للجماهيرية دراسة في الجغرافيا** ، سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط1.

69. الهزايمة، محمد عوض ، (2004) ، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق** ، الأردن : جامعة العلوم التطبيقية.

70. الهزايمة ، محمد عوض ، (2005) ، **قضايا دولية معاصرة** ، عمان : دار الحامد.

71. بن أبي يعقوب ، اليعقوبي أحمد ، (1972) ، **ثورة الفاتح من سبتمبر والعالم المعاصر** ، طرابلس : منشورات وزارة الإعلام.

72. يونس ، محمد المبروك ، (2007) ، **الجماهيرية وإفريقيا من التحرير إلى الوحدة** ، طرابلس : منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام ط1.

73. يونس ، محمد المبروك ، (1994) ، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية** ، مصراتة، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. بشير ، صالح بشير ، (2002) ، **السياسة الخارجية الوحدوية الليبية** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا.
2. البليعزي ، مصطفى أحمد ، (2009) ، **السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الإفريقي**(رسالة ماجستير غير منشورة) ، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.
3. الحار ، عبدالوهاب محمد ، (2007) ، **تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية،** (رسالة ماجستير غير منشورة) ، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا.
4. رواس ، فيصل بن سعيد بن أحد ، (2005) ، **السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات 1970–2000** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) : الجامعة الأردنية.
5. الزنتاني ، نادية محمد ، (1999) ، **دور النفط في السياسة الخارجية الليبية** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا.
6. الطنيجي ، عبدالله عبدالرحمن ، (2010) ، **الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، عمان : جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
7. عامر ، محمد صالح ، (2008) ، **التوجه الإفريقي للسياسة الخارجية الليبية** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، بنغازي :أكاديمية الدراسات العليا.
8. الهزايمة ، محمد عوض ، (1994) ، **الإيدولوجيا والسياسة الخارجية** ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، تونس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ثالثاً : المجلات الدورية والندوات:

1. الأشعل ، عبدالله ، (1999) ، **نحو إطار جديد للتعاون العربي الإفريقي على مشارف القرن الجديد** ، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية الإفريقية ،طرابلس.
2. تقرير الإدارة العامة للشؤون الافريقية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، (2006) ، **جهود الجماهيرية لحل المشاكل والصراعات الداخلية في عدد من الدول الإفريقية.**
3. التقرير الاستراتيجي الإفريقي ،(2001–2002) ، **الصراع في الكونجو الديمقراطية** ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة.
4. حني ، محمد ، (1977) ، **الكونجو من لوممبا الى موبوتو** ، مجلة السياسة الدولية.
5. الحوات ، علي ، (1999) ، **الدور العربي الليبي في التكامل الإفريقي** ، مجلة الجديد ، المجلد الأول ، العدد الرابع.

6. السجل القومي ، (1970-1971) ، **بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي** ، المجلد السنوي الثاني.
7. السجل القومي ، (1977) ، **بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي** ، المجلد السنوي التاسع.
8. السجل القومي ، (1990 – 1991) ، **بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي** ، المجلد السنوي الثاني والعشرون.
9. سعيد ، إبراهيم أحمد ، (1999) ، **إفريقيا جنوب الصحراء** ، دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، مجلة جامعة السابع من أبريل ، المجلد الخامس ، العدد السابع عشر.
10. السيد ، محمد سليم ، (1992) ، **العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة : العدد 108.
11. سليم ، السيد محمد ، (2003) ، **ثورة يوليو والدور الخارجي المصري** ، مجلة السياسة الدولية العدد 149.
12. أبوطالب ، حسن ، (1996) ، **مدخل لسياسة ليبيا العربية** ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
13. ضلع ، جمال محمد السيد ، (2002) ، **الدور الليبي في حركة الجامعة الإفريقية** ، طرابلس ، بحث مقدم إلى مؤتمر الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية.
14. عاشور ، محمد ، (2002) ، **الفضاء الإفريقي في فكر القيادة الليبية وسياستها** ، بحث مقدم للمؤتمر الأول للدراسات العربية الإفريقية حول إفريقيا والعولمة ، كلية العلوم السياسية،جامعة القاهرة.
15. أبوعامود ، محمد سعيد ، (1992) ، **الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية** , مجلة السياسة الدولية ، العدد 109.
16. عز الرجال ، عمر ، (1990) ، **التكامل السوداني الليبي** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 101.
17. عريبي ، علي الطاهر ، (2001) ، **التواصل الثقافي العربي الإفريقي في مواجهة العولمة** ، ورقة قدمت إلى ندوة الاتحاد الإفريقي : طرابلس ، كلية القانون ، جامعة الفاتح.
18. أبو العينين ، محمود ،(2001) ، **الاتحاد الإفريقي وإمكانات إحلال السلام في القارة الإفريقية** ، بحث مقدم بمركز البحوث الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع ملتقى القرضابية ، مكتب العلاقات العربي الليبي ، القاهرة.

19. عودة ، عبدالملك ، (1979) ، **من علامات المستقبل في العلاقات العربيـــة الإفريقيـــة** ، مجلة المستقبل العربي،العدد 48.
20. العوكلي ، عمر وأخرون ، (1994) ، **تأثير التوجهات السياسية لثـــورة الفـــاتح مـــن سبتمبر على مجمل السياسة الدولية** ، تقرير صادر عن اللجنة الشعبية العامـــة للاتـــصال الخارجي والتعاون الدولي.
21. فضة ، محمد ، (1983) ، **عامل الشخصية في صناعة القرار** ، **القاهرة** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد85 .
22. كعيبة ، المجبري ،محمد ، خديجة ، (2007) ، **السياسة السكانية ودورها فـــي التـــأثير على الهيكل العمري للسكان الليبيين** ، بحث مقدم في مؤتمر السياسات العامة ، بنغـــازي ، مركز البحوث والاستشارات ، جامعة قاريونس.
23. مجموعة أساتذة ، (2008) ، **تقرير ليبيا2025 رؤية استشرافية.**
24. محمد ، رحيم كاظم ، (2002) ، **الدور الليبي في إفريقيا** ، **مجلة دراسات** ، المجلد الثاني ، العدد الثامن.
25. المصري ، جورج ، (1993) ، **الشرعية الثورية في العالم العربي** (الحالة الناصرية) ، مجلة الفكر العربي ، السنة الرابعة عشرة ، العدد 71.
26. معمر ، فؤاد ، (2009) ، **الأهداف الأمريكية في السيطرة على القارة الإفريقية** ، ملفات خاصة: مركز الناطور للدراسات.
27. مهدي ، محمد عاشور ، 2005 ، "**السياسة الليبية تجاه إفريقية والاتحاد الإفريقي بـــين الاستمرارية والتغيير**" ، بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقي خمس سنوات بعد قمة سرت ، القاهرة.
28. نصر الدين ، إبراهيم ، (2003) **الجماهيرية والاتحاد الإفريقي** ، مجلة الأخوة ، المجلد الأول ، العدد الثالث.
29. وثيقة إعلان سرت ، **مؤتمر رؤساء الدول والحكومـــات الإفريقيـــة لمنظمـــة الوحـــدة الافريقية**، الدورة غير العادية (8 . 9 . 1999م).
30. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، يونيو (1999) ، **سلسلة دراسات دولية معاصرة** ، المجلد التاسع والثلاثين ، العدد154.
31. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، (2010) ، **الكتيب الإحصائي.**

رابعاً : الصحف

1. صحيفة الشمس ، (2008) ، **تقرير عن ملتقى شيوخ وعمد وســلاطين وملــوك إفريقيــا التقليديين** ، العدد 13870.
2. عبدالمجيد ، وحيد ، (10 . 9 . 1999) ، **بعد ثلاثين عاماً على الفــاتح توجهــات ليبيــة جديدة تجاه النظام الدولي** ، صحيفة الاتحاد الإماراتية.

خامساً : الشبكة العنكبوتية

1. www.rezgar.com
2. www.gia.gov.ly
3. www.mokatel.com
4. www.marefa.org
5. www.libyalive.net